قاسيون

العدد 266
الخميس 16 شباط 2006
16 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (262086) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الخطة الخمسية العاشرة بين رضى الحكومة وشكوك الاقتصاديين

ص 8

هل تستثمر الحكومة السورية في الفساد؟!..ص5

نقابات دمشق بدأت بعقد مؤتمراتها
المطالب قديمة جديدة.. وكذلك سياسة «التطنيش» واللامبالاة... ص7

ليست فضيحة جديدة للمستعمرين.. هكذا كانوا.. وسيبقون!!...ص2

شافيز لبلير: لستَ مؤهلاً لتوجيه الانتقادات..!.... ص13

الافتتاحية

من الذي يعيق عملية الإصلاح؟

الخطاب السياسي السوري المتمثل بإرادة مواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، يحظى بتأييد الجماهير الشعبية، ليس في سورية فقط، بل في كل أنحاء العالم العربي.

ولكن المفارقة أن الممارسة الاقتصادية التي تنعكس اجتماعياً بشكل مؤلم على الجماهير الشعبية نفسها تسير في الاتجاه المعاكس تماماً للخطاب السياسي.

– فالنمو الاقتصادي متوقف عملياً، وحصة الفرد من الدخل الوطني تتراجع رغم تأكيدات الحكومة بأن الأمور بألف خير، فالتقارير الجدية تقول بنسبة نمو لا تزيد عن ١.٢٪ في عام ٢٠٠٥ عما سبقه.

– ومستوى معيشة الجماهير ينخفض، مع أن الحكومة تؤكد ازدياد دخل المواطنين خلال السنوات الأخيرة، متناسية أن الدخل الحقيقي يقاس حسب مستوى الأسعار، وأن الدخل الاسمي يقاس بالدخل السابق، وهو مقياس تضليلي لا يحل المشكلة بل يعقدها لأنه يموهها.

– والليرة السورية ليست في أحسن أحوالها رغم تأكيدات الحكومة على استقرارها فالهزات التي أصابتها هي مؤشر خطير له دلالات يجب الانتباه لها، فهزات كهذه تسبق عادة الزلازل الكبيرة. إن التأكيد على عافية الليرة السورية من خلال المؤشرات المالية البحتة هو تحليل سطحي، لا ينفذ إلى باطن الأمور حيث الاختلالات البنيوية الخطيرة التي هي ستحدد بنهاية المطاف وضع الليرة السورية والذي يشكل استقرارها أحد عوامل الأمن الوطني الهامة.

بالنتيجة، فإن الحديث الكثير عن الإصلاح يرافقه في الواقع تراجع في أهم مؤشرات صحة الاقتصاد السوري الذي يجب أن يكون عاملاً هاماً في الصمود، لا أن يتحول إلى أداة في إضعاف إرادة المواجهة. لذلك فإن قلق الناس حول الوضع في البلاد هو قلق مشروع، هل يحكمها هذا الخطاب السياسي الذي يحظى بأوسع دعم شعبي؟. أم تحكمها ممارسات اقتصادية ليبرالية تزيد غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وتنسف بالتالي الأساس الداعم للخطاب السياسي؟؟

وواضح لنا من خلال رفع الأسعار والطريقة التي رفعت بها الأجور أن هناك في جهاز الدولة وما حوله، من ينفذ بإصرار سياسة اقتصادية ليبرالية هدفها زيادة الاحتقان والاستياء في الشارع وتوفير الأسباب المادية والاجتماعية كي تؤخذ سورية من الداخل.

لذلك يجب البحث وتحديد من هو المسؤول عن اعتماد قرارات وسياسات تستفز الشارع وتهز الاستقرار الاجتماعي، وتضعف مصداقية الخطاب السياسي.

وإذا انطلقنا من حسن النية لقلنا أن هنالك من يدير العملية الاقتصادية – الاجتماعية بلا كفاءة منقطعة النظير.

وإذا أسأنا الظن لقلنا أن في بنية النظام ألغاماً موقوتة تعمل بالتزامن والتواتر مع الضغوطات الخارجية، لخلق الأرضية وتوسيعها لبعض المعارضات المرتبطة بالخارج، وخاصة تلك التي كانت جزءاً من النظام حتى الأمس القريب.

إن استهداف الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظروفنا اليوم هو جريمة كبرى، تسمح للعدو بالتقدم بأقل وقت وبأقل الخسائر، وصمود سورية اليوم هو مطلب شعبي داخلي وعربي وعالمي، ولتأمين هذا الصمود لم يعد هنالك مجال للتأجيل أو «التطنيش» أو المسايرة. لأن لسان حال الناس في الشارع يقول: صديقك من صدَقك وليس من صدّقك لأن في ذلك الضمانة للحفاظ على كرامة الوطن وتحقيق كرامة المواطن. ■■

خسائر قوات الاحتلال الأمريكي.. أرقام ودلالات

التقرير السنوي الأمريكي لخسائر قوات الاحتلال الأمريكية في العراق الذي نعرض بعض أرقامه في هذا المقال، يشمل فقط ما اعترف به قادة هذه القوات في البيانات اليومية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، وليس الأرقام الحقيقية التي هي حتماً أكبر من ذلك بكثير، وقد تكبدها الجيش الأمريكي في مواجهات لم تنقطع يوماً مع المقاومة العراقية.

وحسب التقرير، فقد توزعت عمليات المقاومة في العام المنصرم على معظم الأراضي العراقية، وشكلت هذه العمليات في بعض الأحيان ما يشبه الحرب الكلاسيكية، لأنها كانت يومية، وتفاوتت نسبة العمليات في اليوم الواحد بين ٤٥ إلى ٦٣ عملية عسكرية، وكان من الملفت تحسن أداء المقاومة التكتيكي، حيث تم وضع اللمسات الأخيرة على تحسين وتطوير الأداء العسكري فيما خص المواجهات المباشرة مع الاحتلال، وكذلك تم اتباع تطوير وتحديث في زرع العبوات الناسفة وتطوير القذائف المضادة للدروع، وهذا التطوير والتحديث

أدى بشكل واضح إلى انكفاء قوات الاحتلال عن عدد من المدن والقرى الصغيرة، أما فيما يتعلق بالعبوات الناسفة فقد شهدت هذه العبوات تطورا كبيراً، ساهم في إعطاب أقوى الآليات المدرعة والمصفحة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة هذه العبوات كان ت محلية مائة في المائة.

في جانب آخر نجحت المقاومة في فرض معادلة أرغمت قوات الاحتلال على تقليص طلعاتها الجوية خاصة المروحية منها، وأيضاً طائرات الاستطلاع، ويعود سبب ذلك إلى فاعلية استهداف المقاومة لطائرات المروحية بشكل مباشر..

لذلك يعد عام ٢٠٠٥ عاماً ايجابياً في تطور المقاومة بكافة الميادين العسكرية والسياسية، وقد عرجنا على بعض نقاط التقدم في الناحية العسكرية، أما الشق السياسي فهو أيضاً شهد تطورا هاما تمثل باعتراف الحكومة العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي والجامعة العربية بدور المقاومة المؤثر والفاعل في العراق، وضرورة فتح قنوات حوار مع هذه المقاومة، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على اعتراف صريح بشرعية المقاومة وحقها المشروع في الدفاع عن أرض العراق واستقلاله.

يبقى الشق الإعلامي ضعيفاً نوعاً ما لدى المقاومة لعدة أسباب أهمها: تمويل الاحتلال الأمريكي مؤسسات إعلامية تعمل على تشويه صورة المقاومة، وتعتم بالمقابل على أي أخبار تتعلق بها، والسبب الثاني هو ممارسة قوات الاحتلال الأمريكي منطق البلطجة العسكرية مع أي وسيلة إعلامية تبث أخباراً عن عمليات المقاومة.

أما فيما يتعلق بالإعلام الخاص في المقاومة فهو أيضاً عرضة لحملات يقوم الاحتلال الأمريكي بتمويلها، بغرض التشويه والتضليل، وفي هذا السياق كشفت بعض الصحف الأمريكية عن خطة صادرة عن وزير الدفاع الأمريكي تقضي بإنشاء مواقع الكترونية وتسجيل أفلام مصورة، تبين وحشية وإرهاب عمل المقاومة، وقد رصدت وزارة الدفاع مبلغ ٣٠ مليون دولار بهدف إنجاح خطة التشويه والتضليل، كما أن هناك تقريراً سرياً نشرته صحف بريطانية يؤكد أن معظم ما يسمى «بعمليات انتحارية» في العراق والذي يستهدف الحسينيات والمساجد والتجمعات الشعبية هو ناتج بالأصل إما عن قصف جوي مروحي أو عن سيارات مفخخة لا يوجد بداخلها انتحاري، وأشار هذا التقرير أن فريقاً من الموساد الصهيوني والسي أي إي، هو من وضع هذه الخطة من أجل إشعال فتنة طائفية في العراق، والدليل على ذلك أن أي تفجير يحصل في العراق يجري تطويقه من قوات الاحتلال والتي بدورها تصدر تقريراً عن أسباب هذا الانفجار نقلاً عن خبراء عسكريين تابعين للاستخبارات الأمريكية حصراً..

مجموع خسائر قوات الاحتلال الأمريكي لعام ٢٠٠٥ (وفق الأمريكيين)

قتلى: ١٤٤٩ جندي أمريكي بمعدل ٣ في اليوم الواحد، إصابة: ٢٣٥٢ جندي أمريكي بمعدل ٦ جنود يومياً، قتلى: ١٠٥ قوات التحالف، إصابة: ١٤٠ قوات التحالف، ٥٦٩ آلية، ١٥٢ دبابة، ٢٥ طائرة مروحية (أباتشي كوبرا)، ٣ طائرات مقاتلة (١٨ f ١٦)، طائرات استطلاع : (١٦)

❖ المصدر : عدد من وكالات الأنباء والصحف العربية والغربية والأمريكية..

لبنان.. «وثيقة التفاهم» هل هي بداية «اللبننة»؟؟

اللقاء التاريخي بين التيار العوني و حزب الله والذي تم بعد ظهر يوم الاثنين السادس من شباط في كنيسة مار مخايل، جاء بعد أشهر طويلة من المخاضات العسيرة والتحضيرات والمناقشات التفصيلية، والتواصل والانقطاع والحوارات المفتوحة على كل العناوين، لتتوصل لجنة الحوار الثنائية بين كل منهما أخيراً إلى ورقة سياسية كانت كافية لترتيب لقاء قمة بين الجنرال ميشيل عون والسيد حسن نصر الله.

جاء اللقاء بعد أن أنهى وزراء أمل وحزب الله مقاطعتهم لجلسات الحكومة كما كان يفضل عون، وأيضا بعد انفراط عقد عدد من التحالفات السياسية التي قامت عشية الانتخابات النيابية الأخيرة، وليشكل، ربما، الضربة القاضية لبقية التحالفات التي سبقتها أو واكبتها أو انبثقت عنها. كذلك جاء هذا اللقاء بعد ما سمي بأحداث التباريس التي يبدو أنها لم تأت نتيجة الانفعال الزائد، وإنما نتيجة مخطط واضح المرامي القريبة والبعيدة، ويستهدف بصورة مباشرة السلم الأهلي، وإدخال القوى الوطنية في مستنقعات معارك ملوثة طائفياً.

أحداث الخامس من شباط في التباريس كانت طارئة، لكنها تحولت إلى محورية في الجلسة بين عون ونصر الله التي دامت أكثر من ثلاث ساعات، وحضر جانبا كبيرا منها مسؤولون رفيعون من كلا الجانبين، وإن كانت الغاية الأساسية مناقشة وثيقة التفاهم المشتركة، حيث تم وضع اللمسات الأخيرة عليها، وتقرر أن يتولى كل من جبران باسيل وغالب ابو زينب تلاوتها أمام الإعلام فيما تابع السيد وعون خلوتهما.

وإذ ركز عون ونصر الله في المؤتمر الصحافي على نفي صفة التحالف عن الاتفاق الذي حصل بينهما، وأكدا في الوقت نفسه أنه ليس للاتفاق الذي تم بينهما أي بعد طائفي وأنه مفتوح على الحوار مع الآخرين وأنه صيغة جديدة لتنظيم التفاهمات أو الخلافات بين القوى البارزة، إلا أن هذا الاتفاق يعد بداية لمرحلة جديدة من الاصطفافات، مرحلة تأخذ فيها التوافقات شكلا مغايراً لما كان معتمداً في ما مضى من تسويات آنية ومحدودة، وذلك بالانتقال إلى تفاهمات استراتيجية شاملة وواضحة وبعيدة عن الخجل وتأجيل المواضيع، وإن تأكيد كل منهما أن الاتفاق لا يلزم الفريقين بتحالفات معينة ولا يحد من علاقاتهما مع القوى الأخرى في البلاد، هو رسالة إلى جميع الأطراف اللبنانية لبدء مرحلة جديدة من الفهم الأعمق لمفهوم التحالف على أسس حقيقية وراسخة.

من جهة أخرى، وفيما نفى عون ونصر الله أن يكون الموضوع الرئاسي قد طرح، إلا أن ما حدث ربما يشكل خطوة كبيرة نحو مسيرة عون إلى قصر بعبدا، فنصر الله كرر القول إن حزب الله يتعامل مع العماد عون كمرشح جدي وحقيقي للرئاسة وأنه يتمتع بالأهلية الشخصية والشعبية لتولي هذا المنصب.

ولعل أولى نتائج هذا التفاهم، أن قيادة التيار الوطني الحر التي ما انفكت تتباعد عن قوى الأكثرية النيابية، حسمت خيارها بعدم دعوة جمهور التيار إلى المشاركة في التجمع الذي دعت إليه قوى ما يعرف بـ١٤ آذار في الذكرى السنوية الأولى لمقتل الحريري، لأنه وحسب تصريحات مسؤولي التيار العوني فإن ظروف ١٤ آذار الماضي الذي رفع شعار استعادة السيادة والاستقلال تختلف عن الظروف القائمة الآن، بعدما تمت بالفعل استعادة السيادة والاستقلال، وبات مطلوباً اليوم من هذه القوى التي لا تفعل شيئاً رغم إمساكها بمفاصل السلطة، الحفاظ عليهما، ثم إن التيار راح يتحدث عن رغبة كبيرة لديه بتجنب أي إشكالات محتملة أو احتكاك مع قواعد الأكثرية النيابية، كتلك التي حصلت في أعقاب اغتيال النائب جبران تويني وأمام كنيسة مار مارون في الأشرفية، لأنه وحسب قناعة الجنرال عون: الجرّة لا تسلم كل مرة، والذي أكد أيضاً أنه تقرر حصر الحضور والمشاركة بوفد رسمي يضم عددا من نواب التيار.

نقاط الوثيقة

رأت الوثيقة أن الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لحل الأزمات في لبنان وبمشاركة الأطراف ذات الحيثية الوطنية وشموله كل القضايا التي تتطلب التوافق العام. كما أن الديموقراطية التوافقية هي القاعدة الأساسية للحكم، وأن إصلاح الحياة السياسية يستوجب قانون انتخاب عصريا قد تكون النسبية إحدى سماته الأساسية، ومحاربة الفساد وتوقيع لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتفعيل المؤسسات الرقابية.

ودعت الوثيقة إلى إنهاء وضع ملف المفقودين اللبنانيين والى حل مشكلة الأسرى لدى العدو الأسرائيلي.

وأدانت الوثيقة كل عمليات الاغتيال السياسي ومحاولات الاغتيال والعمل على كشف الحقيقة

باستمرار التحقيق ولا مساومة في هذا الشأن إحقاقا للعدالة، وإصلاح الأجهزة الأمنية ووضع خطة أمنية متكاملة وتحييد هذه الأجهزة الأمنية عن المحسوبيات السياسية وإنشاء لجنة برلمانية أمنية تواكب عملية الإصلاح الأمني.

ودعت الوثيقة إلى إقامة علاقات سوية وصحيحة مع سورية ومراجعة المرحلة السابقة لاستخلاص العبر ورفض العودة إلى أي شكل من أشكال الوصاية واتخاذ الخطوات اللازمة لتثبيت لبنانية مزارع شبعا وترسيم الحدود مع سورية ومطالبة سورية بالتعاون مع لبنان لكشف مصير المعتقلين اللبنانيين لديها وقيام علاقات دبلوماسية بين البلدين.

أما في موضوع العلاقات اللبنانية الفلسطينية، فقد دعت الوثيقة إلى معالجة ملف اللاجئين واحترام سلطة الدولة اللبنانية، والتضامن مع حقوق الفلسطينيين واستعادتهم لحقوقهم وتحسين ظروف عيشهم، وكذلك احترام حق العودة ورفض التوطين، ومعالجة ملف السلاح الفلسطيني وترتيب الوضع الأمني داخل المخيمات وخارجها.

وفي ما يتعلق بسلاح المقاومة فإن الوثيقة دعت إلى التعامل معه ضمن مقاربة شاملة بين حدين أولهما الاستناد إلى المبررات التي تلقى الإجماع الوطني، وثانيهما تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى انتفاء أسباب حمل هذا السلاح، من تحرير لمزارع شبعا وتحرير الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية وحماية لبنان من الأخطار الاستراتيجية في إطار استراتيجية دفاع وطني. ■■

ليست فضيحة جديدة.. هكذا كانوا.. وسيبقون!!

كشفت صحيفة "نيوز أوف ذي وورلد" الأوروبية عن فضيحة جديدة من فضائح وفظائع القوات الغربية المتحالفة التي تحتل العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت هذه الصحيفة بعرض ونشر شريط مصور يظهر الوحشية التي تتعامل بها قوات الاحتلال البريطانية مع العراقيين في مدينة البصرة، قام بتصويره عريف في الجيش البريطاني يرتفع صوته بالصراخ وهو يشجع زملاءه على الاعتداء على فتية عراقيين كانوا يتظاهرون ضد قوات الاحتلال في البصرة عام ٢٠٠٤.

ويظهر في شريط الفيديو الذي صور خلال مواجهات في جنوب العراق جنود بريطانيون يوجهون اللكمات إلى صبية عراقيين بمنتهى الوحشية، كما ويظهر آخرون منهم ينهالون بالهراوات والركل والرفس على رؤوس الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ – ١٣ عاماً.

وتنتشر قوات الاحتلال البريطانية في جنوب العراق وتحديداً في مدينة البصرة، وهي ما انفكت تحاول منذ غزو العراق الظهور بمظهر المتحضر الصديق الذي لا يضمر شراً للعراق وأهله، لكن الفضائح المخزية بالمقابل ظلت تثبت العكس، بدءاً من فضيحة اعتقال المدنيين على الشبهة ورميهم في الزنازين دون محاكمة، مروراً بفضيحة عملاء الاستخبارات البريطانيين المتخفين بلباس عربي، الذين أظهرت الوقائع تورطهم في عمليات اغتيال وتفجير وقتل مدنيين ورجال شرطة عراقيين وإيهام الرأي العام أنها من عمل رجال المقاومة العراقية، بغية دفع العراقيين إلى الاقتتال الأهلي، وغيرها وغيرها من الجرائم، وصولاً إلى هذه الفضيحة التي تؤكد أن المحتلين البريطانيين لا يختلفون بشيء عن حلفائهم المجرمين الأمريكيين وبقية القوات الغازية، كما أنهم، أي البريطانيين، لم يتطوروا قيد أنملة من النواحي الإنسانية والأخلاقية منذ بدء المرحلة الاستعمارية في القرن السابع عشر، وجرائمهم ضد الهنود الحمر والأفارقة وشعوب شرق وجنوب آسيا وفي الوطن العربي، تؤكد ذلك.

وكانت الصحيفة الواسعة الانتشار في أوروبا قد وصفت هؤلاء الجنود بأنهم «فرقة مارقة من الجنود البريطانيين»، وأكدت أن بحوزتها شريطاً قصيراً جداً يظهر أحد الجنود البريطانيين وهو يدوس على جمجمة أحد العراقيين القتلى!!

وامتصاصاً للغضب العراقي الشديد الذي بدأت تظهر أولى ملامحه بعيد عرض الشريط،، أكد المسؤولون العسكريون البريطانيون أن الشريط غير مزور، و«تعهد» رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بإجراء تحقيق في القضية، كما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن الشرطة العسكرية اعتقلت شخصا في إطار التحقيق في الصور المنشورة.

إلى ذلك رأت بعض الصحف البريطانية أن التجاوزات التي ارتكبها الجنود هي «هدية حقيقية للدعاية الإعلامية لأعداء بريطانيا»!!

ولعل أقسى التعليقات وأكثرها موضوعية ما ورد في افتتاحية صحيفة «ذي اندبندنت» اللندنية التي أكدت أن ما يثير القلق أكثر هو «أن هؤلاء الجنود ليسوا بضعة سوقيين فالتين في شوارعنا بل إن سلوكهم يشير إلى ثقافة عنف في بعض جيوب القوات المسلحة البريطانية، وحان الوقت لنلغي الصورة الجميلة لقوات نقول إنها مزيج من قوات حفظ السلام والكشافة والشرطة»، مطالبة «بعقاب نموذجي وسريع وقاس لكل المسؤولين» عن هذه الفضيحة.

من جهتها رأت صحيفة «ذي تايمز» أنه «لا حاجة لأن نكون خبراء في العلاقات العامة لتصور الأثر المدمر لهذه الصور عندما تبث في العالم العربي»، مشددة على تراجع النظام في صفوف القوات المسلحة البريطانية.

وأضافت ان «أكثر ما يزعج في هذه الصور، إلى جانب التعليق السادي الذي يرافقها، هو النوايا الخطيرة لمرتكبي هذه التجاوزات».

يحدث كل ذلك في وقت ما تزال عيون الإعلام العربي التي لا حول لها ولا قوة، وتعمل بإيعازات من سادة ترتبط مصالحهم باللوبي الصهيوني وأجهزة المخابرات الأمريكية تركز على قضايا عراقية أخرى، تصورها أنها أكثر أهمية، كالانتخابات والمشاورات الحكومية والمناكفات الطائفية والعمليات الانتحارية المشبوهة التي تستهدف المدنيين والتباينات التي تراها أصبحت كبيرة ونهائية بين أبناء العراق الواحد.. إلخ، بينما تغض النظر أو تمر بسرعة على أي جريمة تدين قوات الاحتلال. ■■

❖ أعد الشؤون العربية:
جهاد أسعد محمد
mjihad@kassioun.org

مصر بين «الوطني» و«الإخوان»...والمعارضة

نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية التي جرت أواخر العام الماضي، والتي فتحت أبواب البرلمان أمام الإخوان المسلمين، كان لها مقدمات وظروف غاية في الغرابة، حتى أن المرء ليسأل هل جرت، هكذا، بشكل بريء وعفوي، أم أن مخططاً استراتيجياً هو من وضع وبشكل دقيق أبسط تفاصيلها، لتفضي بالنهاية إلى ما أفضت إليه؟؟

إن ما شهدته الانتخابات البرلمانية الماضية من بعض الضمانات مثل استخدام الحبر الفوسفوري والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمراقبة واستخدام الصناديق الزجاجية وتعليق الستائر داخل اللجان وغيرها من الإجراءات، لم يؤد إلى زيادة نسبة مشاركة المواطنين أو تجديد دعمهم للحكومة، حيث لم تزد نسبة التصويت عن ٢٥٪ في أفضل الأحوال، وذلك يرجع إلى انهيار الثقة الشعبية بمجمل العملية الديمقراطية وبالنظام القائم وبالأحزاب السياسية على وجه العموم.

ادعى الحزب الوطني في الانتخابات البرلمانية التي استمرت حربها مشتعلة بين المرشحين لمدة شهر بأكمله، قيادة حملة للتغيير السياسي في مصر، ولكن لم يكن هذا سوى خطاب للدعاية السياسية ليس له أساس في الواقع.

اتضح زيف أسطورة التغيير التي ساقها الحزب الوطني في دعايته الانتخابية، عندما بدت قائمة مرشحيه مؤلفة من مجموعة من رموز الحرس القديم في الحزب من أبناء العائلات المعروفة بالسطوة والنفوذ والانغماس في الفساد، وبعض هؤلاء ما تزال عائلاتهم تحتفظ بمقعد في مجلس الشعب منذ عقود، وكذلك في الوزارات السابقة والحالية وفي إدارات الدولة وفي مراكزها الحساسة.

أما الإخوان المسلمون فقد طرحوا أنفسهم كبديل لمرشحي الحكومة ورفعوا شعار الإسلام هو الحل، ولكنهم في واقع الأمر استخدموا أساليب تعبئة الأصوات نفسها التي استخدمها مرشحو الحزب الوطني، مثل رشوة الناخبين أو تهديدهم، بالإضافة للخطاب الدعوي مع الفلاحين البسطاء والفقراء. وكانت الدوائر التي تضم مرشحين من الإخوان على وجه الخصوص، هي الدوائر التي سالت فيها دماء المواطنين الأبرياء بسبب الحرب «الجهادية المقدسة» التي شنها أنصار مرشحو الإخوان على كل من عاداهم.

أما أحزاب المعارضة المنهكة وغير واضحة القناعات والتوجهات، فقد فشلت في مساندة مرشحيها، وخذلتهم في دعايتهم الانتخابية، وكانت النتيجة أن ذهبت أصوات مؤيدي مرشحيهم إلى الإخوان المسلمين في مراحل الإعادة لعدم وجود أية بدائل أخرى أمام المواطنين لمواجهة مرشحي الحزب الوطني.

من هنا فإن صعود الإخوان لم يحدث نتيجة خيارات حرة وواعية من المقترعين، بل اشمئزازا من مرشحي «الوطني» السيئين والمكشوفين والمحروقي الأوراق لدى الناس، والذين لم يصدقوا، هم وآباؤهم من قبلهم يوماً بوعودهم الانتخابية (السابقة)، وخاصة في مجال الخدمات وخلق فرص العمل عن طريق المساهمة في إدخال المشاريع التنموية إلى مناطق محددة، كذلك جاء هذا النجاح بسبب هشاشة ممثلي المعارضة وغياب البرامج الحقيقية عن حملاتهم الانتخابية المتواضعة.

إذن ليس فقط تبني الخطاب الديني الدعائي هو من أظهر الأخوان بهذه القوة، بل هو سوء المنافسين الأساسيين من جهة، واستخدام آليات جديدة لشراء الأصوات والتهديد والوعيد والبلطجة من جهة أخرى، يضاف إلى كل ذلك ما يصفه البعض بالصفقة السرية التي تمت بين النظام الواقع تحت الضغط، وقادة الإخوان الحالمين، بطلب ورعاية ومباركة أمريكية، لترتبط كل مفاصل الحياة السياسية في مصر بإرادة الأمريكيين الساعين لقيادة المنطقة وتسييرها بالوجهة التي تريد. ■■

الأسرى والمعتقلون العرب والفلسطينيون في السجون الإسرائيلية لعام 2005

كشفت وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلت خلال العام المنصرم (٣٤٩٥ مواطناً) من مختلف المحافظات الفلسطينية، مازال منهم (١٦٠٠ قيد الأسر) خلف القضبان.

وأوضح تقرير سنوي، صادر عن دائرة الإحصاء بالوزارة، أن قوات الاحتلال واصلت خلال العام المنصرم ٢٠٠٥، حملات الاعتقال بأشكالها المتعددة، حيث اعتقلت (٣٣٦٦ مواطناً) من محافظات الضفة الغربية والقدس وأراضي الـ"٤٨"، يشكلون ما نسبته (٩٦.٣ ٪) من أجمالي الذين إعتقلتهم خلال الفترة المستعرضة، و(١٢٩ مواطناً) من محافظات قطاع غزة، يشكلون ما نسبته (٣.٧٪).

ولفت تقرير الوزارة، إلى أن هناك المئات من المواطنين والطلبة تم احتجازهم لساعات طويلة أو لأيام قلائل على الحواجز ونقاط التفتيش ومراكز التوقيف، بالإضافة إلى الـ(٣٤٩٥ مواطناً)، لم تتمكن الوزارة من توثيقهم، منوها إلى أن عدد من اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى، بلغ حوالي ٤٠٠٠٠ مواطن ومواطنة

وبين التقرير أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال العام المنصرم، (٤٠٠ طفل) مازال منهم (٢٥٣ طفلاً) رهن الأسر، مما يهدد مستقبلهم بالضياع، إلى جانب أنهم يعاملون بقسوة ومحرومون من مواصلة مسيرتهم التعليمية، وتصدر بحقهم أحكاما جائرة تصل أحيانا للسجن مدى الحياة.

كما لفت التقرير إلى اعتقال قوات الاحتلال لعشرات المواطنات في ظروف صعبة، حيث يتم احتجازهن في أماكن لا تليق بهن، دون مراعاة لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة، ودون توفر حقوقهن الأساسية، التي نصت عليها المواثيق الدولية والإنسانية، إلى جانب المعاملة الاستفزازية من السجانين والسجانات وتوجيه الشتائم لهن والاعتداء عليهن وتعرضهن للتفتيش المذل خلال خروجهن للمحاكم أو للزيارات أو حتى من قسم لآخر، منوهاً إلى أنه مازال هناك (٢٤) أسيرة خلف القضبان.

وأظهر تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أنه مع بداية العام ٢٠٠٥ كان هناك (٢١) أسيراً قد أمضوا أكثر من عشرين عاماً، ولم يتم الإفراج عن أي أسير منهم، فيما وصل عدد الأسرى الذين امضوا أكثر من عشرين عاماً مع نهاية العام المنصرم، إلى (٣٥ أسيراً)، منهم (٣٠ أسيرا) فلسطينيا، أقدمهم الأسير سعيد وجيه العتبة، من محافظة نابلس، وهو معتقل منذ ٢٩-٧-١٩٧٧م، أي منذ أكثر من ٢٧ عاماً.

وأضاف أنه يوجد من بين أقدم الأسرى خمسة أسرى عرب، أقدمهم الأسير اللبناني سمير سامي القنطار، المعتقل منذ ٢٢-٤-١٩٧٩م، وأربعة آخرون من الجولان المحتلة هم: بشير سليمان المقت، وعاصم محمود والي، وسيطان نمر والي، وصدقي سليمان المقت وجميعهم معتقلون منذ العام ١٩٨٥م.

وبين مدير دائرة الإحصاء بالوزارة، أنه على الرغم من حالة التهدئة، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم تهدأ في هجماتها ولم تتوقف حملاتها التعسفية، فاقتحمت مدناً وقرى عديدة واعتقلت أكثر من ثلاثة آلاف مواطن، منذ مؤتمر شرم الشيخ وما أعقبه من إعلان للتهدئة، أخضعتهم لتحقيق وتعذيب قاس، وزجت بهم في سجون ومعتقلات تفتقر لأدنى شروط الحياة الآدمية، وظروف تتناقض وكافة الأعراف والمواثيق الدولية، حيث افتتحت أقساماً جديدة في العديد من السجون والمعتقلات لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة.

على ذلك، بين تقرير الوزارة، أن عدد شهداء الحركة الوطنية الأسيرة، بلغ مع بداية العام المنصرم، (١٨١) شهيداً، منهم (٥٩ شهيداً) خلال انتفاضة الأقصى، ومعظمهم سقط بسبب سياسة الإهمال الطبي المنهجة والتعذيب القاسي المشرع قانوناً والقتل المتعمد بعد الاعتقال. ■■

يحدث في النقب

تستمر سلطات الاحتلال الصهيونية بسياساتها العنصرية الإجرامية تجاه الفلسطينيين سواء داخل أراضي الـ٤٨ أو داخل أراضي الـ٦٧، وقد قامت مؤخراً بإتلاف أكثر من ألفي دونم من الأراضي العربية المزروعة بالقمح في منطقة النقب صباح يوم (الأربعاء ٨ شباط ٢٠٠٦) وما تزال عملية الاقتلاع متواصلة حتى الآن.

فبشكل يومي، ومنذ الرابعة صباحاً تقوم قوات تقدر بالمئات من رجال الشرطة وقوات الأمن الصهيونية والمسؤولين عن مخطط «تطوير النقب» العنصري بمحاصرة الأراضي العربية وبحماية أربعة بلدوزرات ضخمة تقوم بحرث الأرض العربية وكل الحقول المزروعة بالقمح في النقب.

كما ويجري ذلك في منطقة العراقيب بالقرب من راهط في أراضي الطوري وابو مطيّس وفي مناطق فلسطينية أخرى.

وخلال تصدي الأهالي المحاصرين للمجرمين الصهاينة، قامت قوات الأمن بالاعتداء على النائب طلب الصانع جسدياً حيث أصيب بجروح مختلفة استدعت نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ويؤكد اتحاد الجمعيات أن الحكومة الصهيونية تكمل بخطوتها عملية التطهير العرقي للوجود العربي الفلسطيني في النقب التي أصبحت في صلب الإجماع القومي الإسرائيلي الفاشي، وإن الدولة الصهيونية الآن، تطبق ما عجزت عنه عصابات مرزل واليمين الفاشي حيث تسعى للاعتداء على جماهير الشعب الفلسطيني ونزع شرعية وجوده في فلسطين المحتلة. ■■

مكافحة الفساد في الأراضي المحتلة.. الحرية تبدأ من هنا

يبدو أن احتفاء الشارع في الأرض المحتلة بكشف أوراق الفساد أعلى وأوسع من احتفاله بنتائج الانتخابات الأخيرة. وإذا ما تم دفع هذه المسألة إلى مداها الأوسع، فإنها ستكون مسألة عالمية بحجم القضية الفلسطينية نفسها. بعبارة أخرى، سنكتشف جميعاً أن الفساد مرتبط بالسياسة، وأن هذا الفساد العظيم هو قمة جبل الجليد لمشروع التسوية الذي هدفه في التحليل النهائي تقويض حق العودة. لا نقول هذا تحويلاً للنقاش والعمل عن رموز الفساد وتوابعهم من الفلسطينيين، ولكن لأن الأمر أكبر من هؤلاء وحدهم بالفعل.

لن نتحدث هنا عن تفاصيل الفساد في فترة سلطة الحكم الذاتي، فهذه لها ملفاتها وأرقامها وشخوصها وضحاياها بالطبع. وما نأمله أن لا يتم بأي حال من الأحوال طيّ هذا الملف، وهو ملف معظم رموزه من رجال السلطة الفلسطينية. لكن التحالف في السياسة يعكس نفسه ويتجلى كتحالف في الفساد. فالشراكة هنا شراكة هناك. وبتحديد أكثر، قد يكون معظم من طالهم التحقيق والضبط وإلقاء القبض من حركة سياسية معينة، هي الحزب الحاكم، ولكن هذا لا يعني أن من شاركوا في هذه السلطة، ولو بأعداد صغيرة، لم يلمسوا الفساد أو لم تلحقهم كما يقول المثال "مصّة إصبع". ولو كانوا ضد وخارج عملية الفساد لكانوا فضحوها وتركوا مناصبهم أو تلك الشراكة. ومع ذلك، يستطيع البريء إثبات نظافته.

لم ينحصر الفساد في السلطة، ولكن كان كل فساد بحجم الطرف وحجم إمكانياته. ومن يعرف بنية البلد كان يسمع من هذا التنظيم أو ذاك أن قيادياً أو كادراً سرق أموال التنظيم وأقام مشروعاً أو بنى فيللا، لكن التنظيم حفاظاً على سمعته "بلعها".

وحتى الأشخاص من التشريعي الأول أو من خارجه الذين تحدثوا عن الفساد وفتحوا بعض ملفاته، نسألهم: لماذا سكتوا عن طي الملفات وعن ذريعة «نقص الأدلة». مع أن الأدلة متوفرة تماماً!! لقد قرأت الكثير من الأدلة، وكتبت للأخ حسن خريشة تحليلي الاقتصادي لحالتي بنك فلسطين الدولي والأسمنت بناء على الأدلة.

وبعيداً عن أوساط السلطة وحلفائها، هناك فرقاء أخرون شركاء في الفساد:

الفريق الأول: أنظمة عربية وإفساد منظمة التحرير الفلسطينية

ليست التسوية ومشروع أوسلو هما مصدر فساد السلطة الفلسطينية. لقد كان تركيب وعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية مدرسة في الفساد المالي. ولكن المقاومة نفسها كانت غطاء لهذا المستور، أي أن شرف المقاومة وقدسيتها ساهمت في إخفاء تلك المسلكيات وجوهرها الفضائحي.

ويكون من قبيل التسطيح والشكلانية نسب الفساد إلى الحكام العرب، فلولا القابلية الفلسطينية لما استشرى الفساد هكذا. وهذا يفضي إلى سؤال: لماذا كانت الأنظمة العربية معنية بإفساد م.ت.ف؟

يجد هذا السؤال إجابته في طبيعة الأنظمة العربية وارتباطها بالمشروع الإمبريالي الصهيوني وعدائها لمشروع المقاومة وقرارها الداخلي الذاتي الاعتراف بالكيان الصهيوني الأشكنازي، وفي النهاية شطب حق العودة واجتثاث البعد القومي العربي للصراع. هذه الأسباب لا شك كافية لتقف الأنظمة العربية في خندق تقويض المقاومة بطرق شتى، إحداها احتواء المقاومة بالمال بما يفضي إلى ثراء هذه المقاومة وفسادها وهو على أية حال ما انتهى إلى تحول المنظمة إلى دولة (وليس فقط حكومة) منفى ليكون مصيرها اتفاق أوسلو.

وبهذا المعنى، يكون أحد أطراف الفساد هي أنظمة عربية. ولا نقول هذا لمطالبة النائب العام في غزة باستدعاء الحكام العرب، من ماتوا ومن ظلوا، ولكن على الأقل لوضع الإصبع على مجمل مسببات الداء.

الفريق الثاني: المانحون

وحدهم المانحون هم الذين يعرفون كم حولوا للسلطة الفلسطينية من أموال. وهم بالطبع أوّل من لاحظ الفساد وهدر الأموال وسرقتها. ووحدهم الذين أتوا متأخرين للحديث عن الفساد. يقول البعض ان الأوروبيين تحدثوا عن فساد السلطة بعد إقامتها بعامين. لا بأس، ولكنه كان حديثاً شكلياً لم يتخذوا على ضوئه أي قرار فعلي أو أي نقد حقيقي. وحينما كان يتحدث بعض الأوروبيين عن الفساد، كان يقوم آخر بامتداح آليات الإنفاق المالي للسلطة ليمسح ما قاله سابقه.

ليس من السهل التصور بأن المانحين لم يسجلوا مقادير تحويلاتهم إلى سلطة الحكم الذاتي، وليس من السهل القول إنهم كانوا عاجزين عن متابعة هذه الأموال. والحقيقة أن هدف التحويلات كان سياسياً استراتيجياً بالتحديد. فما يريده الغرب الرأسمالي بمجموعه هو تقديم ريع مالي مقابل موقف سياسي اتخذته قيادة الحكم الذاتي وهو الاعتراف بالكيان الصهيوني. لذلك أطلقوا يد هذه السلطة، وأطلقت هي يدها في نهب الأموال التي قُدمت "شكلياً" لمساعدة الشعب الفلسطيني وهي عملياً منحة لمن وقعوا اتفاق أوسلو، وتشجيعا لهم على الاستمرار وتثبيتا لهذا الاتفاق. فموقف الغرب الرأسمالي من القضية الفلسطينية ملخصه ما يلي: «خُلقت إسرائيل لتبقى وطُرد الفلسطينيون كي يُوطنوا بعيداً عن حدود فلسطين». وعليه، فلا بأس من بعثرة بضعة مليارات من الدولارات طالما تقود إلى تحقيق هذا الهدف. فبوسع دولة نفطية عربية دفع هذا المبلغ، وبوسع ثري صهيوني في أمريكا دفعه أيضاً.

الفريق الثالث: فريق الأنجزة

تعج المناطق المحتلة بالمنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب الرأسمالي نفسه. وتزعم هذه المنظمات أنها تقوم بأعمال تنموية في هذه المناطق، وأنها «تبني» المجتمع المدني والديمقراطية وتحرير المرأة... الخ ويتم تمويل هذه المنظمات بتحويلات هائلة من الغرب الرأسمالي نفسه. ولأن الغرب هو مصدر تمويل السلطة من جهة، ولأن السلطة نفسها فاسدة من جهة ثانية، لم يكن بوسع السلطة مساءلة هذه المنظمات عن أسباب ومصادر وآليات تمويلها.

وعليه، فإن فتح ملف فساد السلطة، يجب ألاّ يعني التغاضي عن ملف هذه المنظمات. فهي جميعاً حصلت على ما حصلت عليه باعتباره مساعدات للشعب الفلسطيني. وبالطبع كان بوسع المانحين مساءلة هذه المنظمات، وبوسعهم كذلك توجيه المساعدات إلى مؤسسات مجتمعية وليس إلى مكاتب فردية أو شخصية. فبدل تمويل مكتب لسيدة يمكن التوجه إلى اتحاد المرأة، وبدل تمويل مؤسسة لطبيب يمكن التوجه إلى نقابة الأطباء... الخ.

وبالإجمال، ليست هذه المنطقة وحدها التي واجهت ظاهرة الفساد وكشف هذه الظاهرة تحت دولة «رخوة» حسب تعبير الاقتصادي السويدي جونار ميردال. فلا شك أن من قاموا بالسرقات قد اكتسبوا مهارات الإخفاء وتزوير الملكية ونقلها إلى زوجاتهم وأقاربهم وأصهارهم وربما أسماء أخرى لا تمت بصلة قرابة تثير الشبهات. وهذا يعني وجوب التنبه إلى أمور من هذا القبيل والاستماع إلى من يعرفون علاقات هؤلاء وارتباطاتهم.

الفريق الرابع: اقتصاد بلا رصيد

قد تكون هذه الفئة هي الأوسع من بين فرقاء الفساد. وقد تكون هي الأوضح والتي لا تحتاج إدانتها إلى شواهد. لقد عاث الفساد بالأرض المحتلة إلى درجة أصبح فيها كل مواطن بانتظار الواسطة التي ستجلب له سيولة مالية وهو في البيت. أصبح الناس بين فاسدين ومفسدين وبين من يتمنى لو يلحق به شيء ما، وتضاءل عدد الذين رفضوا «عَرَض الدنيا» لدرجة تهيأ للمرء أن الكل متورط. والحقيقة أن التورط كان واسعاً. كان هدف الفاسدين إفساد كل الناس كي لا يبقى من يعترض أو يلمس في نفسه الثقة بالذات ليقوم بالتغيير. فانتشرت الواسطة والمحسوبية، واستخدام مختلف الأساليب للوصول إلى الغايات المالية. ولعل أحد أوضح المظاهر إشكالية الديون بين مختلف أفراد المجتمع. ففي حين كان عدد فروع البنوك محدوداً قبيل مجيء السلطة وكانت البنوك بنوكا تجارية صهيونية، تضاعف عدد البنوك وفروعها لتقوم في معظمها بضخ المدخرات المحلية إلى الخارج بحيث لا يتم توفير سيولة للإقراض إلا بشروط تعجيزية. الأهم من هذا أنه أصبح بوسع كل مواطن فتح حساب وكتابة شيكات للمواطن الآخر. وجرياً على كون الفساد هو جوهر الاقتصاد السياسي للضفة والقطاع، لم يقم معظم الناس بتغطية شيكاتهم جرياً على القول: «كله فاسد فلماذا ادفع»؟

وهكذا قلبنا معادلة «كل مواطن دائن ومدين» إلى معادلة كل مواطن مكشوف لكل مواطن، وكأن كل ما في البلد مجرد قطعة عملة واحدة أصدر كل مواطن شيكاً للآخر لتحصيلها. وفي النهاية أصبحت حالة «صنمية- فيتيشية» بالنسبة لكل صاحب حق! أما السلطة، فابتعدت كليا عن محاولات التحصيل طمعاً منها بأن يشتبك وينشغل كل مواطن ضد الآخر.

هناك الكثير مما يمكن أن تقوم به السلطة الجديدة. فعشرات الآلاف من الأجهزة الشرطية والأمنية يمكنها ضبط لصوص الشيكات وهم بعشرات الآلاف (صغارا وكبارا) وخاصة كبارهم الذين سرقوا أموال العباد وما زالوا يرتعون تحت حماية فاسدين في السلطة. لقد توجه كثير من المواطنين إلى مكاتب "البلطجية" لتحصيل شيكاتهم التي لم يكن لها رصيد، أما البلطجية فخصموا عمولات وصلت إلى خمسين بالمائة مما حول البلطجية من «فئة رثة» إلى قطط سمان. أما القانون فهو في غفوة أهل الكهف!

لا شك أن ما على حماس القيام به هو أقل من تنظيف «إسطبلات أوجياس» ولكن من يتنطح لمهمة عليه القيام بها، وإذا ما سارت السلطة الجديدة في هذا المسار، فإن الالتفاف الشعبي وراءها سيكون واسعاً لا ريب. فكل المطلوب قرارات وتنفيذ.

■ د. عادل سمارة

الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية» لتحرير فلسطين ترحبان بكشف ملفات الفساد

رحب الناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بإقدام النائب العام على كشف ملفات تتعلق بقضايا الفساد الإداري والمالي، واعتبر ذلك خطوة إلى الأمام على طريق الإصلاح والشفافية، رغم كونه متأخراً، وعبر الناطق عن دهشته للرقم الأولي الذي ذكره النائب العام، وقال: إن هذا المبلغ كان سيغطي موازنة سنة كاملة للسلطة، كما كان يمكن أن يخلق عشرات آلاف فرص العمل لو تم استثماره في الاقتصاد الوطني.

وقال المصدر المسؤول في الجبهة الشعبية ان ما نراه هو «أذن الجمل» في قضايا الفساد، حيث لا زالت هناك قضايا أخرى لم يتم الكشف عنها وهي لدى النائب العام، فيما هناك ملفات فساد لم تصل إليها الأيدي بعد، والمطلوب هو نبش هذه الملفات.

وتلافيا لهروب متهمين محتملين بقضايا الفساد طالب المصدر المسؤول بتوفير إجراءات قانونية أشد من المنع من السفر بحقهم ووضعهم تحت المراقبة الدائمة.

كما أطلق مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تصريحاً باسم الجبهة دعا فيه إلى محاكمة «الفاسدين سارقي خبز الشعب» علناً تحت رقابة الأمم المتحدة، وفتح ملفات «الرؤوس الكبيرة الفاسدة» المتورطة في صفقات الإسمنت، المحروقات، والدقيق الفاسد.

ودعا الناطق باسم الجبهة الديمقراطية النائب العام إلى مواصلة التحقيق بملفات الفساد الخمسين التي على طاولته، والملفات القادمة، هذه الملفات التي تشمل سرقة مليارات الدولارات صبّت في جيوب رؤوس يشغلون مراكز بارزة في السلطة الفلسطينية، كما أكد أن "التصويت الاحتجاجي" على الفساد والفاسدين برز بوضوح صارخ في الانتخابات التشريعية، حيث سقطت رؤوس كثيرة، وأحجمت رؤوس كبيرة عن الترشح خوفاً من غضب جماهير الشعب الرازح تحت خط الفقر والبطالة. ■■

دمتم بخير

هابي فالنتاين ....!!

مع التعازي والمواساة التي نقدمها لآل الفقيد الراحل رفيق الحريري ومحبيه الحقيقيين في الذكرى السنوية الأولى لرحيله والتي صادفت أول أمس في ١٤ شباط، لا نعرف كيف يمكن لنا أن نقدم التهاني في ذات الوقت لكل المحبّين والهيامى بمناسبة ١٤ شباط عيد العشاق...!

في العودة إلى التاريخ، نرصد بعض الوقائع ويبقى القارئ خير من يربط ويحلّل.

❖ أسطورة نشأة عيد الحب.. تتلخص في أن الرومان كانوا أيام وثنيتهم يحتفلون بعيد يدعى (لوبركيليا)، وكانوا يقدمون فيه القرابين لمعبوداتهم من دون الله – تعالى، ويعتقدون أن هذه الأوثان تحميهم من السوء، وتحمي مراعيهم من الذئاب. فلما دخلوا في المسيحية بعد ظهورها، وحكم الرومان الإمبراطور (كلوديوس الثاني) في القرن الثالث الميلادي منع جنوده من الزواج؛ بحجة أن الزواج يشغلهم عن الحروب التي كانوا يخوضونها، فتصدى لهذا القرار (القديس فالنتين) وصار ينظم عقود الزواج للجند سرّاً، علم الإمبراطور بذلك فزجّ به في السجن، وحكم عليه بالإعدام. وحين دخل الرومان في المسيحية أبقوا على العيد الوثني (لوبركيليا) لكنهم ربطوه بيوم إعدام (فالنتين) إحياء لذكراه.

❖ في هذا اليوم أيضاً كانت تكتب أسماء الفتيات اللاتي في سنّ الزواج في لفافات صغيرة من الورق، وتوضع في طبق على منضدة، ويدعى الشبّان الذين يرغبون في الزواج ليخرج كل منهم ورقة، فيضع نفسه في خدمة صاحبة الاسم المكتوب لمدة عام، يختبر كلّ منهما خلق الآخر، ثم يعقدان الاتفاق (يتزوّجان)، أو يعيدان الكرّة في العام التالي يوم العيد أيضاً!

❖ رجال الدين الذين ثاروا على هذا التقليد، اعتبروه مفسداً لأخلاق الشباب والشابات فتم إبطاله في إيطاليا التي كان مشهورة فيه، لأنها مدينة الرومان المقدسة ثم صارت معقلاً من معاقل المسيحية.

❖ والآن و مع مطلع الألفية الثالثة غدا العيد عيدا إلكترونياً، و أصبح الشباب قادرين علي إيصال مشاعرهم عن طريق نشرات الفضائيات ورسائل الموبايل، والتجمع في الساحات، وحتى من خلال الـ سوبر ستار!!

❖ عيد الحب الذي قد يعود منشؤه إلى أيام الرومان الوثنيين قبل ما يزيد على سبعة عشر قرناً، ربّما بات يفضله بعض (عشاق) هذه الأيام، فتلة بالسيارة وبطاقتان بآلاف الليرات لحضور حفلة يحييها (عمالقة) الـ ستار أكاديمي!!؟؟. و أصبح الفالنتاين، يأتي مع موبايل دمعة أو قاهر الدمعة أو ..... ، ودائماً على حساب دموع وجيوب العاشق أو المواطن الغلبان!؟.

❖ عيد الحب بوروده الحمراء انتقل من معناه الروحاني في كثير من الأحيان إلى المعنى البروتوكولي مع حضور واضح للبريستيج السياسي أو العاطفي.

نعم إنها حمّى ١٤ شباط، فالكلّ تحدث عن ١٤ شباط.

شباب وشابات بحثوا عن (تقليعات) الألفية الثالثة في عصر الـ دوت كوم للفوز بقلب الحبيب!!

التجار والحرفيون و (البستنجية) بدؤوا التحضيرات منذ أسابيع !!

موظفون وعمال كادحون انتظروا في هذا اليوم – ودون جدوى- منحة جديدة على شكل ليترات مازوت وبنزين توزع مجاناً في علب حمراء!؟

الآباء والأمهات وضعوا أيديهم على قلوبهم قبل صدور فواتير الجوّال!!

حتى القطط أحيت وتحيي الاحتفالية في هذا الشهر بطقوسها الخاصة!؟

وفي بلد مجاور كان بعض الشباب والشابات ومعهم بعض (الزعبرجية) يصيعون في هذا اليوم أكثر من أي وقت مضى، يظهرون على شاشات التلفزة، يحيون الحفلات، يحتسون الخمرة، يرقصون، يقامرون، يتقنون اللعب بالألفاظ، وحين سألناهم عن معاني ١٤ شباط، استدركوا تناقض مواقفهم بالقول: "بدنا الحفيئة...!؟"

■ هاني الملاذي

الفصل المثير من مافيا الفساد في مديرية نقل حماة

عشرات الوثائق تدين الفساد والرشوة.. والحبل على الجرار!!

إذا كانت مظاهر الفساد تشكو منها الدول كافة بشكل متفاوت، فإن مظاهرها في سورية تشعبت لتنخر المجتمع وتشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونصاب بالعجب والاستغراب عندما نطلع على عشرات الوثائق بعضها من القضاء ومن الأجهزة التفتيشية والأمنية التي تدين هذا المدير أو ذاك بالفساد والرشوة، ورغم ذلك يبقى هذا المدير وغيره في مواقعهم، ولكن ينتفي الاستغراب عندما نعلم أن هناك شبكة عنكبوتية تضم الكثيرين، وسوف نترك الوثائق تتكلم:

منذ استلام المهندس عبد الحسين صالح لمهامه في رئاسة مدرسة إجازات حماه، تم تحديد سعر إجازة السوق في المحافظة بمبلغ ١٣ ألف ل.س للخاصة و٢٠ ألف ل.س للعامة، وأحاط نفسه بعدد كبير من الوسطاء والسماسرة منهم: (ياسر دعبول، وسامر الطالب، وجمال عرابي، وخلدون حلبية، وأحمد ديبان، وحسان حصرية، وحسين أبو أحمد وغيرهم).

منح المهندس عبد الحسين صالح إجازات سوق من مدرسة حماة لأشخاص أمين لايقرؤون ولايكتبون مقابل مبالغ خيالية وصلت إلى ١٢ ألف ل.س، عدا الرسم للخاصة. و ٢٠ ألف ليرة للعامة خلافاً لكل الأنظمة، ومثال ذلك المواطن الأمي طلال الحلبي الذي دفع ١٢ ألف ل.س مقابل إجازة خاصة علماً أنه لايقرأ ولايكتب في وقت كان فيه الفحص الكتابي مطلوباً وبشكل إلزامي في مدرسة الإجازات، والمواطن المذكور يعمل بائع سجائر في ساحة العاصي بحماة.

منذ الأيام الأولى لاستلام هذا المدير للمدرسة أصبح عدد الحاصلين على إجازات سوق من مدرسة حماة من المحافظات الأخرى يفوق كل تصور وبعضهم حصل على الإجازة دون فحص، وينتظر إجازته لتصل عبر شركات النقل بواسطة سماسرة ووسطاء رئيس المدرسة، وبعضهم الآخر يحضر يوم الفحص فقط وبصورة شكلية، ولأن الفحص الكتابي ملزم، فإن شركاء عبد الحسين صالح من عمال المدرسة هم من يقومون بالكتابة بدلاً من المتقدم المراد له النجاح.

بعد أن أصبح مديراً للنقل عمل عبد الحسين على احتضان العناصر السيئة وتأمين الحماية لعناصر بحقهم تقارير تفتيش. والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

تعيين المهندس جهاد كيلاني رئيساً للدائرة الفنية، علماً أن المذكور من العناصر السيئة وتم إنهاء تكليفه من رئاسة مدرسة الإجازات بسبب الرشوة وعدم النزاهة.

تعيين العامل من الفئة الثانية عبد الجليل العلي عضو لجنة فحص إجازات السوق بموجب الأمر رقم ٣٢ ـ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٦ والأمر رقم ٣٥ ـ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣، علماً أن العامل المذكور عبارة عن مدرب في مدرسة الإجازات وعدد المهندسين المؤهلين لهذه المهمة في نقل حماة يزيد عن الثلاثين مهندساً.

تعيين العامل أحمد ديبان عضو لجنة فحص إجازات السوق بموجب الأمر رقم ١٥ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٥ علماً أن العامل المذكور من خارج ملاك مديرية النقل، وقد تم ندبه للعمل في المدرسة من مكان عمله الأساسي في مجلس مدينة حماة، وتم تعيينه في لجان فحص الإجازات بسبب علاقة السمسرة والشراكة مع مدير النقل، علماً أن عدد المهندسين المؤهلين لهذه المهمة في نقل حماة يزيد عن الثلاثين كما سبق.

باعتبار المهندس خلدون حلبية رئيس مدرسة الإجازات هو الشريك القديم الجديد لمدير النقل، فإن جميع الأوامر الإدارية الصادرة بتشكيل لجان الفحص للإجازات تحتوي على اسمه، وهذه الأوامر تحمل الأرقام (٥٧ ـ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٧ و ١٣ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ و ٣٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ و ٦ تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ و ٦٤ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٦ و ٤٦ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٦ و ٥٣ تاريخ ٢٠٠٢/٨/٧) ووجود اسم خلدون بشكل دائم في هذه الأوامر أمر ضروري حتى يتمكن المذكور من دفع مئات الآلاف أسبوعياً لمدير النقل، وهذا غير مبالغ فيه قياساً للأسعار الخيالية لإجازات السوق في حماة والأعداد الكبيرة للمتقدمين الذين يخضعون للابتزاز من مدير النقل ورئيس المدرسة.

ومن الوسطاء والسماسرة الذي يعملون على ابتزاز المواطن لصالح رئيس المدرسة ومدير النقل:

١ . ياسر دعبول: وهو من أهم وسطاء الإجازة لدى مدير النقل والمذكور يزور المدير يومياً، وبالطبع يكون الباب مقفلاً عند الزيارة، وقد تم توقيفه لدى فرع الأمن السياسي بحماة بعد اعترافه بأنه يعمل وسيطاً لإجازات السوق لدى مديرية النقل.

٢ . سامر الطالب: وهو من خارج ملاك وزارة النقل وتم ندبه للعمل مدرباً في مدرسة الإجازات بمساعي حثيثة من مدير النقل كونه شريكاً له ولرئيس المدرسة، ومن الأسماء التي تقاضى منها خمسة عشر ألفاً ثمن للإجازة (مصطفى الهاشم وإبراهيم الكردي) وذلك في شهر آذار من عام ٢٠٠٣.

٣ . حسين أبو أحمد الملقب أبو عصام: وهو يتقاضى أحد عشر ألفاً للخاصة وسبعة عشر ألفاً للعامة!! وقد تم توقيفه في فرع الأمن العسكري أولاً، ثم في فرع الأمن السياسي، وتم إحالته إلى القضاء وتوقيفه بسبب اعترافات المواطنين عن شراكته لمدير النقل.

٤ . المهندس خليل خليل: عضو لجنة فحص إجازات السوق ويتقاضى الرشوة له ولصالح مدير النقل ورئيس المدرسة وباعتباره يقيم في حمص فإن معظم زبائنه للإجازات من حمص.

٥ . عزام كوجان: يعمل بائع سكاكر في سوق الطويل بحماة ويتقاضى اثني عشر ألف للخاصة وعشرون للعامة ويعمل لصالح خلدون حلبية رئيس المدرسة وشريك مدير نقل حماة.

إن ممارسات مدير نقل حماة في تقاضي الرشوة وابتزاز المواطن لاتقتصر على أبناء محافظة حماة بل امتدت شبكة الوساطة والسمسرة لتشمل المحافظات الأخرى من (حلب ـ حمص ـ إدلب ـ دمشق وغيرها) حيث وصل سعر الإجازة الخاصة إلى ١٣٠٠٠ ل.س والعامة ٢٠٠٠٠ ل.س لأبناء هذه المحافظات، وإذا كانت مدارس الإجازات موجودة في كل المحافظات فما الذي يدفع المواطن من خارج محافظة حماة إلى السفر مئات الكيلومترات للحصول على الإجازة من حماة؟

وفي الاجتماع الخدمي لمحافظة حماة الذي جرى يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣ وبحضور السيد محافظ حماة وأعضاء المكتب التنفيذي والمدراء وجه الدكتور سمير قندقجي عضو مجلس الشعب في محافظة حماة انتقادات حادة إلى مدير نقل حماة ورئيس مدرسة الإجازات حيث تكلم عضو مجلس الشعب عن الأسعار الخيالية لإجازات السوق في محافظة حماة والحصول على الإجازات بشكل غيابي ودون حضور الفحص، وعندما أجابه السيد المحافظ بأنه سيتم متابعة الموضوع مع مدير النقل، أجابه الدكتور سمير قندقجي عضو مجلس الشعب بعبارات مفادها أن مدير نقل حماة هو رأس الرشوة والفساد وأن تحديد رشوة وأتاوة الإجازة يتم من مدير النقل لامن قبل السماسرة والوسطاء. وهذا الموقف الصادر عن أحد أعضاء مجلس الشعب وفي اجتماع رسمي، إنما يعكس حالة التذمر التي وصلت إلى حدها الأقصى بين المواطنين تجاه أسعار الإجازات والممارسات اللا مسؤولة التي تصدر عن رئيس مدرسة الإجازات ومدير نقل حماة.

بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٧ تم توقيف خلدون حلبية لدى فرع الأمن السياسي بحماة مع عددٍ من سماسرة إجازات السوق، وتم إحالته موجوداً إلى القضاء.وتم توثيق أقوال ٤٦ شاهداً بحصولهم على إجازات السوق من حماة مقابل مبالغ تتراوح بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ للإجازة الواحدة عدا الرسم ومعظمهم من حلب.

وفي دورة إجازات يوم الخميس ٢٠٠٥/١/١٣ والأحد ٢٠٠٥/١/١٦ أرسلت لجنة الفحص جداول النتائج إلى مدير النقل لتوقيعها وإرسالها إلى فرع مرور حماة وهنا أقدم مدير النقل عبد الحسين صالح على تغيير نتائج ٣٤ اسم من هذه الجداول من خلال أضافة أسماء جديدة وتغيير نتائج عدد من الراسبين ليصبحوا من الناجحين.

وعندما اكتشف خلدون حلبية التلاعب الحاصل من مدير النقل قام بإبلاغ لجنة الفحص. وبتاريخ ٢٠٠٥/٢/٣ أبلغ خلدون حلبية السيد محافظ حماة بما صدر عن مدير النقل من تلاعب وتزوير لنتائج إجازات السوق وطلب السيد محافظ حماة من خلدون موافاته بالجداول الصادرة عن لجنة الفحص ليتم مقارنتها مع الجداول التي تلاعب بها مدير النقل، وحالياً يمارس خلدون حلبية الضغط على مدير النقل بواسطة هذه الجداول.

عشرات الوثائق الأخرى، تحقيقات قضائية وتحقيقات أمنية وتحقيقات تفتيشية.. ورغم ذلك لازالت مافيا الفساد تتشعب من مديرية النقل إلى جهات مسؤولة في المحافظة.

وعندما سألنا المهندس عبد الحسين صالح مدير نقل حماة عن رأيه في هذه الوثائق أجاب بأنه عبر تاريخ مديرية النقل وهي بؤرة للفساد والارتزاق والسمسرة ومنذ تعييني مديراً اتخذت جملة من الإجراءات لتصحيح الأمور

وعندما قلنا له بأن تلك المخالفات والرشاوى قد جرت خلال السنوات الأربع وأنت مدير للنقل، أجاب بأنها كلها كيدية ولا صحة لأية اتهامات بحقه وهدفهم أولاً وأخيراً «تغييري من موقعي، لترجع الأمور كما كانت في سنوات سابقة».

■ نزار عادلة

جريدة الفرات أمام التحقيق

بعد مضي أشهر من إقلاع جريدة الفرات صدر القرار القاضي بإنهاء مهمة رئيس التحرير الأستاذ جمال بلاط لأسباب مجهولة، وصدر القرار القاضي بتكليف عدنان عويد برئاسة تحرير الجريدة، الذي قام منذ الأيام الأولى بإصدار كتاب ينهي فيه تكليف مشرف صفحة الأخبار المحلية رغم نشاطه الكبير ،وأتبعه بكتاب آخر لإنهاء تكليف مشرف الصفحة الثقافية ورئيس القسم الثقافي، والأخير اسمه يدلل عليه في الأوساط الثقافية، وبهذا أصبحت الصفحة الثقافية دون مختص، وافتقدت صفحة الأخبار المحلية لمن أدى فيها ولها الكثير، وبشكل يدل على أن رئيس التحرير ماض في توجه واحد واضح وهو إبعاد المهنيين الحقيقيين عن العمل في الجريدة واستبدالهم ببطانته من الضعفاء بالمهنة، فعامل المونتاج أصبح مشرفاً على صفحة الأخبار السياسية، وعامل المستودع أصبح محرراً في صفحة الأخبار السياسية، وعامل التنضيد أصبح مشرفاً على الصفحة الثامنة وهكذا دواليك!

فواتير مخالفة

أثارت بعض الفواتير الشكوك لما فيها من مخالفات، حيث أقدمت الإدارة على إجراء إصلاحات كهربائية قاربت(٤٥) ألف ليرة عدا تكاليف الإصلاحات التي تمت مؤخراً (مطبعة، مونتاج، تنضيد) والتي لم ترد فواتير صرفها لغاية نهاية الشهر الأول من العام الجاري، وهذه الإصلاحات أثارت الشكوك للأسباب التالية:

❖ إن الإصلاحات تمت بعد أن قامت الشركة المنفذة بتجهيز البناء حسب العقد المبرم

❖ إن الفواتير واردة من أكثر من جهة، مع أن الجهة المنفذة والقابضة هي واحدة.

❖ إن الجهة القابضة هم أبناء رئيس التحرير!

الأثاث من حلب والعروض من دير الزور!

تمكنت الإدارة من الحصول على موافقة الإدارة العامة لشراء أثاث من القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام بدعوى أنه أرخص وأكثر جودة، ولأن أثاث دير الزور لم يعجبها، اتجهت إلى حلب وإلى التاجر (خليل عويد) عم رئيس التحرير لاستجرار الأثاث، ويبدو أن لجنة الشراء قد فاتها إحضار عروض السعر من التاجر المذكور فحلت المشكلة بعروض أسعار من دير الزور.

سرقة

أقدم رئيس التحرير على الاتفاق مع (شقيقه) لإيصال الجريدة إلى مركز التوزيع بأجر شهري (٢٠٠٠) ل.س بعد أن ألغى اتفاق الـ (١٥٠٠) ل.س مع أحد العمال، وبعد هذا الاتفاق تعرضت الجريدة لسرقتين متواليتين من أمام مركز التوزيع، مما دفع برئيس شعبة التوزيع للإيعاز بوضع الجريدة أمام محرس مبنى المحافظة القريب من مكان التوزيع. وبما أن الموزع الجديد (السائق) كان متغيباً لأيام طويلة ولم يكن على إطلاع بالتعليمات الجديدة، فقد أقدم بعد التحاقه بالعمل على وضع أعداد الجريدة في مكانها السابق، مما أدى إلى سرقتها للمرة الثالثة!!

حصة الأسد

نظام توزيع الاستكتاب في الصحف المحلية يقوم على منح مبلغ (٥٠،٠٠٠) ل.س للمستكتبين من خارج الملاك، ومبلغ (١٠٠،٠٠٠) ل.س للمستكتبين من داخل الملاك، وكشوف الاستكتابات الخاصة بالجريدة تشير إلى منح ربع هذا المبلغ لرئيس وأميني التحرير في الجريدة،ولما اطلعت الإدارة العامة على أحد الكشوف الخاصة برئيس التحرير قامت بإعادة الكشف للجريدة للعمل على تخفيض المبلغ،وقد تجاوبت الجريدة مع هذا الطلب فعملت على تخفيض المبلغ.

إن الكشوف تشير إلى منح استكتابات مبالغ فيها منحت على أساس الاستفادة من أخبار الإنترنت وإذا كان القانون يسمح بذلك فكيف يتم توزيع هذه المبالغ وما هي قانونية ذلك؟؟ ولماذا يتم منح مكافآت مالية من كشوف الاستكتاب؟؟

معهد رسم

رئيس الشعبة الإدارية بالجريدة من خريجي معهد الرسم وندب من مديرية التربية، ولما كان للأخير رصيد عال لدى رئيس التحرير فقد عمل الأخير على إنهاء تكليف الحقوقي الوحيد في الجريدة وإعادته إلى مديريته الأصلية، وذلك بعيداً عن أعين الإدارة العامة التي أعلنت سخطها من هذا التصرف، وأعلنت أيضاً وجود إشارات استفهام كثيرة حول هذا الإجراء خصوصاً وأن الإدارة العامة وضعت بالحسبان تكليف (الحقوقي الوحيد) برئاسة الشعبة الإدارية.

أمام هذه المعطيات والتي لم نقصد منها سوى العمل على تصحيح صرح إعلامي جاء ليكون عوناً للمناطق الشرقية، هذه المناطق التي ركزت القيادة السياسية على ضرورة خلق إعلام حقيقي يضطلع في تصحيح مساره كل ذي شأن، لا أن يكون ملكاً لزيد أو عمرو.

■ مراسل قاسيون - دير الزور

كم ستخسر الخزينة عند الخصخصة؟!!

إن أول ماستخسره الخزينة السورية في حال استمرت بسياسة الخصخصة الظاهرة حيناً والمبطنة حيناً آخر هو:

- ***قيمة الاهتلاكات، ضرائب الأرباح، الأرباح بعد الضرائب***
- ***الدعم الذي كانت تدفعه هذه الشركات نيابة عن الدولة***
- ***وستخسر التأمينات الاجتماعية التي كانت تحولها***

يمكن حساب هذه المبالغ اعتماداً على حسابات قطع الموازنة التي تخفيها الإدارة الاقتصادية عن الجمهور والاقتصاديين دون حق بدقة كبيرة، فكيف ستعوض الخزينة هذه الموارد؟ رفد القطاع العام الصناعي الموازنة بـ ١٢٥٥٧ مليار ل.س خلال الأعوام ١٩٨٧ – ٢٠٠٣ كما تقول مذكرة لوزارة الصناعة أنجزت عام ٢٠٠٥ (المصدر: غصون سليمان - جريدة الثورة - تاريخ ٣١/تشرين الأول ٢٠٠٥، صفحة ٥) وفي الوقت ذاته تشمل شركات الأغنياء بالقانون رقم ١٠ بحيث لا يدفع هذا الفعيل المقتدر مالياً ما عليه من ضرائب؟ فكيف ستحصل الخزينة على موارد؟؟؟ لا يبقى أمامها إلا إرهاق أصحاب الدخل المحدود بضرائب إضافية تثقل كاهله المثقل كثيراً، وبالاستلاف من الخارج، كما تفعل دول عربية ونامية أخرى، فترهن استقلالها الاقتصادي والسياسي، وترهن مستقبل الأجيال المقبلة، الذين سيدفعون ويسددون هذه الديون.

❖ **د. نزار عبد الله**

تشتكي شركات القطاع العام والخاص بحق، من ضعف خدمات البنية الفوقية والتحتية وكذلك الرأسمال الراغب في الاستثمار في سورية، مثل توفر مدارس مهنية مجهزة مثل مثيلاتها في الدول الصناعية، لتستطيع تخريج العمال والمؤهلين نظرياً وعملياً. وتوفر خدمات المدن الصناعية على كامل مساحة القطر وتوفر شبكة عصرية كثيفة من الخطوط الحديدية إلخ. فأين هي الموارد للخزينة لتمويل تأمين ذلك كله بجودة وكثافة منافسة للدول الصناعية وغيرها؟ القطاع الخاص القائم فعلياً. والذي عمل وما يزال، ضمن هذه السياسات التي تشل قوى الإنتاج عنده، عوضاً عن تفعيلها، يطلب بحق إزالة المعوقات من طريقه. وهو مستعد لدفع ما عليه من ضرائب، شرط توفر عدالة التوزيع وإحقاق دولة القانون. أما الرأسمال المهاجر، الذي يضع كل هذه الشروط ومعه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من منظمات الأمم المتحدة، فهو يريد أن يصبح الاقتصاد في يده على صينية من ذهب، دون أن يخاطر أو يدفع الضرائب. لن يستفيد القطاع الخاص من الخصخصة، لأن رموز الفساد ستتولى عملية البيع وتأخذ عمولاتها إلى مصارف الدول الأجنبية في مكان "آمين" بالنسبة لها. لقد تم اختراع صيغ متعددة للخصخصة من بيع مباشر إلى تأجير أو استثمار إلخ. لا يحتاج القطاع الخاص الوافد، إلى دفع رؤوس أموال تذكر، لأنه سيشرف على شركات قائمة. وتكفيه مبالغ متواضعة. الأرباح له دون ضرائب وإن خسرت الشركة، يستطيع أن يتحجج بمشاكل الشركة القديمة. لن تخلق فرص عمل جديدة، ولن تفد رؤوس أموال جديدة تذكر، فأي منفعة للاقتصاد بذلك؟

لماذا يخاف الرأسمال الوافد من منافسة شركات القطاع العام؟ رغم كل ما يدعيه من أنها "تنازع" وأنها مهددة بالانهيار من تلقاء ذاتها؟ هل يريد أن يبدأ بالاحتكار لصالحه؟ وأية ليبرالية هذه التي لا تقبل المنافسة، ولا حتى من شركات ضعيفة اقتصادياً كما يزعم؟ أم أن المطلوب تدمير شركات قائمة، بحيث يضعف الاقتصاد ككل؟ هل بوسع اقتصاد تبلغ البطالة فيه قرابة ٥٠٪ من القادرين على العمل التفكير بالخصخصة؟ أليس ترفاً مجرد التفكير بمثل ذلك؟ كم سيصبح عدد العاطلين عن العمل في السنوات العشر القادمة؟ سيضاف جيش من العاطلين عن العمل كل عام، بأكثر من ربع مليون وسطياً. وسيبلغ قوام هذا الجيش ٣ مليون فكيف سنواجهه؟ ماذا فعلت دول مثل ألمانيا بعد أزمة الكساد الاقتصادي الكبير عام ١٩٢٩؟ رفعت الدولة استثماراتها إلى حد كبير، فأنشأت عشرات آلاف الكيلومترات من الطرق النمطية الجيدة (أوتوبان) ودعمت التعليم الفني (بوليتكنيك) إلخ. ولم تترك الأمر للقطاع الخاص وحده. كلما ازدادت استثمارات القطاع العام، كلما ازدادت استثمارات القطاع الخاص أيضاً، لأن الكثير من شركات القطاع الخاص، تعمل كمتعهد ثانوي للقطاع العام. وينجم عن زيادة استثمارات القطاع العام، استثمارات إضافية في القطاع الخاص لا وراء الطلب الناجم عن تأمين مستلزمات الإنتاج للتوسع في الأعمال، ولتأمين الطلب الاستهلاكي، تبعاً لزيادة الدخل، لمن دخلوا أسواق العمل لأول مرة، كنتيجة للتوسع في استثمارات القطاع العام إلخ. تتفعل الدورة الاقتصادية. ويتفاعل مضاعف الاستثمار، ليشد معه القطاعات الأخرى. منذ أيام كينز تم التركيز على التمويل بالعجز، لمواجهة الكساد الاقتصادي. ونحن نعاني من كساد كبير نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاطئة المتبعة، بكبح جماح وتقليل استثمارات القطاع العام. عندما تتراجع الدولة عن الاستثمار، يتراجع القطاع الخاص أيضاً عن الاستثمار، وليس العكس كما تزعم الإدارة الاقتصادية!

من الرشيد تشجيع القطاع الخاص على التوسع والاستثمار، فيشيد شركات ومصانع جديدة، فيخلق فرص عمل إضافية جديدة، فتقدم له التسهيلات الضريبية بتخفيض نسبة الضريبة، وليس بالإعفاء ١٠٠٪ فهذا تفريط خطر بموارد الدولة الأساسية، ويضعف قدرتها حتماً على توجيه دفة الاقتصاد. وعبر تسهيلات مصرفية وبرفع حجم التسليف وتخفيض الفوائد بحيث تتحمل خزينة الدولة جزءاً منها إلخ. وبعد توجيهه إلى الخريطة الاستثمارية البعيدة المدى، التي تعدها الدولة، فأين هي هذه الخريطة؟ فلا يتوسع القطاع الخاص الجديد في مجالات، لا تفيد الاقتصاد الكلي بل تشوه بنيته، كالتوسع في الخدمات السياحية، التي تجمد رأسمالاً ضخماً، وتحول قطرنا إلى منتجع سياحي للغرب. وليس إلى ميدان إنتاجي في القطاعات السلعية من زراعة وصناعة إلخ. هنالك صناعات استراتيجية ليس من مصلحة للقطاع الخاص أن يتحمل وزرها على الدولة أن تتحمل المشاريع ذات المخاطرة الأكبر والمردود الصغير. للقطاع الخاص أن يتجه إلى الاستثمارات، ذات المخاطرة الأقل، والمردود الأعظم كما يحلو له. فمن حقه أن يعظم أرباحه ومنافعه. ولا نستطيع أن نعتب عليه ذلك. في حين على الدولة أن تعظم المنافع العامة ولو كانت أرباحها صغيرة، مثل أن تضمن الأمن الغذائي والأمن النقلي والأمن الصناعي، بإنتاج مستلزمات ضرورية للبنية التحتية ونحن معرضون للحصار الاقتصادي وللغزو في كل لحظة. على الدولة أن تعمل انطلاقاً من استراتيجية للتنمية الصناعية، بما في ذلك الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والتي قد تكون ذات مخاطرة عالية جداً بالنسبة للقطاع الخاص وربحية متواضعة، فما الذي سيدفعه للتوجه إليها؟ على الإدارة الاقتصادية للدولة أن تتحمل العبء الأكبر للتنمية الاقتصادية. والقطاع الخاص، يختار ما يناسبه من مشاريع رديفة مربحة مجزية. تفد الاستثمارات الخارجية إلى اقتصاد معافى مزدهر. وليس إلى اقتصاد ضعيف. واقتصادنا ضعيف، ليس لأن مواردنا الاقتصادية قليلة، بل لأن السياسة الاقتصادية، تشل قوى الإنتاج في القطاع العام والخاص، عوضاً عن تفعيلها. لا يمكن للاقتصاد الخاص أو الرأسمال الوافد، أن يحل محل الدولة، بل بوسعه، أن يكمل ما تبدؤه من مشاريع، يتحمل هو مخاطرة متواضعة، ويأمل ربحاً أعظمياً. هذه طبيعته ولن يتغير. علينا أن ننطلق من ذلك مهمة الدولة القيام بالاستثمارات الضخمة والضرورية، والتي قد يكون مردودها الاقتصادي صغيراً. لكن القطاع الخاص لا يقدم عليها، وليس لنا أن نلومه على ذلك. لا يجوز أن نستسلم لإملاءات منظمة التجارة العالمية، بأية حال. لقد ظلت الدول الغربية تتفاوض زهاء نصف قرن، حتى صممت هذه الاتفاقية، بما يخدم مصلحة اقتصاداتها. نحن لم نكن طرفاً في هذه المفاوضات. لذلك مصالحنا، لم تناقش أصلا. إن فعلنا ذلك، فهذه جريمة بحق الاقتصاد الكلي، بشقيه القطاع العام والخاص، لأنهما غير مهيئين لدخول هذه الاتفاقية. يجب إرجاء طلب الدخول حتى يتم تأهيل الاقتصاد، وتحقيق وحدة الأمة العربية، والشراكات الاستراتيجية، مع الدول الصديقة، كي نكون في وضع تنافسي جيد، يحقق مصلحتنا. تطالب منظمة التجارة، بمساواة الرأسمال الأجنبي بالرأسمال الوطني. لا يجوز ذلك إطلاقاً في هذه المرحلة. لقد دفعت الدول الصناعية مئات مليارات سنوياً، لدعم شركاتها، حتى أصبحت قوية جداً بل ومدمرة لشركاتنا، إذا تركا وجهاً لوجه في المنافسة غير العادلة، دون دعم الدولة. لا يوجد تكافؤ فرص، بين شركاتهم وشركاتنا. شركات الدول الغربية الاستعمارية، اغتنت بنهب ثروات الدول النامية، ومنها وطننا العربي، وبدعم الدولة لها. تحجم الدول الصناعية، عن تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة، عند تعارض ذلك مع مصلحة اقتصادها. في حين لا نستطيع نحن إلا الانصياع لبنود هذه الاتفاقية، إذا وقعنا عليها بسبب ضعفنا.

ماذا تربح الدولة من بيع شركات قطاع عام رابحة؟ أو تأجيرها؟

لن تربح شيئاً ولن يربح الاقتصاد الكلي، إذن لماذا نفعل ذلك؟ ولمصلحة من؟ سلكت اليابان بعد الحرب طريقاً رأسمالية. لكنها كانت تشيِّد المصانع والشركات، وتتحمل هي الأعباء والمخاطرة. وبعد نجاحها تبيعها للقطاع الخاص، وتنشئ غيرها. هكذا، حتى حققت العمالة الكاملة حتى ١٠٠٪ من القادرين على العمل!

ليست حل مشكلة البطالة من مهمات القطاع الخاص، في أي بلد رأسمالي. هذه مهمة الدولة، مهما كان نظامها الاقتصادي. يحصل القطاع الخاص على العمال، بأجور متدنية عند ارتفاع البطالة.

عندما يحجم القطاع الخاص والمشترك والتعاوني عن الاستثمار المطلوب اقتصادياً، لتحقيق تنمية مرتفعة، ولحل مشكلة البطالة، على الدولة والقطاع العام، أن تسد الثغرة، فيملأ الفراغ الناجم عن أحجام القطاعات الأخرى عن الاستثمار، باستثمارات مباشرة، لضمان الوصول إلى عمالة كاملة ١٠٠٪ نحن بعيدون جداً عنها، ولزيادة معدل التنمية الاقتصادية. يستمر القطاع الخاص لاحقاً، بعد أن يُفعِّل القطاع العام الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي، باستثمارات مكملة، عندما يرى أن عجلة الاقتصاد تدور دونه، وأنه سيخسر فرص ربح مجزية، إن لم يستثمر. سيخسر فرص ربح كانت متاحة، ولم يغتنمها. ■■

شركة نسيج اللاذقية خاسرة للسنة الخامسة على التوالي

كشفت بيانات وإحصائيات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية أن شركة نسيج اللاذقية ما زلت مستمرة بتحقيق خسائر منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥، وبينت الإحصائيات أن خسائر الشركة زادت من ١٢٨ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٥ مليون ليرة عام ٢٠٠١ ثم قفزت بشكل مفاجئ إلى ٥٢٨ مليون ليرة عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٣ انخفضت خسائر الشركة إلى ٢٩٤ مليون ليرة، وعادت في عام ٢٠٠٤ لترتفع إلى ٤٢٥ مليون ليرة، إلى أن استقرت الشركة على خسائر نهائية في عام ٢٠٠٥ قدرت بـ٢٥٦ مليون ليرة.

وعزت مصادر مطلعة على واقع الشركة أسباب الخسائر إلى تراكم مخزون الشركة، وعدم قدرتها على تسويقه، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء الشركة الناتجة أصلا عن زيادة غير حقيقية في كلفة عقود توريد الآلات والمعدات للشركة، وقالت تلك المصادر إن سياسة العمل بالطاقة الإنتاجية القصوى لشركات الغزل والنسيج من أجل تقليل الخسائر هي سياسة فاشلة لعدم أخذها بعين الاعتبار مشاكل تسويق الإنتاج، والتطور التكنولوجي في هذا القطاع لدى الدول الأخرى المنافسة لسورية في صناعة الغزل والنسيج. وذكرت مصادر في وزارة الصناعة أن شركة نسيج اللاذقية هي واحدة من شركات النسيج الحديثة جدا في سورية إلى جانب شركتي غزل إدلب وغزل جبلة التي أدخل إليها تقنيات متطورة للغاية من أجل تحسين نوعية الإنتاج، إلا أن غياب رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع، وسيطرة الفساد الإداري والاقتصادي عليه أديا في النهاية إلى تدهور هذا القطاع بشكل عام واستمرار خسائر شركة نسيج اللاذقية بشكل خاص حسب ما قالته مصادر الوزارة.

■ **أيهم أسد**

هل تستثمر الحكومة السورية في الفساد؟

عاما بعد عام تتكرر العبارات نفسها والحجج نفسها في قطع حسابات أي موازنة، نصف جهات القطاع العام الإداري والاقتصادي لا تنفذ خططها الاستثمارية، والنصف الآخر ينفذها بنسب منخفضة جدا، وفي كل مرة تعزي التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة المالية أسباب تدني نسب تنفيذ الإنفاق الاستثماري إلى العوامل ذاتها وهي "عدم الانتهاء من الدراسات الفنية، تأخر الشركات الدارسة لبعض المشاريع عن إتمام دراساتها، فشل المناقصات المعلن عنها لبعض المشاريع، فشل عملية شراء أو تخصيص الأراضي لمشاريع أخرى بسبب التأجيل لحين توفرها أو الاختلاف حول الأسعار، عدم الموافقة على تخصيص قطع أجنبي لتنفيذ بعض المشاريع من الجهات المختصة، حاجة بعض العقود لمدة طويلة في مرحلة التصديق، عدم توفر كوادر عالية مؤهلة ومتخصصة لتوصيف العديد من المشاريع".

وفي كل مرة يمرر مجلس الشعب قانون قطع حسابات موازنة الدولة دون محاسبة أحد عن تلك الأسباب، ودون مساءلة فعلية لأي جهة حكومية مقصرة، حيث لم يحدث حتى الآن أن طلب مجلس الشعب أياً من الوزراء لاستجوابه عن تقصير مؤسساته، أو لاستيضاحه عن تكرار المشكلات نفسها، ولم يحدث أن طالب مجلس الشعب بضغط النفقات الاستثمارية للجهات التي لم تستطع لأكثر من مرة تنفيذ خطتها الاستثمارية كاملة وتحويلها للجهات التي تحتاجها فعليا، وإذا كان هناك بعض الجهات الإدارية التي لا تحتاج تنفيذ مشاريع استثمارية أو إنتاجية كبيرة وضخمة مثل المكتب المركزي للإحصاء ووزارة الخارجية مثلا، فإن هناك بعض الجهات التي هي بحاجة ماسة للاستثمار بها مثل المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، والمؤسسة العامة لصناعة الاسمنت، ووزارة الكهرباء ووزارة النقل وغيرها من جهات القطاع العام الاقتصادي التي فاجأتنا أنها نفذت أقل من ٥٠٪ من خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٠٤، كما أظهر قطع حسابات ذلك العام. وتقع المفارقة أن مؤسسات مثل الاسمنت والهندسية اللتين عدمتا الوسائل لتنفيذ نصف خطتهما الاستثمارية ارتمتا في أحضان القطاع الخاص من أجل إعادة استثمار شركاتهما بحجة تقادم خطوطهما الإنتاجية وتهالكها، على الرغم من أن لديهما مخصصات إنفاق استثماري غير مصروفة على التجديد والتطوير.

لا الوزراء يحاسبون مديري المؤسسات، ولا رئيس الوزراء يحاسب الوزراء، ولا مجلس الشعب يحاسب مجلس الوزراء، والنتيجة أن لا أحد يحاسب أحداً، وباعتبار أن الفساد أصبح جزءاً من البنية التحتية للاقتصاد السوري، وباعتبار أن الحكومة تغض الأنظار، وتصم الآذان عما يجري في وزاراتها والمؤسسات التابعة لها، وباعتبار أنها لم تحاسب الفاسدين حتى الآن، فهذا يعني أنها تستثمر في الفساد، وتزيد رأسماله المعنوي والمادي، وتجعله عملة متداولة، وعادة مقبولة اجتماعيا، فمن يحاسب هؤلاء جميعا ودون استثناء أحد؟ ■■

في مؤتمرهم السنوي.. العتالون: نرفض أن نصبح عاطلين عن العمل

عقدت نقابة عمال الحمل والعتالة بدمشق مؤتمرها السنوي يوم الإثنين ٢/١٣/ ٢٠٠٦ وجرت مناقشة أبرز المشاكل التي تعترض عمل النقابة والعمال التابعين لها بجرأة وموضوعية، وهذه بعض المداخلات التي قدمت في المؤتمر:

❖ **شحادة الحمصي: كلمة اللجنة النقابية لعمال العتالة في المؤسسة العامة الاستهلاكية**

العتالون تحت رحمة العرض والطلب

نحن في المؤسسة العامة الاستهلاكية نعمل منذ أكثر من عشرين عاماً، وعددنا ٢٥٠ عاملاً بدمشق وريفها، والمشكلة عندنا بإعلان المناقصات أولاً وبتنظيم العقود ثانياً.

أما من جهة إعلان المناقصات فإنها تؤثر على استقرار العمال وعلى رواتبهم وأجورهم، لأن المتعهد همه أن ترسو عليه المناقصة وبعدها تكون الأجور قليلة، ومن أعجبه العمل بهذه الأجور من العمال أهلاً وسهلاً، ومن لا يعجبه مع السلامة. وهنا إما أن يضطر العامل أن يعمل لتأمين مستلزمات أولاده أو ينضم إلى قائمة البطالة ويسجل اسمه في مكاتب التشغيل.

هذه مشكلة يعاني منها عمال العتالة، فإن جهدهم وعرقهم واستهلاك أجسامهم يخضع للعرض والطلب ولمزاج بعض المتعهدين ولا يوجد حد أدنى من الأجور لهذه المهنة، ولأننا ننتبع لمنظمة نقابية كانت ولا زالت ترعانا وتقدم لنا ي العون فإني وباسم كافة العمال أرجو العمل لموضع ضوابط لهذه المهنة، وضمان لعامل العتالة ولعائلته وللعلم فإنه لدينا بعض الأخوة العمال الذين عملوا في هذه المؤسسة أكثر من ثلاثين عاماً، وبعد بلوغهم الستين عاماً من العمر خرجوا من العمل ولا يوجد من يعطيهم ثمن ربطة خبز.

إن ما يحصل بحجة التوفير وضغط نفقات المؤسسات على حساب دخل ومعيشة عمالنا. ولا يتم توفير أي نفقة أخرى إلا من أجور عمال العتالة.

نحن مع التوفير على المؤسسات والشركات إذا كانت الأجور عالية وزائدة، ولهذا فمن المفروض أن يكون هناك حد أدنى من الأجر لا يجوز إنقاصه بأي شكل، ويتم تحديد هذا الأجر من وزارة العمل واتحاد نقابات العمال أو المكاتب التنفيذية في المحافظات وذلك كله للحفاظ على مستوى لائق من العيش الكريم لعامل العتالة.

الأخوة أعضاء المؤتمر:

نأتي لمشكلة ثانية: هي مشكلة تنظيم العقود عندما ترسو المناقصة على النقابة فإن المؤسسة صاحبة العلاقة لا تترك شرطاً تعجيزياً ومربكاً إلا وتضعه في العقد ويتم تنظيم العقد من قبلها وعلينا التوقيع، وهي أشبه بعقود إذعان حيث يأتي العقد من سبع صفحات كلها تقول يحق للمؤسسة كذا وكذا وليس هناك مادة واحدة تقول يحق للعامل أو النقابة. منها مثلاً فصل العامل دون تحقيق.

من هنا تأتي أهمية المطالبة بنموذج عقد يراعي فيه مصلحة المؤسسة والعمال معاً يتم وضع مواده بمشاركة اتحاد نقابات العمال.

مع الرجاء العمل على إصدار هذا النموذج لما له من أهمية لمصلحة الجميع. أما عقود الاستهلاكية لعام ٢٠٠٦ ومن خلال المناقصة، فقد رست على النقابة، وهنا لابد أن أسجل الشكر لمكتب النقابة ولاتحاد عمال دمشق والاتحاد المهني للمساعدة التي قدموها لنا لتوقيع هذه العقود.

والمهم أن النقابة استطاعت أن تغير تسمية العقد وإلغاء كلمة مقاولة، وتسميه عقد اتفاق، وذلك بعد العمل به أكثر من عشر سنوات، مما أدى إلى حرمان العمال من كافة الزيادات التي صدرت بموجب مراسيم السيد رئيس الجمهورية.

والآن وبعد توقيع العقد وتغيير التسمية، صدرت الزيادة الجديدة في ٢٠٠٦/٠٢/٠١، فإننا نطلب من مكتب النقابة والمنظمات النقابية العمل على تحصيل هذه الزيادة لعمالنا.

❖ **مداخلة رئيس النقابة محمد خير محمد:**

السماسرة يسحقون العمال

لابد من الإشارة إلى أن نقابتنا قد تضررت من قرار اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ٣٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١١ والذي أوعز للمؤسسات العامة لإعلان مناقصات لتأمين عمال العتالة والذي حول العامل إلى سلعه خاضعة لمبدأ العرض والطلب، وحرصاً منا على المؤسسات العامة من جهة ومصلحة عمالنا من جهة ثانية طرحنا من هذا المكان وقبل عام في المؤتمر السابق ضرورة توسط الاتحاد العام لدى رئاسة مجلس الوزراء لإلغاء قرار اللجنة الاقتصادية والعودة إلى ما كنا عليه سابقاً أي التعاقد الرضائي وبأسعار مدروسة تضمن مصلحة المؤسسات ومصلحة العمال وبأسعار مدروسة تضمن مصلحة المؤسسات ومصلحة العمال ولكن للأسف مازلنا لغاية هذه اللحظة وأوضاعنا على حالها أي إننا ملزمون بدخول المناقصات ومنافسة سماسرة هذه المهنة وبشروط تعجيزية لم تستطع تجاوزها مثل تقديم التأمينات النهائية للعقود المبرمة والتي تصل إلى ملايين الليرات ونحن عاجزون عن تأمينها.

إننا نطالب بوضع تسعيرة لأجرة تنزيل أو تحميل الطن تلتزم بها جميع المؤسسات والنقابات وعلى غرار تسعيرة أجور الشحن للبضائع والمحددة بموجب قرارات وزارة النقل أو بأسعار المكاتب التنفيذية.

إن ما يحز في نفوسنا بأننا لاحظنا وخلال السنة الماضية بأن أغلب الذين تنافسوا في المناقصات على عمليات العتالة هم من المنتسبين للنقابات، وهذا ما أثر سلباً على هيكلية النقابة من الناحية التنظيمية أي أن الذين أبرموا عقوداً قد تحولوا من نقابيين إلى سماسرة هذه المهنة وأرباب عمل وقد رفضوا الاشتراك بالنقابة وخفضوا أجرة العامل إلى نصف ما كانت عليه سابقاً.

■ **رئيس النقابة**
محمد خير محمد

خدمة مجانية لأعداء الوطن

ألقى الرفيق عدنان درويش كلمة في مؤتمر اتحاد الحرفين بمحافظة ريف دمشق المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٠٢/٠١، هذا نصها:

أيها الرفاق والإخوة: تتعرض بلادنا لأشرس هجمة أمريكية صهيونية لم تشهد لها مثيلاً منذ الاستقلال وحتى الآن تحت إعلان ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير لإعادة رسم المنطقة من أفغانستان وحتى دارفور، وهذه المؤامرة تستهدف تفكيك الدولة والمجتمع كما يجري الآن في عراقنا الشقيق. وهذه المؤامرة تسير باتجاهين، إما بالتدخل العسكري الخارجي، أو أخذ هذه الدول من الداخل بالتآمر عن طريق عملائها في هذه الدول وغايتها استنساخ (قرضاي) في كل دولة تريد إخضاعها تحت شتى الحجج والذرائع، وهذا يتطلب منا جميعاً العمل على تقوية وتمتين الوحدة الوطنية، وزيادة فعاليتها بكل السبل والوسائل لأن الجماهير الشعبية هي سياج الوطن الحقيقي ضد مخططات الخارج مهما كان هذا الخارج قوياً.

وهذا ما أكده رئيس الجمهورية بخطابه على مدرج الجامعة بأن خيارنا هو المقاومة، حيث شكل هذا الخطاب إجماعاً وارتياحاً شعبياً لهذا الموقف الوطني الصحيح.

وبالمقابل فوجئنا بعدد كبير من القرارات الاقتصادية المتلاحقة من الحكومة والسادة الوزراء تسير بالاتجاه المعاكس تماماً، ومنها على سبيل المثال:

-١ خصخصة شركات القطاع العام وتحديداً الرابحة منها.

-٢ ارتفاع أسعار صرف الدولار.

-٣ فتح أسواقنا للمنتجات الأجنبية (الألبسة والأحذية مثالاً).

-٤ تراجع النمو الاقتصادي.

-٥ موجة الغلاء الأخيرة ورفع أسعار الإسمنت والبنزين وغيرها الكثير.

ولا ندري هل هذه القرارات هدية لشعبنا أم صفعة له، ولعل أول من يتأثر بذلك هم الحرفيون.

الكل يدرك أن لكل قرار اقتصادي انعكاساً سياسياً خاصة أننا نعيش مرحلة تتطلب منا جميعاً تعزيز الوحدة الوطنية، وهذه القرارات سوف يستغلها الفاسدون بالداخل وأعداء الوطن في الخارج، ونحن أحوج ما نكون لاقتصاد مواجهة فعلي، فالأخطار أكبر بكثير مما يتصورها البعض.

لذلك نحن نستنكر موجة الغلاء هذه. وإذا كان هناك نقص بالخزينة فيجب على الحكومة تعويض هذا النقصان ممن نهب الأموال وهربها للخارج، ونطالب الحكومة بفتح ملفات الفساد ورموزه الذين يشكلون بوابات اختراق للأمريكان وغيرهم ممن يتربصون الشر بالوطن والشعب.

إننا نطالب برفع توصية لأصحاب القرار بإلغاء هذه الزيادات على الأسعار التي سوف تكوي أبناء شعبنا، ونطالب كذلك برفع توصية بإلغاء القرار الصادر عن السيد وزير الاقتصاد رقم ٢٣٠٣ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٠ الذي يسمح باستيراد الألبسة بكافة أنواعها، والأقمشة والجلديات والأحذية والحقائب. هذا القرار يشكل تهديداً جدياً بتوقف عمل أكثر من ١٢٠ ألف منشأة صناعية وحرفية في المستقبل، ويهدد بعطالة ٣٨٪ من طبقتنا العاملة.

وكم كنا نتمنى من وزارة الاقتصاد العمل لتشغيل مليون ونصف عامل عاطل عن العمل في السوق، لا أن تزيد البطالة في السوق، وترك حرفينا بلا حماية لإنتاجهم ومستقبلهم.

■ **عدنان درويش**

اتحاد العمال: مشروع تأمين البطالة لا يلبي الأبعاد الاجتماعية

رأت أمانة شؤون العمل لدى الاتحاد العام لنقابات العمال في جوابها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية حول مشروع قانون خاص بتأمين البطالة أن هناك تناقضاً كاملاً بين مواد مسودة المشروع والأسباب الموجبة للصدور وأن هذا المشروع لا يلبي الأبعاد الاجتماعية ولا يشكل بديلاً عن قانون الضمان الاجتماعي المعمول به في معظم الدول وحتى العربية وذكر السيد محمد خالد المرعي أمين العمل أن المشروع لا يعالج مشكلة البطالة المتفاقمة ولم ينظر المشروع في حالة المتعطلين عن العمل والمسجلين لدى مكاتب التشغيل.

وإن ما يطرحه المشروع هو فقط لمن كان يعمل وسرح من العمل أو توقف حيث تقوم المؤسسة بمنحه تأمين بطالة لمدة ٦ أشهر فقط ولا يخص مجموع العاطلين عن العمل والمسجلين لدى مكاتب التشغيل، إذاً هناك تناقض بالتعويض الممنوح فيما بين ما يدفعه العامل ورب العمل والجهات الأخرى خلال خمس سنوات وبين ما يمنح للعامل خلال الفترة المحددة بستة أشهر لأن ما يدفع خلال الست سنوات أكثر بكثير مما يتقاضاه وبنسبة لا تقل عن ٢٥٪ وهذا المشروع رابح للمؤسسة وليس للمتعطلين كما أن المشروع يصب في إلغاء المرسوم ٤٩ لعام ١٩٩٦ ويعمل على إلغاء الاستمرارية بالعمل للعمال ولنا تحفظ عليه كما أن المادة الرابعة منه أكدت على ألا يتجاوز الحد الأدنى ومن الضروري لحظ عبارة «ولايقل عن الحد الأدنى» وبذلك فإن المشروع الخاص بتأمين البطالة لم يرتق إلى مستوى الطموح ولا يحقق مطلبنا إذ كنا نأمل أن يكون مشروعاً للضمان الاجتماعي ودعما لمسيرة التطوير والتحديث وإيلاء الجانب الاجتماعي أهمية كبيرة وليس آنية لخدمة مرحلة وظرف معين. ■■

أسمنت طرطوس رابح .. فلماذا خصخصته؟!

من اتحاد عمال محافظة طرطوس إلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، و«إلى من يهمه الأمر»..

تحية عمالية:

أثناء انعقاد مجلس اتحاد عمال محافظة طرطوس باجتماعه الدوري والختامي للعام الحالي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٠٥ والذي استعرض فيه مجمل نشاطات الحركة النقابية، وأهم القضايا التي تواجهها توقف المجلس بشكل أساسي أمام بعض الإجراءات الحكومية التي تثير قلق الطبقة العاملة ومخاوفها، وأهم هذه المسائل طرح شركات القطاع العام على الاستثمار الخاص، ومنها معمل أسمنت طرطوس، وقد أجمع المجلس على أنه لا يوجد أي مبرر اقتصادي أو سياسي أو وطني لهذا الإجراء وذلك لكون معمل الأسمنت من المعامل الرابحة والذي لا يعاني من أية مشاكل مستعصية لا يمكن حلها، وكذلك توقف المجلس عند حالة القلق والتوتر التي يعيشها عمال معمل الأسمنت جراء خوفهم على مستقبلهم ومصير عائلاتهم والتي يعبرون عنها ببعض المظاهر التي بدأوا يطرحونها علناً ومنها التصدي لأية جهة استثمارية تقدم على استثمار المعمل، وأكد أعضاء المجلس مجتمعين على أن طرح معمل الإسمنت للاستثمار يخالف توجهات القرار السياسي الداعي إلى الحفاظ على القطاع العام باعتباره إحدى مقومات الصمود الوطني، وكذلك باعتباره حاجة وطنية اقتصادية سياسية اجتماعية، كما أكد السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد، وأيضاً يأتي هذا الاستثمار بعد زيارة الرئيس لهذا المعمل، والذي قال سيادته في بدء لقائه باللجنة الإدارية للمعمل «جئنا لدعم القطاع العام في وجه موجة التشويش التي يتعرض له»، وبهذا أكد سيادته على أهمية هذا المعمل باعتباره جزءاً من القطاع العام، وبأن الدفاع عن القطاع العام هو واجب وهو ما يتضمنه القرار السياسي فأين طرح المعمل للاستثمار الخاص من هذا التوجه والتوجيه الذي أشار إليه السيد الرئيس.

إن مجلس اتحاد عمال المحافظة إذ يعلن تمسكه بالثوابت الوطنية وبكل ما يعزز قدرة الوطن على الصمود والتصدي إذ يضع بين أيديكم هذه المسألة الهامة باعتباركم على رأس الحركة النقابية التي لم تتخل يوماً عن دورها الوطني الذي مارسته عبر تاريخها المشرف، فإن المجلس يأمل تدخلكم السريع لدى كل الجهات المعنية لوقف هذا الإجراء الذي يعتبر إحد أشكال الخصخصة التي قاومناها طويلاً لما تلحقه من ضرر وإضعافاً لقدرة الوطن على مواجهة الاستحقاقات القادمة.

■ **مجلس اتحاد عمال طرطوس**

خدمة لمن.. الإمعان في إفقار الشعب؟؟

عقدت نقابة عمال البناء في محافظة درعا يوم الأربعاء ٢/٨/ ٢٠٠٦ مؤتمرها السنوي، وكان للرفيق خالد الشرع المداخلة التالية:

أيها الرفاق العمال

لم نشك يوماً بالنوايا الإمبريالية العدوانية تجاه بلدنا سورية، والمطلوب منا اليوم أن نعرف كيف نواجه العدوان الداهم وندافع عن الوطن، بعدما اكتملت عناصر الحل المركب ضد وطننا سورية بين أعداء الخارج والداخل، وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: من هي القوى الحقيقية التي تدافع عن الوطن؟ إنهم العمال والفلاحون وصغار الكسبة.

وعندما نقول أن لا استقواء إلا بالشعب وأن الاستقواء بالخارج مدان ومرفوض، فإنه لمن المرفوض أيضاً استقواء الحكومة على الشعب وإمعانها في إفقاره في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة فيه إلى تفعيل الحركة الجماهيرية وتحقيق مطالبها المتعلقة بمستوى معيشتها وكرامتها. وبدل أن تقوم الحكومة بسياسة اقتصادية لتحسين وضع العمال والجماهير الكادحة من أجل تثبيت خيار المقاومة الشاملة، قامت برفع الأسعار وخاصة أسعار البنزين والإسمنت. والسؤال خدمة لمن غلاء الأسعار ومن المتضررون من ذلك؟

إن غلاء الأسعار يخدم أعداء الوطن الفاسدين الكبار ويصب في طاحونة أعداء الوطن في الخارج. وبكل تأكيد فإن الحكومة تلحق الضرر بمجموع المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود والعمال في القطاع الخاص الذين يعملون في مهنة البناء، وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل لأن أعمال البناء تتراجع بشكل كبير بسبب عدم إمكانية المواطنين على تحمل النفقات المتعلقة بالبناء بسبب ارتفاع سعر مادة الإسمنت التي تدخل في كل أعمال الهيكل.

وكل هذا يضع الطبقة العاملة أمام مهامها الكبرى، لأنه لا يمكن أن تكون هناك مقاومة دون اقتصاد سليم يؤمن مستلزمات الدفاع عن الوطن والدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، وأهم هذه المهام:

أولاً: تشكيل جمعيات شعبية لمكافحة مراكز الفساد وخاصة الكبير منه، وفتح وفضح كل ملفاتهم ومقاضتهم.. إنهم أصحاب القصور والمزارع والأرصدة ناهبو قوت الشعب، سارقو الوطن الفاسدون والمفسدون حلفاء أعداء الوطن خارج الحدود.

ثانياً: الدفاع عن قطاع الدولة وتحويله إلى قطاع عام في الشكل والمضمون، ولن يتم ذلك إلا بتخليصه من الفاسدين، ووجود آليات للدفاع عن مكتسبات الطبقة العاملة.

ثالثاً: فضح كل من يريد أن يخصخص قطاع الدولة تحت أية حجة، لأننا ندرك أن قطاع الدولة ليس خاسراً بل مخسر ومنهوب، ونقولها بصراحة: للفساد مراحل، وأعلى مراحل الفساد الخصخصة.

إن المعركة واضحة المعالم بين الناهبين والمنهوبين، بين من هم مع الوطن، ومن هم مع أعدائه.

واجبنا الوطني والطبقي تجاه شعبنا ضد أعداء الخارج والداخل الذين لهم برنامجهم وهو النهب وسرقة المال العام، ووضعه خارج حدود الوطن. يجب أن يكون لنا برنامج واضح وصريح في الدفاع عن الوطن ضد ناهبيه في الداخل والخارج. ■■

نقابات دمشق بدأت بعقد مؤتمراتها

المطالب قديمة جديدة.. وكذلك سياسة «التطنيش» واللامبالاة

بدأت نقابات دمشق بعقد مؤتمراتها السنوية، وكالمعتاد تقدم مكاتب النقابات تقاريرها المعتادة أيضاً والمتكررة في تفاصيلها المدّورة من عام إلى آخر دون أن تتمكن تلك التقارير من عكس الحياة الحقيقية للعمال داخل مكان العمل، ومطالبهم، حيث خلت تقارير النقابات المنعقدة مؤتمراتها حتى الآن تقريباً من إبراز قضية الأجور كشعار رئيسي يجب النضال من أجله يومياً، وربطه بسلّم متحرك مع غلاء الأسعار، أسوة بما يفعله التجار من زيادة في أسعار المواد سواء هبط سعر الصرف أم ارتفع، دائماً الأسعار في تصاعد، أليست هذه ديمقراطية السوق كما يقولون؟!

هزالة الزيادة

الزيادة الأخيرة على هزالتها فعلت فعلتها من حيث جرعة المخدر الزائدة التي أثرت على النقابات بحيث لم تأتِ المداخلات على ذكرها رغم أن العمال تحدثوا كثيراً حولها وعقدوا الندوات الصباحية في الحافلات التي تقلهم إلى مكان العمل أو في مكان العمل نفسه...

في التقرير الذي قدمته نقابة عمال الغزل والنسيج وهي النقابة العريقة في قدمها حول واقع شركات الغزل والنسيج في دمشق واستراتيجية الجهات الوصائية إزاءها، أكد التقرير: «أن عدم وجود استراتيجية واضحة وثابتة للجهات الوصائية في عملية الاستبدال والتجديد والخطط الاستثمارية ورصد الاعتماد المالي اللازم، أثر تأثيراً مباشراً على العملية الإنتاجية والخطط ونوعية المنتج، فعندما يتم استبدال مرحلة واحدة من خط الإنتاج وتبقى المرحلة الأخرى لا نصل إلى تحديث المنتج من حيث النوعية».

وقال التقرير أيضاً: «تم وضع مجموعة من التوصيات من الحركة النقابية في المجال الإداري والمالي والإنتاجي والتسويقي والعمالي ورفعت إلى الحكومة ولكن لم يتحقق أغلبها».

وأشار التقرير أيضاً إلى توقف أقسام الغزل في الشركات مثل الدبس والحديثة ونسبة كبيرة من غزل المغازل والخماسية، وأن هناك توقفاً جزئياً في بعض الأنوال مما يؤثر على الحوافز الإنتاجية ويؤدي إلى ارتفاع التكاليف ويزيد من صعوبة التسوق والمنافسة.

وأضاف التقرير إلى مخازين الشركات في نهاية عام ٢٠٠٥م مليارين وستمائة وواحداً وأربعين مليون ليرة سنوياً تقريباً.

وصاغ التقرير في المجال القانوني مجموعة من المطالب المدورة منذ سنوات دون تنفيذ وأهمها:

١. تشميل كافة العاملين بالمادة (٦٥).

٢. منح الوجبة الغذائية لكافة عمال الغزل والنسيج.

٣. تعديل مرسوم الحوافز الإنتاجية والتعليمات التنفيذية بما يربط العمال الفنيين بالإنتاج والعمل.

٤. رفع نسبة تعويض طبيعة العمل إلى ٥٪ حسب ما ورد بالقانون رقم (٥٠) لعام ٢٠٠٥.

أما فيما يخص عمال القطاع الخاص، فقد أبرز التقرير مجموعة من المطالب الهامة:

١. تعديل القانون (٩١) لعام ١٩٥٩ بما يكفل حق العمال والحفاظ على مكاسبهم.

٢. إيجاد آلية لتسجيل جميع عمال القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية مع إلغاء المرحلة الرابعة.

٣. منح عمال القطاع الخاص جميع التعويضات التي يتقاضاها عمال القطاع العام من تعويض عائلي وتعويض غلاء معيشة والعطل الرسمية والإجازات والطبابة.

٤. تشميل عمال القطاع الخاص بمراسيم زيادة الرواتب والأجور العامة.

أصول العمل النقابي

وأخيراً أفرد التقرير حيزاً لعمال القطاع الخاص موضحاً معاناة هؤلاء العمال من أرباب العمل، حيث دعا التقرير العمال إلى تعلّم أصول ممارسة العمل النقابي في حماية مصالح العمال، وتعزيز قدرتهم التفاوضية مع أصحاب العمل من خلال لغة الحوار، وإطلاعهم على الأنظمة والقوانين التي تساعدهم على تحصيل حقوق عمالهم.

أما ممارسات أرباب العمل والتي يدعو المكتب لتعلم التفاوض والحوار من أجلها فهي:

١. عدم تنفيذ معظم أحكام قانون العمل رغم قدمه.

٢. التلاعب في تفسيراته وفق مصالح أصحاب العمل على حساب حقوق العمال.

٣. ضعف الرادع الذي يلزم أصحاب العمل بتنفيذ أحكام القانون.

٤. التهرب من التسجيل في التأمينات الاجتماعية وإن وجدت تكون في الحد الأدنى من الأجر.

٥. تهرب أصحاب العمل من منح العاملين حقوقهم التي جاءت عليها القوانين والأنظمة.

٦. التلاعب في تنظيم عقود عمل مجهولة التاريخ مع إبداع أساليب مجحفة مثل الاستقالات وبراءة الذمة المسبقة ليبقى العاملون تحت رحمة أصحاب العمل.

تقدم أعضاء اللجان النقابية بمداخلات حول واقع شركاتهم من حيث مختلف القضايا المتعلقة بالإنتاج والإدارة.

فجاء في مداخلة نقابة عمال المغازل والمناسج حول الشركة: إن معمل الغزل يعاني من قدم الآلات وخاصة قسم الغزل النهائي والتدويرات مع العلم بأنه تم تحديث المراحل الإنتاجية ما قبل عملية الغزل النهائي والتدوير.

كذلك يعاني معمل الغزل من محطات الترطيب الموجودة والتي عمرها أكثر من ٥٠ عاماً فهي لا تصلح ولا تفي بالغرض في عملية دفع وسحب الهواء من صالات الإنتاج، وبالتالي تفقد صالات الإنتاج شرط توفر الجو النظامي لما له الأثر السلبي على صحة العاملين وجودة المنتج.

معمل النسيج بدوره يعاني من نقص في اليد العاملة وتحديدا اليد العاملة على خطوط الإنتاج المباشر.

وأخيراً تقدمت المداخلة بمجموعة من التوصيات التي جاءت على ذكرها كل المداخلات تقريباً ومنها:

١. تعميم الوجبة الغذائية على كافة العاملين في الشركة.

٢. الإسراع في تطبيق قانون الضمان الصحي.

٣. تثبيت العاملين المؤقتين.

٤. الموافقة على منح عطلة يومين لكافة العاملين.

٥. الإسراع في تطبيق التقاعد المبكر.

أين تطبيق الخطة الاستثمارية

أما مداخلة نقابة عمال الخماسية فقد قدمت مجموعة من الجداول الإحصائية قامت بدراستها وتحليلها واستنتجت أن هناك زيادة في المخازين لجميع المنتجات مما ينعكس بشكل سلبي على الوضع المالي والإنتاجي للشركة حيث أن هناك تراجعاً في المبيعات الداخلية والخارجية، وهناك ضعف استجرار من القطاع العام الممثل بإدارة المهمات وسندس لتوزيع المنتجات النسيجية.

وفي النهاية لاحظت المداخلة أنه لم يتم تنفيذ أي من تلك المشاريع (الخطة الاستثمارية) على الرغم من توقيع عقود تلك المشاريع مع الشركات الفائزة، والسبب عدم توفر الاعتماد اللازم، وعدم موافقة هيئة تخطيط الدولة بدعوى عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية لتلك المشاريع.

اللجنة النقابية في شركة خيوط النايلون والجوارب معاناتها طويلة مع التوقفات والخسائر المتتالية، فقد جاء في المداخلة أن قسم تجعيد الخيوط الصنعية متوقف عن العمل منذ عشرين عاماً دون أن يجد الحل المناسب رغم المطالب العديدة لوضع حل لمشكلة هذا القسم.

وأضافت مداخلة اللجنة النقابية حول قسم الساتان الذي نقل إلى الشركة عام ١٩٩٦ من شركة حماة للخيوط القطنية بديلاً عن قسم التجعيد المتوقف عن العمل، فكانت الخطة رفع الطاقة الإنتاجية من ٢٥٠ طن إلى ٧٠٠ طن للانتقال من الخسارة إلى الربح، ولكن لم تتحقق الخطة الإنتاجية المطلوبة مما أدى إلى خسائر بحدود (٣٥ مليون ل.س)، وفقدان السيولة من الشركة، وعدم تمكنها من تسديد التزاماتها المالية منذ عدة أشهر حتى المقطوعة من رواتب عمالنا ونعجز عن تسليم عمالنا رواتبهم في نهاية كل شهر.

أما مداخلة نقابة عمال الشركة العربية المتحدة للصناعة (الويس) فقد تمنت أن تلقى الاقتراحات المقدمة والتوصيات طريقها إلى النجاح واستصدار القرارات الناظمة بشأنها وحسب أولوية وإمكانية التنفيذ، وخاصة:

١. تشميل كافة العاملين بطبيعة العمل والوجبة الغذائية.

٢. العطلة الأسبوعية يومي السبت والجمعة أسوة بباقي القطاعات.

٣. إشادة المساكن العمالية قرب شركاتنا علماً أن الأرض متوفرة.

٤. إعادة النظر بواقع عمل وأداء الجمعية الاستهلاكية لعمال الغزل والنسيج.

نحن.. وأرباب العمل

نقابة عمال المتفرقات (الحريقة) وهي تشمل عمال القطاع الخاص فقد كانت المداخلة التي قدمها النقابي بديع الطيان موضحاً فيها الموقع من أرباب العمل حيث قال: «نحن لسنا بكارهين أصحاب رؤوس الأموال الشريفة، وليس لنا عليهم أي مأخذ سوى الممارسة اللاأخلاقية، ومحاولة النهب والسلب لحقوق من شاركهم بمسيرتهم الاقتصادية، نقول هذه الحقيقة فقط لإظهار الحق، ولردع المقترين ناهبي حقوق المواطن الشريف.

وحول عمال المنطقة الحرة أضافت المداخلة: (نحن مع التطور، ولكن هل عمال المنطقة الحرة ليسوا مواطنين عرب أو سوريين؟، لماذا يحرمون من أبسط الحقوق ومن ضمان مستقبلهم (أي العمال) المهني والأسري، وعدم تشميلهم بالقوانين السورية؟.

النقابي شبلي أبو مغضب قدم مداخلة منفردة ذكر فيها: «أن مهمة الصمود الوطني هي واجب وطني ممكن التحقيق فكل الأحداث الكبرى التي شهدها العالم مؤخراً تدل بوضوح لمن يريد أن يرى أن الإمبريالية الأمريكية ليست كلية القدرة، في المرحلة الراهنة. إن الجماهير الشعبية هي القوة التي لا تهزم، والذي يعتمد عليها ويعكس طموحاتها الوطنية والاجتماعية يمكن أن يحقق الكثير والكثير، إن الوضع الصعب الذي يمر به بلدنا يتطلب تلبية مطالب جماهير الشعب ووقف التدهور في وضعه المعيشي الآتي من الارتفاع الحاد في الأسعار.»

وأضاف: «نعم إن إمكانية الصمود الوطني ستزداد بشكل هائل إذا جرى التخلص من التوجهات الليبرالية الاقتصادية».

وتابع النقابي شبلي أبو مغضب أننا على ثقة بأن العمال وحركتهم النقابية سيشكلون ركنا أساسيا للوحدة الوطنية، وسيبقون قوة طليعية في النضال الوطني والطبقي العام.

وأشار في مداخلته إلى التوقيفات الكثيرة في الأقسام الإنتاجية مما يؤدي إلى خسائر فادحة، حيث يجري تحميل ذلك لقوة العمل وحرمان العمال من الحوافز الإنتاجية.

في نهاية المؤتمر قدم المدير العام للصناعات النسيجية رداً على المداخلات حيث قال: «نحن جميعاً يهمنا عمالنا، وعملنا، وواقع عمالنا لا يقل أهمية عن عملنا، وأتمنى أن نكون جميعاً فريق عمل واحداً في هذا المجال، نحن قادمون على الشراكة الأوربية، والمنافسة سواء العربية أو الأجنبية، وننظر إلى هذه الصناعة من هذا المنظار. لتكن الصناعات النسيجية هي أولى الصناعات الاستراتيجية في البلاد، لذلك هذه الصناعة لابد أن تستمر وأن تقف على قدميها.

وأشار إلى أوضاع شركات دمشق حيث لم يكن راضياً عن الميزان التجاري لهذه الشركات وهو خاسر، مجموع الخسائر (٥) ملايين ل.س، وكان ربحها (٤٦) مليون ليرة سورية.

وأضاف أن الشركة الخماسية تطالب بخطة استثمارية أكبر وقد حصلت على أكبر نسبة استثمار بلغ قيمته مليار و(٢٢) مليون ل.س، والربح المتوقع لاستثمار هذا المبلغ (٢٠ مليون)، ونتساءل هل هذا يكفي إذا وضعناهم في المصرف ماذا يربحون؟

رئيس الاتحاد المهني عمر الحلو تحدث عن قطاع الغزل والنسيج بكل صراحة حيث قال أن هذا القطاع مخسر وليس خاسراً، بسبب القوانين والأنظمة والإدارات.

وتابع قائلاً بكل صراحة: جهود عمالنا قوية جداً، المطلوب من عمالنا الإنتاج وينتج، ولكن التقصير في الإدارات حصراً.

وأضاف أن المؤسسة النسيجية رابحة كما قال المدير العام وهي نتيجة جهود عمالنا من تشكيل نظام (٤) ورديات حيث زادت نسبة الإنتاج ٢٠٪ عما كانت عليه سابقاً.

أشار أيضاً في معرض رده إلى الشركات الثلاث (الخماسية، الدبس، المغازل) التي طرح فيها استثمارات كبيرة وتملك هذه الشركات طاقات إنتاجية كبيرة جداً، ولكن للأسف نلاحظ نسبة التنفيذ تتراوح بين ٢٠-٣٠٪، هل هذا يكفي؟ إن هذا تتحمل مسؤوليته الإدارات وليس التنظيم النقابي.

رئيس اتحاد عمال دمشق ابتدأ حديثه قائلاً: «أود أن أؤكد بداية أننا كطبقة عاملة وتنظيم نقابي عندما نشير إلى الخلل نمارس أهم واجب من واجباتنا الوطنية.

وأشار رئيس الاتحاد إلى ما ذكره مدير المؤسسة النسيجية حيث قال: «ذكر المدير العام أن الأرباح المتوقعة (٣٥٠) مليون كم شركة في المؤسسة ٢٧ شركة تربح ٣٥٠ مليون، وفرع لمصرف يحقق هذا الربح خلال عام، وهنا تصبح المقارنة جاهزة أمام صاحب القرار الاقتصادي.

الناس الذين ينحون باتجاه تصفية القطاع العام أو إعادة هيكلته، أي خصخصته بلبوس متعددة، نحن نقدم لهم المبررات الجاهزة في مثل هذا الكلام، ويحق لنا أن نتساءل من حساب من؟ ومن المسؤول عن هذه الخسائر في العملية الصناعية والإنتاجية.

وأخيراً أشار إلى القضايا النقابية المثارة في مداخلات النقابيين حيث قال: «أود أن أقدر أن الكادر النقابي على مستوى هذه النقابة يتمتعون بالوعي ويتحلون بالمسؤولية ومهما كانت مطالبنا محقة يجب أن لا تؤدي بشكل من الأشكال إلى خلل تنظيمي، علينا أن نتبع الأسس التنظيمية الصحيحة في مطالبنا.» ■■

❖ إن إمكانية الصمود الوطني ستزداد بشكل هائل إذا جرى التخلص من التوجهات الليبرالية الاقتصادية.

❖ لماذا نخلق المبررات للذين ينحون باتجاه تصفية القطاع العام أو إعادة هيكلته، أي خصخصته بلبوس متعددة؟

بصراحة

قبل فوات الأوان

تمخض الجبل فولد فأراً، أو كما يقال بالمثل الشعبي «صمنا، صمنا وفطرنا على بصلة». هذا على ما يبدو انعكاس صادق عن ردة فعل العمال بمختلف مواقعهم الإنتاجية، والخدمية عن الزيادة التي طبل وزمر لها المسؤولون كثيراً من أجل تحسين الوضع المعاشي للعمال، مدعين أن الزيادة جاءت مغايرة للزيادات التي سبقتها من حيث بعدها الاجتماعي الذي حققته؟!، ولكن وهنا مربط الفرس حيث (الأفعال تقاس بالنتائج)، وليس بشيء آخر، مع العلم ومن خلال التجارب التي سبقتها تكون النتائج المترتبة عن هذه الزيادة مزيداً من ارتفاع الأسعار، ومزيداً من الإفقار ومزيداً من الأرباح للقطط السمان التي لا تشبع أبداً وتقول دائماً هل من مزيد؟، والحكومة تقول لها نعم هناك دائماً المزيد والمزيد.

لقد عقدوا المؤتمرات وسطر أصحاب الأقدام مقالاتهم شارحين الأبعاد الاجتماعية للزيادة ومردودها الاقتصادي على البلد وعلينا نحن الفقراء، وأن الحكومة بذلت مجهوداً كبيراً لكي تخرج إلى النور بهذا الشكل، وهذا المضمون، ولكن ماذا تفعل الحكومة إزاء شعب (لا يعجبه العجب ولا الصيام برجب). رغم تحمل الحكومة عبء هذه الزيادة كما يقال، حيث بلغت قيمتها ما يقارب الـ (٢٠ مليار ل.س)، وعلى ذمة وزير المالية، وفي اللحظة نفسها قال أن جزءاً كبيراً من تكاليف الزيادة جرى تغطيتها من رفع سعر البنزين (١٥ مليار ل.س) وذلك لأجل منع تهريب البنزين إلى خارج البلاد، ولذلك كان لابد من زيادة مسعرة عقوبة لهؤلاء المهربين (من الطبقة العاملة وفقراء شعبنا)، على ما اقترفته أيديهم من تخريب للاقتصاد الوطني، رغم كل الجهود التي يبذلها المسؤولون الكبار وأصحابهم من القطط السمان في إصلاح الوضع الاقتصادي وتجليسه وفق إرشادات الباب العالي من مستشاري صندوق النقد والبنك الدوليين.

إن الزيادة ذات البعد الاجتماعي فقدت اجتماعيتها وقيمتها منذ اللحظة الأولى، واستردتها الحكومة وقططها السمان أضعافاً مضاعفة من خلال سلوكها الاقتصادي، وقراراتها التحريرية المعادية لمصالح الفقراء وخاصة الطبقة العاملة التي تكتوي بنارين، نار غلاء الأسعار المتصاعد دوماً لمختلف المواد الضرورية، ونار ضعف الأجور والمتآكلة على الدوام.

والسؤال المطروح على الحكومة العتيدة: ما مصير الملايين من فقراء شعبنا والذين يكتوون بنار الحكومة والتجار؟! وبالأخص منهم عمال القطاع الخاص والذين يشكلون الأغلبية من الطبقة العاملة السورية.

إن الإجابة قد تكون في مكان آخر من هذا العالم، ربما في بلاد الواق الواق، ولكن ليس في بلادنا، لأنه الإجابة عن ذاك السؤال تضع العديدين أمام استحقاق لا يمكن الهروب منه بفعل المسؤولية المترتبة عليهم تجاه هؤلاء العمال، والمسؤولية تقضي فعل الكثير تجاه هؤلاء المهمشين، والواقعين تحت النيران الغزيرة التي يطلقها عليهم أرباب العمل والحكومة، دون أن تكون لديهم سواتر تحميهم من عبث العابثين، والمقصود بذلك تنظيم نقابي فاعل في صفوفهم يقنعهم بأنه يمثلهم حقاً، من خلال الدفاع عن مصالحهم، ومكتسباتهم التي أقرها لهم القانون والتي يجري التفريط بها تحت الأنظار دون أن يكون هناك فعل حقيقي بمستوى المخاطر والضغوط التي يتعرض لها العمال أينما كانوا، تحت عناوين شتى لها علاقة بالإصلاح والمستثمرين وتشجيع الاستثمار.

إن النقابات هي ممثلة لكل الطبقة العاملة في الوطن، ولا يمكن فصل دورها بين عمال القطاع العام أو لخاص، والتي تبدو فيه الآن أنها تمثل فقط عمال القطاع العام لضعف التنبيب والفاعلية في القطاع الخاص، وخاصة دورها في فرض حقوق العمال سواء في تنسيبهم للتأمينات الاجتماعية على أساس الراتب الحقيقي أو في زيادة أجورهم التي لا يحصلون عليها إلا بالقطارة التي يمنّ عليهم بها أرباب العمل.

إن المطلوب الآن دور خاص للنقابات تلعبه في صفوف الطبقة العاملة وخاصة عمال القطاع الخاص من أجل زيادة أجورهم، ومن أجل حقوقهم المكتسبة قبل فوات الأوان، وضرورة التخلي عن أوهام كثيرة ومنها وهم التفاوض عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتواطئة دوماً مع أرباب العمل، لأن المثل يقول: «لا يحك جلدك سوى ظفرك» فهل تفعل النقابات؟؟

■ عادل ياسين

في ندوة الثلاثاء الاقتصادي

الخطة الخمسية العاشرة بين رضى الحكومة وشكوك الاقتصاديين

بات إطلاق الخطة الخمسية العاشرة وشيكا جدا بعد تأخرها عن موعدها بشهور عدة، هذه الخطة التي يصفها دائما نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردري بأنها خطة نوعية ومتميزة عن سابقاتها من الخطط، وبأنها خطة ستضع الاقتصاد السوري على السكة الصحيحة، وبأنها خطة تشاركية بين قطاعات العام والخاص والأهلي، وهي التي سوف تؤسس لنموذج اقتصاد سوق فعال بشروط اجتماعية، وهي خطة ديناميكية قابلة للتعديل باستمرار، والعديد من الصفات الأخرى التي تتحلى بها الخطة الخمسية القادمة. الخطة التي لم تعرض إلا على القلة القليلة من الاقتصاديين والخبراء قد تحمل بين صفحاتها مستقبلا جديدا للاقتصاد السوري أو أنها لن تستطيع تغيير أي شيء، وبالتالي فإما أن توجه الخطة الواقع الاقتصادي أو أن الواقع الاقتصادي هو الذي سيفرض نفسه على الخطة ويوجهها، وبالتالي لن نستبق الأمور كثيرا، ولن نطلق أحكاما جزافية على معطيات الخطة، ولكننا سنطرح مجموعة من الأسئلة حولها فقط.

❖ جميل: لا نمو دون السيطرة على مخرجات الفساد
❖ الزعيم: اقتصادنا غير متين وغير مستقر
❖ نجمة: مشكلتنا سوء توزيع الدخل القومي

اجتماعي أم اقتصادي أم كلاهما معا

للخطة طموحات مستقبلية مبنية على تحليل الوضع الراهن وفق نماذج رياضية قال عنها الدردري أنها بسيطة للغاية رغم استنادها إلى ٨٠٠ معادلة رياضية لتحليل الوضع الاقتصادي الكلي، لكن تلك الطموحات المستقبلية الكمية ما زالت محفوفة بالمخاطر النوعية التي يصعب التنبؤ بها بدقة، فمن الناحية الاقتصادية البحتة يمكن إنجاز الأهداف الاقتصادية الموضوعة ولكن بمعزل عن الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمع السوري، ولكن هذا ليس صحيحا،وليس منطقيا أبدا، لأن على التغييرات الاقتصادية أن تلقى قبولا اجتماعيا كي تكون ذات أثر حقيقي. وهنا تبرز أهمية الجانب الاجتماعي في الخطة والثقل الذي يحتله و المساحة التي تعطى له، فما هو الهدف الاجتماعي من تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٧٪ في نهاية الخطة؟ هل هو القضاء على الفقر؟ أم لإعادة توزيع الثروة الاجتماعية؟ وما هو الهدف الاجتماعي من زيادة الإنفاق على القطاع العام؟ هل هو لمجرد الحفاظ عليه؟ أم لزيادة إنتاجيته وبالتالي زيادة مكاسب العاملين فيه؟ بمعنى آخر إلى أي مدى سوف تكون الأبعاد الاجتماعية حاضرة في الأبعاد الاقتصادية للخطة؟ وإلى أي مدى سيساهم الجانب الاقتصادي في تفعيل الجانب الاجتماعي؟

ستحسم سنوات تطبيق الخطة وجهة نظر الحكومة السورية للعلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي، وستوضح تماما إلى أي من الكفتين تميل الحكومة أكثر، وبهذه العملية سوف تتوثق توجهات الحكومة بشكل رسمي ونهائي، ويكون خيارها الاقتصادي قد حسم بشكل عملي.

١٠٥ مليار للقطاع العام ..ولكن

يقول الدردري إن الخطة الخمسية العاشرة تفرد لقطاع الصناعة التحويلية خلال السنوات الخمس القادمة استثمارات تصل إلى ١٠٥ مليار ليرة، وذلك من أجل تحقيق أهداف القطاع الصناعي المرسومة في الخطة وهي أن تحتل الصناعات التحويلية ما قيمته ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع أقل من ٩٪ حاليا، وأن يرتفع معدل نمو الناتج الصناعي من ٢٪ سنويا حاليا إلى أكثر من ١٥٪ خلال سنوات الخطة، ويتابع أنه ليس هناك تصفية لقطاع العام في هذه الخطة كما يعتقد البعض.

ببساطة شديدة يعني هذا الطرح أن الخطة الخمسية تخصص سنويا ما قيمته ٢١ مليار ليرة لإصلاح القطاع العام، والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تكفي هذه الـ٢١ مليار بقيمتها الحقيقية وليس الاسمية (أي بعد خصم معدلات التضخم منها)، هل تكفي للنهوض بالصناعة في القطاع العام وتطويره تكنولوجيا وتحديثه إنتاجيا من جذوره؟ وخاصة بعد أن وصلت العديد من شركاته ومؤسساته إلى حالة مزرية جدا ويرثى لها، وهل سنستيقظ بعد سنوات خمس على قطاع عام صناعي شاب وحيوي أم أننا سنصطدم بقطاع عام كهل يرتدي زي الشباب؟ وهل هناك مخطط واضح لمعرفة أين وكيف ستنفق هذه المبالغ؟ وهل هناك استثمارات جديدة في القطاع العام الصناعي أم أن هذه المبالغ مخصصة لعمليات الاستبدال والتجديد والتطوير الجزئي؟ وما هي القطاعات الصناعية الأكثر أهمية بالنسبة للخطة من غيرها؟ أم أن قطاعات الصناعة كافة تحتل الأهمية نفسها؟ نحن أمام العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إيضاح أكثر وشفافية أكبر في الإعلان عنها .من ناحية أخرى فإن الوصول إلى معدلات نمو الناتج الصناعي الذي تحدث عنه الدردري لا تتوقف فقط على الإنفاق المادي المباشر وتطوير البنى التحتية للشركات بقدر ما تتوقف أيضا على تغير وتطوير النمط الإداري الذي يحكم القطاع العام الصناعي، وتعديل القوانين والتشريعات الناظمة لعمله، وإيقاف استنزاف مقدرات هذا القطاع بإغلاق بوابات الفساد في وجه الذين ينظرون إليه على أنه مجرد بقرة حلوب، أي أن هناك إجراءات نوعية لابد من إجرائها كي تأخذ الإجراءات الكمية أثرها في هذا القطاع. والأهم من ذلك كله هو تحديد الموقف النهائي من القطاع العام من خلال الإجابة عن سؤال: ماذا تريد الدولة من هذا القطاع مستقبلا؟

على هذه النقطة بالذات يبدأ الدكتور عصام الزعيم متسائلا بالقول: أين هي السياسات التي تنظم الاستثمار في القطاع العام الصناعي؟ هل هي سياسات التأجير؟ هل هي سياسات التنازل عن شركات القطاع العام؟ أم أنها شيء آخر؟ نحن نعتقد أن الموقف الحالي من القطاع العام يعتبر هروبا من المشكلة، فالمشكلة هي في الإدارات الاقتصادية للقطاع العام الصناعي، وفي غياب إستراتيجية صناعية واضحة لتنمية هذا القطاع وتطويره.

ويتابع الزعيم هذه الرؤية حسب وجهة نظري يجب أن تتبع من تعبئة القطاع العام والخاص والمشترك والاستفادة من الاستثمار العربي والأجنبي ضمن أولويات واضحة، وبالتالي فإن تفكيك القطاع العام وتوزيعه ضمن أطراف متعددة داخلية وخارجية دون وجود خطة إستراتيجية، ودون برنامج واضح المعالم لن يساعد على تعبئة موارد القطاع العام فيما يخص المستقبل، وعندها لن تنفع المبالغ المنفقة على تطويره بسبب غياب الرؤية التطويرية الشاملة له.

قد يكون قول الدردري أنه لا توجد هناك تصفية للقطاع العام صحيحا، ولكن عندما لا توجد هناك أي استراتيجية حقيقية أو موقف واضح لانتشاله من غرقه فهذا يعني أن التصفية تتم بطرق غير مباشرة، وعندما تخصص لمؤسساته وشركاته استمارات ولا تنفذها، ويأتي القطاع الخاص ليستثمر بنفس تلك الصناعات بحجة ضعف إمكانياتها وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي فهذا يعني تصفية للقطاع العام. وعندما تنام في الأدراج استراتجيات التنمية الصناعية التي أعدت لتطويره فهذا يعني أن التصفية آتية لا محالة. وبالتالي ربما تكون الـ ١٠٥ مليارات التي سوف تنفق على القطاع العام الصناعي هي لحفظ ماء وجه الحكومة من الانتقادات التي قد توجه إليها بأنها قد تخلت عنه.

معدل النمو الاقتصادي، الطموح الأكبر

تقول الخطة أنه من أجل الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مقداره ٧٪ في عام ٢٠١٠ فنحن بحاجة إلى استثمارات تقدر بـ١٨٠٠ مليار ليرة، وبنفس الوقت تقول الخطة وبكل وضوح أن إجمالي الموارد الاستثمارية المتاحة للدولة خلال السنوات تلك لا تتجاوز ٨٥٠ مليار ليرة، وبالتالي يجب أن نؤمن موارد تصل إلى ٩٠٠ مليار ليرة سورية من خارج الموازنة الاستثمارية للدولة.

فيما يخص تحقيق معدل النمو كنا قد تساءلنا سابقا عن مدى توافر الشروط السياسية والاقتصادية التي تجعل من هذا المعدل قابلا للتحقق في الاقتصاد، وكنا قد قلنا أن الخطة قد تجاهلت الشرط السياسي لتحقيقه وهو اقتلاع الفساد من جذوره، فالاقتصاد السوري تاريخيا كان قادرا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة جدا وهو في عز تجدد موارده الاقتصادية والبشرية لكنه لم ينجح في تحقيق ذلك والسبب بسيط وهو أن منظومة الفساد كانت قد وجهت مدخلات النمو الأساسية باتجاه مصالحها مباشرة وبنفس الوقت استحوذت على مخرجات النمو لحسابها الخاص، الأمر الذي طور استنزاف الفوائض الاقتصادية ومنعها من التراكم لصالح الاقتصاد العام والناس ولم يمنعها من التراكم لصالح الاقتصاد الخاص الذي تديره حفنة قليلة جدا مستفيدة من امتيازات سياسية واقتصادية خاصة، وبالتالي فإنه مازال أمام الخطة الخمسية العاشرة تجربة حديثة جدا توضح لها كيف امتص الفساد نخاع الاقتصاد، وأمامها نتائجه وآثاره التي ما زالت ساخنة جدا، فهل ستستفيد الخطة من معطيات نموذج الفساد القائم حاليا لضرب أي نموذج فساد قابل للولادة مستقبلا.

من ناحية أخرى قلنا أيضا أن مكونات النمو هي التي سوف تحدد آثاره ونتائجه، فالاستثمار في العقارات، وشركات الاتصال، والفنادق السياحية، لا بد وأنه سيحدث نموا ما لكنه لن يحدث تغييرا جوهريا في شكل الاقتصاد، ولن يقود على المدى الطويل لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، في حين أن الاستثمارات الصناعية لا بد لها وأن تحدث تغييرا جوهريا في الاقتصاد وتقود إلى تطويره، فالمشكلة ليست في الرقم إذا لكنها في تركيبة الرقم، وكيف سيتحقق هذا الرقم؟ بمعنى آخر أن الرهان يكمن في هل سنكون أمام نمو أم أمام فقاعة نمو؟ والأبعد من ذلك في هذا الطرح هو من سيكون المستفيد الأساسي من ثمار النمو تلك؟ وكيف ستتوزع على المجتمع؟ جواب هذا السؤال يحدده تركيبة النمو وإلى أي من القطاعات ستذهب الاستثمارات خلال السنوات القادمة.

هل الاقتصاد السوري متين حقاً؟

أصر عبدالله الدردري على أن الاقتصاد السوري اقتصاد متين ومستقر على السطح ويحمل دلائل الاستقرار والقوة من خلال الاستقرار النسبي في معدلات التضخم، واستقرار ميزان المدفوعات، وتوفر فائض كبير في احتياطيات القطع الأجنبي، واستقرار مالي ونقدي، وكل هذا الاستقرار ناتج عن شيء أساسي وهو عائدات النفط.

لكن هل الاقتصاد السوري متين حقا؟ الجواب في أول رد يتلقاه الدردري على هذا الطرح من عصام الزعيم عندما قال: أنا أعتقد أن الاقتصاد السوري ليس متينا وقويا ومستقرا بالشكل المطلوب، فنحن لدينا الإمكانات حتى الأجل القصير من أجل أن نتحكم بمواردنا الاقتصادية، ونظامنا الاقتصادي، لكن مشاكلنا لا تحل في إصلاحات قصيرة الأجل، لأن المشكلة في الاقتصاد السوري مشكلة بنيوية وتحتاج لحل على المدى الطويل، فالاقتصاد السوري اقتصاد ريعي وينبغي تحويله إلى اقتصاد منتج بشكل دائم ومتجدد القيم المضافة.

إن كل عوامل القوة في الاقتصاد السوري الذي ذكرها الدردري هي عوامل قوة مؤقتة جدا، وستزول مع زوال دور النفط في الاقتصاد، وهي ليست عوامل قوة أصيلة ناتجة عن قوة في تركيبة الاقتصاد بقدر ما هي عوامل قوة مفتعلة ومتوترة باستمرار، فإذا كان التضخم مستقراً فهو مستقر عند مستويات أفرغت جيوب الناس من النقود، وخفضت مستويات معيشتهم للحدود الدنيا، وإذا كان ميزان المدفوعات متوازنا فهو يخفي في حساباته عجزا مخزيا للميزان التجاري وتدهورا للعلاقة بين الصادرات والواردات، ذلك العجز الذي وصل إلى ٤ مليار دولار حتى نهاية الشهر العاشر من العام الماضي. أما الاحتياطيات النقدية التي نفاخر بوجودها لدينا فإننا ببساطة شديدة قد نخسرها في بعض عمليات المضاربة، وبارتفاع فاتورة مستوردات النفط والطاقة مستقبلا. وبطريقة أخرى كيف يضمن الدردري متانة الاقتصاد في ظل وجود أكثر من ٥ ملايين فقير على الأقل يعيشون على الكفاف وتتزايد أعدادهم يوما بعد يوم، فهل المتانة بالأرقام فقط؟ وهل انعدمت الأبعاد الاجتماعية في حسابات المتانة الاقتصادية؟ ألا يشكل الضمان الاجتماعي وتقليل الفقر والتهميش الاقتصادي والسياسي صمام أمام لمتانة الاقتصاد؟

هل ارتفعت مستويات الدخل؟

وصلت ثقة الدردري بحسابات الخطة الخمسية العاشرة وبنماذجها الرياضية إلى حد القول أن مستويات الدخل في سوريا وخلال الخمس عشر سنة الماضية قد ارتفعت، وليس لدينا أي مؤشر إحصائي أو واقعي، أو من المسوحات الميدانية ، أو من مسوحات دخل ونفقات الأسرة والتي تعتمد على عينة من ٣٠ ألف أسرة، ليس لدينا ما يشير إلى تراجع الدخل في سورية، بل لدينا مؤشران أساسيان: الأول أن هناك تراجعا في عدالة توزيع الدخل في سورية، والثاني أننا تعرفنا على التوزع الجغرافي للفقر، أي أين تموضع الفقر في المحافظات السورية.

تبدو المفارقة في إصرار الدردري على القول بأن مستويات الدخل قد ارتفعت في الوقت الذي يغفل فيه ازدياد أعباء وتكاليف المعيشة، وازدياد حاجات الناس وتطورها، والارتفاعات الكارثية في الأسعار، وكأن الدخل معزول عن الحاجات الإنسانية والاجتماعية، وهنا نجد أنفسنا مضطرين لإعادة تلك الفقرة التي نشرناها سابقا والمتعلقة بتدهور مستويات الدخل الفردي خلال الفترة نفسها التي يتحدث عنها الدردري وهذه الفقرة مأخوذة من التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في العام الماضي والتي نصت على" يُعد تحسين رفاه الأفراد الهدف النهائي لأي عملية تنموية وبالتالي فهناك حاجة لتطوير مستويات المعيشة والتي تعتمد على التنمية الاقتصادية كعامل للتنمية الاجتماعية. وهنا يبرز الوضع الحالي و الذي يشير إلى تراجع معدلات النمو مع زيادة سكانية مما أدى إلى تدهور رفاه الفرد منذ ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤ . وبالتالي فهناك حاجة ملحة لتطوير مستوى حياة الأفراد وبمعدلات متسارعة لتعويض التراجع الذي حدث في الفترات السابقة فحصة الفرد في عام ٢٠٠٣ تقارب حصته عام ١٩٨٠ وللعودة إلى الوضع النسبي لدخل الفرد في سورية عام ١٩٨٠ مقارنة بدول الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط نحتاج إلى معدل سنوي للنمو ١٠.٥ ٪ لغاية ٢٠١٠ أو ٧.٥ ٪ لغاية ٢٠١٥ . إن هذه الاحتياجات الضرورية تعتبر تحديات ضخمة فمعدلات نمو مستدامة على هذا المستوى تحتاج إلى تغييرات حاسمة في السياسات والبنية الاقتصادية" .

من ناحية أخرى كيف يفسر لنا الدردري ارتفاع دخل الفرد في سورية في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير جدا ووصولها في بعض السنوات إلى معدلات نمو سالبة، ألم يكشف تقرير صندوق النقد الدولي الذي نشرته الحكومة عن أن هناك بعض السنوات لم يتجاوز فيها معدل النمو الاقتصادي أكثر من ١.٢٪ مثل الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، وأنه لم يتجاوز ١.٤٪ في عام ٢٠٠٤ ألا يوحي ذلك الوضع بالتناقض.ففي حين تنخفض معدلات النمو الاقتصادي ترتفع دخول الأفراد .

توشك قاطرة الخطة الخمسية بالإقلاع وهي محملة بالآمال والتوقعات والمفاجآت أيضا، ولابد أنها ستصل بعد سنوات خمس إلى آخر محطاتها، وستضع رحال النتائج التي وعدت بتحقيقها عندما انطلقت، عندها فقط سنعرف كم من الحقيقية قد حملت الخطة، وكم من الحقيقية قد وصل معها إلى النهاية. ■■

❖ إهمال القطاع العام يعني تصفيته بشكل غير مباشر
❖ الخطة ستكشف عن توجه الحكومة الحقيقي
❖ القطاع الصناعي يفتقد إلى استراتيجية واضحة
❖ الخطة الخمسية أهملت اجتثاث الفساد
❖ نجمة: لن تنجح الخطة دون عدالة التوزيع
❖ الزعيم: الاقتصاد السوري ليس متينا ولا مستقرا

الخطة أغفلت تصحيح الخلل البنيوي بين الأجور والأرباح

نقدم فيما يلي بعض الآراء الخاصة حول مشروع الخطة الخمسية العاشرة والتي تتناول العديد من الجوانب المهمة فيها كمعدلات النمو الاقتصادي،والبطالة،واقتصاد السوق الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل القومي، والأجور والأرباح، ونقاط كثيرة قدمها العديد من الاقتصاديين لتطوير وإغناء الخطة.

❖ المرحلة الانتقالية هي من أكثر المراحل حرجاً وهي إما أن تسمح بالتقدم نحو الأمام، أو تؤدي إلى انهيار شامل.

❖ د.قدري جميل: نسبة النمو المقترحة غير مبنية على أسس علمية

انتقد الدكتور قدري جميل نسبة النمو المطروحة في الخطة الخمسية العاشرة والمقدرة ٧٪ مشيراً بأن هذا الرقم لم يضع على أسس عملية من جهة، ولم يراع ضرورات زيادة الدخل الوطني خلال فترة محددة من أجل حل المشاكل المنتصبة أمام الاقتصاد السوري من جهة أخرى، لافتاً النظر، إلى أنه لا يمكن الانتظار ١٤ عاماً آخر من أجل حل مشكلة البطالة ومستوى المعيشة ومسألة الدور الإقليمي لسورية.

وأوضح د. جميل أن معدي الخطة كان عليهم الانطلاق اولاً من تحديد الإطار الزمني الضروري لمضاعفة الدخل الوطني وصولا إلى تحديد وتائر نموه السنوي، وليس العكس كما حدث، حيث أن الفترة المطلوبة والضرورية لمضاعفة الداخل الوطني يجب في كل الأحوال ألا تتجاوز بين (٦-٧) سنوات، وهذا يتطلب عملياً الوصول إلى معدل نمو لا يقل عن ١٠٪ كحد أدنى وليس ٧٪ كما ورد في الخطة.

من جهة ثانية فإن أية نسبة نمو تتطلب أولاً تحديد معدلات التراكم في الدخل الوطني، أي تحديد حجم الاستثمار المقتطع من الدخل الوطني من أجل تأمين النمو اللاحق، وبالاستناد إلى التجربة التاريخية في هذا المجال، نجد أن نسب التراكم السابقة خلال العشر سنوات الماضية كانت أقل من ١٥٪، وهذه النسبة حققت معدلات نمو تراوحت بين (٠-٣٪)، وإذا استندنا إلى هذه الأرقام فهذا يعني أن معدل نمو ٧٪ يتطلب على الأقل ٣٠٪ تراكم مقتطع من الدخل الوطني من أجل الاستثمار، في حين أننا نجد بأن الخطة العاشرة قد قلصت الاستثمارات العامة بدعوى التركيز على أنها خطة مخرجات وليست مدخلات للقطاع العام، ولو تمكنت الحكومة وكانت جدية في السيطرة على مخرجات الفساد في القطاع العام، لكنا حصلنا على المدخلات الأساسية للاستثمار العام. وأعتقد أن هذه هي الحلقة المفرغة التي ستسمح لنا بحل هذه الإشكالية وليس الهروب من مدخلات القطاع العام، بل البحث في مخرجاته التي لا تتموضع بشكل صحيح،وإعادة هذه المخرجات إلى وضعها الصحيح هو الطريق الوحيد أمامنا من أجل النمو والتنمية، لأن الظرف السياسي الملموس لا يسمح بالمراهنة على الموارد الخارجية كما يعتقد البعض، في حين أن الرأسمال الخليجي يتجه لشراء الأراضي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي ارتفاعاً كبيراً.

كما انتقد الدكتور جميل فكرة الدردري حول أن الاقتصاد السوري قوي ومتين ومستقر، لأنه لا يكفي المؤشرات المالية للدلالة حول الموضوع ،مشيراً إلى وجود خلل بنيوي في الاقتصاد السوري من خلال العلاقة المختلة بين الأجور والأرباح من جهة (٢٥-٧٥٪)، وبين التراكم والاستهلاك من جهة ثانية (١٥-٨٥٪)، وبين الكتلة النقدية والكتلة السلعية من جهة ثالثة، وهذا ما لمسناه بوضوح عندما حدثت أول هزة في السوق.

وحول ارتفاع الدخل أوضح الدكتور جميل، بأن ذلك لم يترافق مع ارتفاع في مستوى المعيشة، لأن مستوى المعيشة هو علاقة الدخل بالأسعار، وبما أن وتيرة نمو الأسعار كانت أعلى من وتيرة نمو الدخل، فإن ما حدث في الشهر الأخير كان في الحقيقة انخفاضاً لمستوى المعيشة المطلق مع ارتفاع نسبي في الأجور، علماً أن حل مشكلة الأجور لا يجب أن تتم من خلال رفع الأسعار، لأن ذلك أدى تاريخياً إلى خفض ا لقيمة الفعلية للأجور عملياً، بل يجب البحث عن مصادر تمويل حقيقية لرفع الأجور، وهذا لا يتم عملياً إلا بإعادة النظر في العلاقة المختلة بين الأجور والأرباح.

وأضاف الدكتور جميل: «إذا كانت الخطة العاشرة هي بداية الانتقال من اقتصاد إلى آخر مختلف كما يقولون، فإن المرحلة الانتقالية هي من أكثر المراحل حرجا وهي إما أن تسمح بالتقدم نحو الأمام، أو تؤدي إلى انهيار شامل، وهذا يتوقف على عوامل عديدة أهمها مدى التخطيط الصحيح والإمكانات المتاحة وظروف سياسية وإقليمية وعالمية مساعدة، وهي إما أن تؤدي إلى النمو أو إلى الإنهيار كما حدث في عدة بلدان».

❖ د. نجمة: إعادة توزيع الدخل القومي هو الشرط الأساسي لنجاح الخطة

الدكتور الياس نجمة اختلف مع الدردري حول التوصيف الذي أورده بشأن الاقتصاد السوري، مشيراً بأنه كان لدينا تخفيض، ولم يكن لدينا اقتصاد مخفض مثلما لم يكن في يوم من الأيام اقتصاداً اشتراكياً أو رأسمالياً، بل كان لدينا اقتصاد متخلف جاءت رياح الإيديولوجية لتقذفه نحو اليسار تارة ونحو اليمين تارة أخرى، وفي كلا الحالتين حافظ على بنيته الحقيقية على أنه اقتصاد متخلف.

وحول اقتصاد السوق الاجتماعي أوضح د. نجمة بأنه الاقتصاد الذي يتيح على الصعيد التطبيقي المبادرة الفردية والمنافسة وقانون العرض والطلب، وأن يعطي كل الحقوق للأفراد في القيام بالنشاط الاقتصادي، ولكن دون إهمال حقوق المجتمع، ومن هنا كان ذلك يستدعي أن يتيح اقتصاد السوق الاجتماعي الآليات القائمة على المنافسة الحرة والعرض والطلب، وفي نفس الوقت يجب أن تكون هناك آليات تتيح صيانة حقوق المجتمع بما يتصل بالرعاية الصحية والتعليم التي لا يمكن أن تخضع لا في إنتاجها أو في وسائل إيصالها إلى منطق الربحية أو العرض والطلب.

وتسائل الدكتور نجمة حول إذا كانت كلفة الخطة المقدرة بـ(١٨٠٠) مليار دولار، ستأخذ بعين الاعتبار النقود الرخيصة أو الغالية؟ أي هل سيتم اعتماد أسلوب الفوائد المرتفعة أثناء فترة الخطة؟ وهو ما سيؤدي إلى زيادة كلفة النقود، أم سيتم اتباع سياسة النقود الرخيصة أي أسعار فوائد مخفضة، لأننا أمام التناقضات الكثيرة التي يلجأ إليها المصرف المركزي في تخفيض معدلات الفائدة ثم رفعها إلى مستويات خيالية، أصبحنا أمام فوضى نقدية كبيرة أدت فعلاً إلى غياب رؤية حقيقية حول التكاليف النقدية التي سيتم بواسطتها تنفيذ الخطة.

ومن جهة أخرى هل سيتم تنفيذ الخطة بأسعار طاقة رخيصة كما في الجزائر ومصر، أما بأسعار الطاقة المرتفعة؟ وأشار الدكتور نجمة أن مقارنة أسعار المشتقات النفطية (الماوزت، البنزين) بأسعار الدول المجاورة هي تزييف وتمويه للحقائق، لأن الأردن وتركيا لا تنتجان النفط، في حين أن لدينا إنتاج نفطي، وبالتالي فالسياسة التي تتبع في تسعير مشتقات البترول بالنسبة للدول التي تنتج النفط تختلف عن سياسة تسعير المشتقات في البلدان الغير المنتجة للنفط، وإذا كنا في سورية نقوم باستيراد الماوزت، فإننا نقوم أيضاً بتصدير النفط الخام، والفرق بين سعر النفط الخام وسعر الماوزت المستورد هو ليس بأكثر من (٢٠٠) مليون دولار سنورياً، وليس مئات المليارات كما يقولون.

وأضاف الدكتور نجمة أنه في حال استمرار اشتعال الأسعار كما يجري حالياً بعد قانون تشجيع المضاربات العقارية الذي صدر مؤخراً وإذا ما اشتعلت الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل فإن زيادات التضخم لن تكون الفرق بين الرقم الواحد بل برقمين، وعلى هذا الأساس وبناءاً على أنه معدل التضخم يتجاوز (١٠٪) فستصبح تكاليف الخطة معقدة، وبالتالي هل سيعاد النظر بها جملة وتفصيلاً ليصبح (١٨٥٥) مليار مثلاً (٣٦٥٠٠) مليار؟ ومن أين ستأتي الموارد لذلك؟

وقال د. نجمة أن مسألة إعادة توزيع الدخل القومي هي الحجر الأساسي في نجاح هذه الخطة أو أي خطة أخرى، لأن سوء توزيع الدخل القومي بالشكل الذي يحدث حالياً أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لدى فئات عريضة، وهذا ما سيؤدي إلى الركود الاقتصادي، كما أن زيادة الدخول المرتفعة لدى بعض الفئات سيؤدي إلى ركود تضخمي من خلال السياسات المتبعة منذ عدة سنوات، ونخشى أن نستمر فيها لسنوات مقبلة.

❖ غسان القلاع : يجب أن تكون الخطة جزءاً من برنامج للإصلاح الاقتصادي

الأستاذ غسان القلاع نائب رئيس غرفة التجارة أشار إلى أن الوسط الاقتصادي لم يتوصل إلى تعريف متفق عليه حول اقتصاد السوق الاجتماعي، موضحاً أن الفشل في الخطط الخمسية السابقة وعدم إقرار أغلبها منعنا من معرفة مواقع التعثر أو النجاح، مضيفاً أن العرض الذي تقدم به نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية لم يوضح أسباب تدني مستوى دخل الفرد في سورية وانحسار الطبقة الوسطى التي تشكل الحامل الرئيسي في المجتمع السوري ،مع ما رافق ذلك من ظهور فئات جديدة في الوسط التجاري والصناعي لم تكن معروفة سابقاً، واستحوذت على جزء كبير من النشاط الاقتصادي خلافاً لقواعد العملية الاقتصادية في أي نظام اقتصادي.

وأضاف القلاع أن الخطة العاشرة يجب أن تكون مقنعة للمواطن لجهة رفع دخله من متدنٍ إلى عال، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بتوزيع عادل للثروة لأن المشكلة الكبرى التي تعاني منها في سورية هي سوء توزيع الدخل، فالفقراء يزدادون فقراً، والأغنياء يزدادون غنى، مشيراً إلى أن الخطة الخمسية العاشرة ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الاقتصادي معلن يحدد الخطوات التي سينتقل من خلالها الاقتصاد السوري في ظل عنوان اقتصاد السوق الاجتماعي.

وقال القلاع: إذا كان القطاع الخاص هو جزء مستهدف بالخطة العاشرة، فأتمنى أن تكون البيئة التحتية اللازمة متكاملة، أي أنها ليست إنشاءات فقط، بل يجب أن تشمل القوانين والأنظمة ومتطلبات عمل القطاع الخاص مثل ضرورة الإسراع في إصدار قانون التجارة، وقانون آخر للشركات، إذ لا يمكن أن نطور اقتصادنا بدون قانون شركات متطور،لزج كافة المدخرات الوطنية فيها .

وأشار القلاع أن قرار السماح باستيراد الألبسة يعاني من ثغرات كثيرة، ونطالب بعدم السماح باستيراد الألبسة إلا بعد أن تكون كافة الرسوم على مستوردات المواد الأولية مساوياً للصفر، وإزالة كافة الأعباء الناجمة عن القرارات الحكومية التي تواجه الإنتاج، فالسماح بالاستيراد لا يشكل دعماً للصناعة السورية أمام منافسة الشركات العربية القائمة.

❖ د.امطانيوس حبيب: لا اقتصاد سوق فعال بدون اقتصاد سوق اجتماعي

الدكتور امطانيوس حبيب وزير النفط الأسبق، أشار إلى ضرورة مراعاة الحكومة للجانب الاجتماعي، بحيث يكون في خدمة الاقتصادي، وأن يكون الاقتصادي بخدمة الاجتماعي، لكن المشكلة أننا كنا في اقتصاد اجتماعي مثل قوموي أو اقتصادوي، مضيفاً أنه لا يوجد اقتصاد سوق فعال بدون اقتصاد سوق اجتماعي، لأن التنمية لا يمكن أن تتطور على قاعدة ذاتية إلا إذا روعي فيها توزيع الناتج بما يتوافق مع مراعاة الضعفاء، لأن التنمية في أحد بنودها هي التوزيع العادل لمن يساهم في خلق النمو، وغير ذلك سيعكس نمو ظاهري سيقف عند حد كما حصل في سورية سابقاً.

وأشار الدكتور حبيب إلى ضرورة عدم التفريق بين قطاع خاص وقطاع عام، واعتماد مبدأ «اقتصاد وطني» وأن يكون ما يبنى على أرض سورية ملكاً لكل السوريين، موضحاً أن حصة العمل في الناتج للدول المتقدمة يفوق ٧٠٪، بينما في سورية وحسب إحصائيات هيئة تخطيط الدولة فإنها (٤١٪). وفي دراسات أجريتها تبين أن حصة العامل من الناتج بشكل دقيق يتراوح بين ٤٠-٦٠٪ آخذين بعين الاعتبار أجرة رب العمل ثم حصة رب العمل كمنظم غير حصة صاحب المشروع، وبهذه المعطيات فنحن نخالف محددات النمو بما يعرقل النمو الاقتصادي عندنا .

وعقب حبيب حول فكرة المرصد الاقتصادي التي طرحها الدردري مشيراً بأنه لا يثق بالتقارير الصادرة عن المسؤولين، موضحاً ضرورة وضع الخطة العاشرة على الإنترنت حتى يتسنى للاقتصاديين الإطلاع عليها ومناقشتها .

تعليمات وقرارات مخالفة للأهداف؟!

السيدة هناء اوضحت أنه إذا كانت الخطة قد اعتمدت فنياً على النموذج الرياضي، واحتوت من أجل ذلك على (٨٠٠) متغير، دون معرفة حقيقية وصحة هذه الأرقام، فالخوف أن يؤدي رقم خاطىء إلى إعطاء نتيجة معاكسة للخطة كلها، وأن يكون المخمل الأزرق الذي وعدنا به أن لا يأتي بمواسم الزيتون، فكثيراً ما نسمع عن تخفيض ثمن العقارات، لكن إجراءات الحكومة تأتي لترفع أسعار العقارات، وذات الشيء بالنسبة للمدارس الأهلية التي رفعت كلفتها، في حين يتم الحديث عن تخفيض التكاليف، فكيف يمكن أن تكون التعليمات والقرارات مخالفة للأهداف؟!

عدنان درويش: حكومة تعمل ضد منتجي بلدها لا يمكن أن تساهم في التنمية والتطوير

الأستاذ عدنان درويش عضو اتحاد الحرفيين قال إن (٧٥٪) من الحرفيين مديونين بسبب السياسات الحكومية الغير عقلانية والتي كانت آخرها القرار (٢٣٠٣) الذي سمح بموجبه استيراد الألبسة والجلديات من الخارج بدل أن تبحث الحكومة عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج الحرفي، مشيراً إلى أن القرار المذكور سيلغي ١٢٠ ألف منشأة صناعية وحرفية تعمل بالأنسجة والصباغ والجلديات والأحذية.

وأضاف الأستاذ درويش بأن حكومة تعمل ضد منتجي بلدها لا يمكن لها أن تساهم في التنمية والتطوير، حيث تشير الإحصاءات أن النمو تراجع بمعدل ٤٪ نتيجة الممارسات الحكومية الحالية، مطالباً في الوقت ذاته بإلغاء القرار (٢٣٠٣) أو إلغاء جميع القرارات المجحفة بحق الشعب مثل قرار رفع الأسمنت ٥٠٪، فكيف تتحدث الحكومة عن تخفيض سعر السكن، وفي الوقت نفسه تقوم بإصدار قرار برفع أسعار العقارات ٥٠٪.؟

وأشار الأستاذ درويش إلى أن مجالس الإدارة حاصرت القطاع العام حتى تعطي للحكومة مبررات ببيعه، وإذا كانت الحكومة تتذرع بنقص في الموارد لتوسيع القطاع العام، فلتبحث عنها في جيوب من نهب أموال البلد وهربها إلى الخارج حتى وصلت إلى (٨٥) مليار دولار.

■ **متابعة وتصوير: بعثة قاسيون الصحفية**

مؤسسة الطيران العربية السورية.. والهوب هوب!!

رغم كل قيل وما يقال عن تخلف مؤسسة الطيران العربية السورية، إلا أن الكثير من السوريين وغير السوريين ما يزالون يفضلونها عن سواها لأسباب متعددة، منها، أو لنقل أهمها، أنها ما تزال بالنسبة لهم، وهذا حق، الأكثر أمناً والأقل تكلفة، وعدا ذلك فحدث ولا حرج، فلا احترام للمواعيد، ولا ضمانات للركاب، ولا خدمات معقولة أو مقبولة، ولا تقاليد أو أعراف يجري تبنيها أو تطويرها... واليكم هذا المثال:

في يوم الجمعة ٢٠٠٦/٢/١٠، تفاجأ عدد ممن ينوون المغادرة إلى الكويت على متن الطائرة التابعة لمؤسسة الطيران العربية السورية في الرحلة رقم (٣٤١)، بعدم توفر أو بقاء مقاعد لهم على الرغم من أن حجزهم نظامي ومثبت ومدفوع القيمة منذ عدة أيام، وبعضهم من أسبوعين!!!

هؤلاء المنحوسون فوجئوا بأحدهم يبتسم لهم ابتسامة صفراء ويقول: (بنعتزر منكم.. ما بقي محلات)!!

هكذا إذن، ما بقي محلات؟؟.. أهو باص «هوب هوب» أم صالة سينما أم سرفيس على خط الحجر الأسود؟؟ طبعاً المسؤول المحترم الذي زف لهم تلك البشارة وقته ثمين لا يضيعه في التفكير بهذه الأسئلة السخيفة!

الخطير في الأمر أن بعض هؤلاء المسافرين الذين تم قسرياً تعطيل وتأخير سفرهم، ملتزمون بعقود عمل صارمة وكل تأخير قد يجر عليهم نتائج قد تكون بغاية القسوة من الناحيتين المادية والمعنوية، فمنهم المعلمة والعامل والموظف، وفي الكويت لهذه المسائل – أي احترام مواعيد العمل –أهمية أخلاقية واقتصادية، وليس كما هو الحال عندنا، ولكن مؤسسة الطيران ربما لا يعنيها كل ذلك، وتريد تعميم سيئات بلدنا على العالم..

المسؤولون في مؤسسة الطيران أكدوا أن حجز مقاعد زيادة على سعة وطاقة الطائرة أمر شائع عالمياً، ولكنهم تناسوا أن ذلك يتم (عالمياً) ضمن ضوابط محددة، حيث يأخذ الحاجزون المصنفون ضمن لائحة الاحتياط مقاعد الأصلاء المعتذرين أو المتخلفين في ربع الساعة الأخير، ولا يجري، كما جرى في مؤسستنا الوطنية، جزافاً على مبدأ الخيار والفقوس، حيث يخرج من حجز وثبت حجزه وحضر مبكراً إلى المطار من المولد بلا حمّص...

طبعاً هناك أسئلة كثيرة وكبيرة حول أداء مؤسسة الطيران العربية السورية، ولكن أن تصل بها الأمور إلى هذا الحد فالمسألة أصبحت بحاجة لفتح الملفات!؟ ■■

بولمان..؟؟

يزداد يوماً بعد يوم تردي أوضاع شركات النقل الخاصة (البولمان) من جميع النواحي، فمعظم الأسطول العامل في مجال النقل بين المحافظات قد بلي واهتلك، وأصبحت النسبة العظمى من الحافلات قديمة ومهترئة، ولا تتميز بشيء عن الباصات المصنفة كدرجة ثانية تحت اسم (حافلات محدثة).

هذا الكلام يطال معظم الحافلات على اختلاف الشركات التابعة لها، مع استثناءات بسيطة تكاد لا تذكر، فبمجرد أن يصعد المسافر إلى متن الحافلة (الحديثة) ذات الأجر المرتفع يكتشف أنها لا تختلف كثيراً عن سواها من واسطات النقل الرخيصة، فلا المقاعد سليمة أو مريحة، ولا المكيف موجود، ولا سلة المهملات في مكانها.. ولا وعود الضيافة المنوه عنها في البطاقة متوفرة.. أرقام المقاعد باهتة وغير واضحة، وربما لا أثر لها.. الستائر وسخة وبالية أو غير موجودة أصلاً.. الفوضى سيدة المكان.. هذا يريد القيام بمناقلة لأنه اكتشف أن الشركة اختارت له مكاناً في أول الحافلة ووضعت زوجته في آخرها.. وآخر يريد الهروب إلى مقعد لا تطاله أشعة الشمس الحارقة لأن الستائر شفافة.. وثالث وجد أن شخصاً آخر يحمل بطاقة برقم المقعد ذاته ويجلس في مكانه، ورابع وخامس إلخ..

من جهة أخرى، وربما هذا هو الأهم، فجميع هذه الشركات دون استثناء لا تلتزم بحدود السرعة أو بتدابير السلامة ولا بمواعيد الانطلاق والوصول والاستراحات، كما أنها تتوقف عدة مرات على الطريق إما لإنزال راكب أو لتفقد المحرك أو لأسباب أخرى لا يعرفها أحد؟!

وسوى هذا وذاك، فإن أماكن الاستراحات المتعاقدة مع شركات النقل أسعارها مرتفعة جداً وخدماتها سيئة من جميع النواحي، ولا يتوفر فيها الحد الأدنى من النظافة أو حسن المعاملة أو جودة السلعة، وأي حركة أو سكنة فيها بثمن...

كل ذلك والرقابة غائبة وغير مبالية.. الحوادث تتكرر، والناس يسقطون بين قتلى وجرحى.. والفوضى تتفاقم وتصبح قانوناً يحكم كل شيء، وما من أحد يهتم أو يقوم بخطوات ملموسة لتحسين واقع النقل.. لاوزارة النقل ولا الداخلية ولا مجالس المحافظات ولا حتى نقابات العمال. فإلى متى يستمر هذا التردي في واحد من أهم القطاعات الخدمية، خاصة وأنه ذو أهمية اقتصادية وسياحية كبيرة؟؟ ■■

وزارة العدل ينقصها العدل في دير الزور!

في الزيارة الأخيرة للسيد وزير العدل لمحافظة دير الزور واجتماعه مع القضاة، تم وضع الوزير بصورة المعاناة التي يعانيها السادة القضاة، كما تركز الحديث حول النقص الحاصل في عدد القضاة، وبعد أن أكد السيد الوزير على ضرورة الإسراع في إنجاز كافة الدعاوى وإنهائها قدم السيد النائب العام في المحافظة شرحاً واضحاً وصريحاً مؤكداً:

إنه في الثمانينات كان عدد قضاة الصلح ثلاثة قضاة، أما الآن فلا يوجد سوى قاض واحد!! وكان هناك أربع غرف قضائية والآن اثنتان فقط، أما محكمة الاستئناف والتي تنظر بالدعاوى الجمركية والحيازة والمبالغ والشؤون التنفيذية، فحدث ولا حرج، وفي حال غياب أي قاض لظرف ما كان يوجد كبديل عنه مستشار مؤازر يتولى تسيير أمور المواطنين، وأصبحنا اليوم بلا مؤازر، ومن المعروف أن محكمة الاستئناف مؤلفة من الرئيس ومستشارين.

بالنسبة للجنح، أحد المستشارين هو نفسه قاضي إحالة لجميع أنحاء المحافظة، وهو من القضاة القديرين مثله مثل بقية زملائه، وقد طالب هذا القاضي السيد الوزير بأن يكون مفرغاً لواحدة من المهام التي يقوم بها حالياً، وهذا الأمر ينطبق على قضاة التحقيق، فقد كانوا اثنين، واليوم يوجد قاضٍ واحد فقط، فالمتهم يبقى أسبوعاً أو أكثر موقوفاً في القصر العدلي على أقل تقدير بانتظار تقديمه أمام القاضي، وكثيرة هي الحالات التي يكون بها هذا الموقوف بريئاً، علماً أن ثلاثة قضاة أحيلوا إلى التقاعد وثلاثة تم عزلهم مما زاد الطين بلة.

أمام هذا الواقع المرير وعد السيد الوزير بأن يستثني محافظة دير الزور من عدد القضاة المقرر، وكذلك يستثني المتقدمين للمعهد القضائي من العدد المطلوب لسد النقص الحاصل، لكن على ما يبدو حتى الآن، فإن هذا الكلام مجرد وعود وحقن مخدرة.

ما هو قائم في مركز المحافظة هو نفسه حاصل في البوكمال، مع فارق واحد بأن هناك عدداً ليس بالقليل ممن هم على ملاك القصر العدلي بالبوكمال ويداومون في دير الزور نتيجة المحسوبية والواسطة، وفي هذه الحالة فقد حُرم شباب المدينة من العمل والتوظيف، أما النقص الحاصل في عدد القضاة فهناك مثلاً قاض واحد يعمل قاضي بداية ورئيس تنفيذ وبداية جزاء وبداية مدنية، ناهيك عن عدم وجود محكمة استئناف!!

وأخيراً هناك نقص حاد في عدد المستخدمين، وعلى حد قول أحد القضاة نحن نقوم مقام ثلاثة قضاة ونعمل عند مستخدم!!

أما المعاناة الأخرى فتتمثل في عدم توفر طابع اللصيقة، علماً أن هذا الطابع أساساً غير قانوني وغير دستوري، والغاية منه ومن استيفاء قيمته لغاية تحصيل المبالغ التي صرفت لزيادة رواتب القضاة، وهذا واجب على الدولة، ولكن شرط أن تكون بغير هذه الطريقة.

أمام هذا الواقع المؤلم نقدم بطاقة شكر للسادة القضاة لما يبذلونه من جهد لتسيير أمور المواطنين، وخاصة قضاة مدينة البوكمال المتميزين بالنزاهة ودقة العمل.

■ **تحسين الجهجاه**
البوكمال

في كهرباء دير الزور نكشف المستور

ما قام به السيد مدير عام شركة كهرباء دير الزور مؤخراً يضع العشرات من علامات الاستفهام حول عدد من القضايا..

فعندما أقدم السيد المدير العام الأستاذ خالد العساف على تركيب محطتي تحويل في منطقة أبو خشب دون أية معاملة رسمية تذكر ولتجمع سكاني صغير يقطن فيه أحد المنتقدين، وبشكل مجاني، لربما كان السيد المدير العام قد حصل على وعود وإغراءات نجهلها؟!

السيد المحافظ علم بالأمر واستدعى مدير عام شركة الكهرباء، ولا نعرف ما هي الإجراءات التي اتخذت بحقه، وما يزيد في الأمر استهتاراً قيام مدير عام شركة الكهرباء بتحويل، بل بإرجاع مبلغ سبعين مليون ليرة سورية لوزارة الكهرباء والمتبقية من موازنة عام (٢٠٠٥)، فهل تخصص الحكومة مبالغ فائضة عن احتياجات المديريات والدوائر كي يعود قسم منها للوزارات، أم أن هذا يُعد تقاعساً عن العمل وعدم إنجاز للخطة؟؟

فشبكة الكهرباء قديمة جداً ولا يكاد يوجد بيت أو محل إلا ويوجد فيه منظم للتيار الكهربائي نتيجة الضعف الحاصل في هذا التيار، ولو ضخت هذه المبالغ في السوق لكان لها تأثير إيجابي على الكثير من الشرائح الاجتماعية، ولتحركت السوق نوعاً ما.

كان يجب على السيد مدير عام شركة كهرباء دير الزور أن يتصرف بحكمة وعقلانية، وأن ينفذ بهذا المبلغ شيئاً ما يخدم كهرباء المحافظة.

أما فيما يتعلق ببعض المشاكل الأخرى في قطاع الكهرباء، فإنها لطامة كبرى أن مادة المازوت المخصصة لتدفئة العمال والموظفين قد تأخر صرفها، ونحن على أبواب فصل الربيع.

أما مسابقة (٢٠٠٤) المعلن عنها لتوظيف عدد من الموظفين في شركة الكهرباء، وبعد توقيع نتائجها من السيد الوزير السابق لم تنفذ إلا بعد سبعة أشهر تقريباً. أليس هذا من العجائب؟؟

إن الإدارة فن ومثابرة خبرة وجرأة. نحن لا نطعن بأحد لكن يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ **تحسين عبد الحميد**
دير الزور

حزام المدينة.....!

منذ سنوات،عندما كنت طالبا في سنوات الدراسة الأولى ، جرى حديث عن قيام الجهات المعنية بتطويق مدينة القامشلي بحزام، ولا أعرف لم أنني وعلى ضوء ما تكوّن لدي آنذاك من مفاهيم صرت أنفر من كلمة «حزام»... ربما أن ذلك كان يعود لاعتبارات عديدة، أولها المعاني السيئة لكلمة الحزام في منطقة الجزيرة، انطلاقا من بعض الممارسات تجاه الكرد ،ثم إنّ كلمة الحزام تعني الطوق أو الزّنار، وهو ما كنت أنفر منه، لان الطفل بطبيعته يتوق إلى العوالم الرحبة، وإن كل طوق من حوله يضيق عليه المجال...!

بل ربما ان السبب المباشر لنفوري«كما أخمن الآن» من هذه الكلمة بعيداً عن خلفية مدلولها السابق، هو معرفتي بالمصير الذي ينتظر مئات الأسر الفقيرة التي تعيش ضمن «حزام الفقر» حيث تم هدم بيوت عدد كبير من الناس وتشريد أسرهم في أحد الشتاءات الباردة، ووضع كل من وما في داخلها تحت رحمة الطبيعة أياماً طويلة جداً في صورة أقشعر لها وأنا أتذكرها الآن، دون أن يتم تأمين «سقف بيت بديل»، كما تم إقرار ذلك منذ عقود في البرلمان السوري، وهو ما جعل الكثير من هذه الأسر تتنكب، وقد ودعنا زملاء لنا في المدرسة، لينتقلوا إلى مدارس أخرى بعيدة، تاركين في قلوبنا ألما حين نتذكرهم، حيث قطنوا في أحياء جديدة أشبه بأحياء الصفيح التي وردت في الروايات التي كنت أقرؤها، أو التي رأيتها في بعض الأفلام العالمية أو العربية.. أولئك الفقراء المنكوبون لم يعطوا إمكانات بناء بيوت بديلة عن تلك التي بنوها خلال سنوات طويلة جدا، فسكنوا بيوتاً لا يتوفر فيها الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة، في أحياء طينية يستحيل الوصول إليها طوال أيام الشتاء، وراحوا يعيشون شبه منقطعين عن المدينة، حيث لا مواصلات جيدة أو معقولة، ولا خطوط هاتفية عاجلة، ولا أي شيء من ضرورات الحياة اليومية !..

ثم ما حدث بعد ذلك هو أنه بعد سنوات تم إنجاز حزام المدينة، ووجدت فيه ملمحاً حضارياً للمدينة، ولكن هذه البيوت المرمية على أطرافه ظلت تخبئ في داخلها أسراراً، وإن كانت ملامحها تفصح أصلاً عما بها، وإلى الآن لم يتم تقديم يد العون لقاطنيها بالشكل المطلوب، كما يحدث في المدن الكبيرة التي يمنح معظم ساكنيها القروض العقارية للسكن في بيوت نظيفة مريحة.

مؤكد أنني لا أستطيع في عجالة كهذه إعطاء أولئك المتضررين حقهم، ومن يريد من مسؤولينا أن يعرف تفاصيل حياتهم، فإنني أدعوهم ليتركوا مكاتبهم الفارهة ويعيشوا يوماً واحداً بينهم في أحد أيام شتائنا الجزراوي البارد ليروا بعضاً من معاناتهم مباشرة.

■ **فائق اليوسف**

دردشات

مساء الخير

– بل قل صباح الخير، اجلس، زيارتك في هذا الليل المتأخر أقلقتني، عسى الأمر خيراً؟

– أنت الذي تسبب في قلقي، لقد جفاني النوم وأن أقلب الرأي والفكر، في التسمية الجديدة التي أطلقتها على الأنظمة القمعية، دون أن أصل إلى حل لها.

– أية تسمية تقصد؟

– بالأمس ذكرت (أنظمة القمع الديمقراطي) فكيف يمكن لهذين النقيضين أن يتآلفا في تسمية واحدة.

– اسمع إذن، منذ أكثر من ربع قرن، لم يعد بإمكان الأنظمة القمعية أن تمارس دكتاتورية مكشوفة، على غرار فرانكو وبينوشيت وسوهارتو، لأنها ستتعرض لغضبة شعوب العالم، ومضايقاتها واحتجاجاتها، ومن أجل تجنب ذلك تلجأ إلى تغطية مخالبها الدموية بقفازات مخملية.

– أخي . . . خذني على قدر وعيي وفسر لي عملياً، كيف يمكن التزاوج بين شيطان وملاك؟

– طيب، خذ مثلاً دساتير الأنظمة القمعية، تجد طابعها الغالب ديمقراطياً يكفل حرية الرأي والعقيدة وسائر حقوق الإنسان، ولكنها معطلة مشلولة بفرض قانوني الطوارئ والأحكام العرفية وذيولهما.

– وضح لي أكثر . . .

– إن هذين القانونين، يزودان المسؤولين الكبار وأجهزتهم الأمنية بصلاحيات استثنائية واسعة، يتحكمون بواسطتها برقاب الشعب حسب هواهم ومصالحهم، فيعتقلون من يشاؤون، ويعرضونهم للتعذيب، يزجونهم في غياهب السجون سنة، سنوات، عشرات . . . هم يقدرونها، وأهالي المعتقلين لايعرفون شيئاً عن مصيرهم، ونتيجة ضعف وانعدام الرقابة، يعم الفساد في مختلف فصائل الدولة ويتكرس قاعدة عامة، يبيح لكبار المسؤولين وأزلامهم، نهب خزينة الدولة والقطاع العام، وابتزاز الشعب، ويصبحون أصحاب قصور ومزارع ومشاريع، ومن أجل المحافظة على مواقعهم يعمدون إلى كتم أنفاس الشعب ومراقبة تحركاته ببث العيون ودسهم في كل تجمع وتنظيم، نقابي ورياضي، وجمعيات وأحياء، بتعيين المخاتير من قبلهم، ويربطون كل توظيف وبحث عن وظيفة وعمل بموافقات أمنية.

– وأين القضاء؟

– هذا أيضاً ينخره الفساد، ويفقد استقلاليته وتصبح أحكامه خاضعة لأوامر المتنفذين، أو الانطلاق من مبدأ: الحق لمن يدفع أكثر.

– والبرلمانات ودورها؟

– إنها في هذه الدول، تتحول من مراقب ومحاسب لسياسة الحكومة إلى تابع لها (معهم معهم، عليهم عليهم) لأن أغلبية أعضائها مدينون للسلطة بنجاحهم، في انتخابات معروفة نتائجها قبل إجرائها.

– وماذا عن الأحزاب ومبادئها وبرامجها؟

– أحزاب المعارضة وصحفها غير مرخصة فيها، أما الأخرى فقد أصبحت أبواقاً تمجد كل خطوة تصدر عن السلطة، لقاء ماتناله من مناصب ومكاسب وامتيازات، فخلفت بذلك مبادئها وبرامجها ووعودها للشعب وراءها، وباتت جزءاً من السلطة.

– وحول النقابات والمنظمات الشعبية؟

– يتدخل الأمن في انتخابات هيئاتها من أدناها إلى أعلاها، وتتحول بالامتيازات التي اقتنصتها إلى طبقة فوق طبقة العمال، وتتكلم باسمهم، ولاتنفذ إرادتهم وكما تفعل السلطة مع النقابات، تقوم به مع جميع المنظمات الشعبية والنوادي واللجان الطلابية والنسائية . . إلخ. وهكذا ترى أن هذه الأنظمة هي ديمقراطية شكلاً وقمعية مضموناً، هل اقتنعت الآن؟

– يبقى لدي سؤال: هل ذكرت لي أسماء الدول التي تنطبق عليها هذه المواصفات؟.

– إلى هنا و(بس)، سؤالك عدائي، أتريد أن تورطنا؟

■ **عبدي عابد**

يا عيب الشوم

دعا السيد مأمون الحلاق صاحب جامعة المأمون يوم الاثنين ١٣ -٢-٢٠٠٦ عدداً من الصحفيين الرسميين والمقربين من المتنفذين، وممثلي صحف أحزاب الجبهة الوطنية لحضور مؤتمر صحفي شكلي له، مستبعداً أقدم الكتاب والصحفيين المعروفين في المحافظة.

حاول الحلاق في المؤتمر تجميل صورة جامعته التي بات الجميع يعرف مدى استفحال الفساد التعليمي فيها، ناهيك عن ظهور أنواع للرشوة وسرقة الطلاب بطرق جديدة يخاف الطلبة الإعلان عنها خوفاً من الانتقام....!

المهم أنه في نهاية المؤتمر، طلب السيد المأمون (بطريقة مخجلة تدعو للأسف والحزن) من الصحفيين إظهار بطاقاتهم الصحفية، حيث تم التدقيق فيها، ليمنح كلاً منهم بعد ذلك مبلغ ٣٠٠٠ ل.س بالإضافة إلى حقيبة عليها شعار جامعته المزعومة، وذلك لوجه الله تعالى..

وللتذكير، فإن جامعة المأمون هي أول جامعة أقيمت في القامشلي بتواطؤ مع بعض كبار المسؤولين في سورية، لقطع الطريق أمام بناء جامعة حكومية في هذه المدينة البائسة.

لا يسألن أحدكم لماذا وكيف وما هو الثمن؟ مفهوم!!! ■■

امتحان أم يوم قيامة!!

قد يدهشكم ما سيرد في هذه المادة، ولكن ثقوا أن هذه القصة جرت أحداثها في السنة السادسة من القرن الحادي والعشرين.

ففي يوم ٢٠٠٦\٢\٦م كان طلاب كلية التربية – قسم رياض الأطفال في التعليم المفتوح على موعد مع تقديم مادة ((قراءات أجنبية - سنة أولى)) وهي باللغة الإنكليزية. دخل الطلاب إلى قاعات امتحاناتهم في كلية الشريعة حسب جداول الأرقام وبعد لأيٍ تعرّف كل منهم إلى قاعته.

ولم يكد الطلبة يبدؤون التقاط أنفاسهم للإجابة عن الأسئلة حتى تعالى صوت مطارق وفؤوس فوق رؤوسهم، ثمّ بدأت السقوف المتهالكة تمطرُ فوقهم غباراً وكلساً وإلخ ...! فكان الاقتراح في القاعات الثلاث التي حدثت فيها الأزمة أن يُنقل الطلبة إلى قاعة أخرى، ثمّ وإمعاناً في هدوء الأعصاب بدأ المراقبون بالصراخ والانفعال في وجه الطلاب ((طبعاً لتوفير جو امتحاني مثالي)):

(لا تتحركوا..لا تكلّموا بعضكم) وكأنّ هؤلاء مجرمون وليسوا طلبة جامعات.

ثمّ وبعد فترة ليست بالقصيرة اقتيد السجناء إلى غوانتانامو آخر ليُتموا امتحانهم، وبما أنّ العدّاد لم يُقفَل في هذه الفترة فقد كان الوقت ينزف على حسابهم، وجلسوا يُتمّون امتحانهم على مقاعد تشبه مقاعد المراكز الثقافية وعلى جانب كل كرسي (طبلية صغيرة) تستخدم عادة لكتابة الملاحظات أو تتسع لكأس من الشاي في أحسن الأحوال، وكان المطلوب وضع ورقة الإجابة والأسئلة والبطاقة الجامعية والهوية الشخصية بالإضافة لكل الحاجيّات الأخرى عليها.

وبما أن الكراسي منخفضة فقد كانت جلستها غير صحيّة ولما تذمّر الطلاب وحاول بعضهم تخفيف آلام الظهر كان الرد من (المربية المراقبة) في غاية العذوبة: (لا تلتفتوا – لا تظنوا أنفسكم في بيوتكم أو أنكم لا تزالون في فراشكم... أنتم في قاعة امتحان) مما زاد في توتر الطلاب، ولم يمض وقت طويل حتى فوجئ الطلاب بأن زمن الامتحان لم يبق منه إلا ربع ساعة ولم تُجدِ النداءات في تمديد فترة الامتحان التي هي من حق الطلاب المتَحنين، لأن الوقت أهدِر بين القاعات، وكان الردّ أن الوقت كان كافيا لزملائكم الذين أنهوا الامتحان وكأنّ المراقبة (الفاضلة) تناست أن الكثيرين من الطلاب (شلفوا الإجابة شلفاً) لأسباب عديدة قد يكون أهمها المعاملة (الحسنة) التي عوملوا بها في هذا اليوم السعيد!!.

فإذا كان هذا واقع الحال في جامعاتنا، فنحن نضع هذا الأمر برسم المعنيين إذا كان هناك معنيون مهتمون بواقع الجامعة وطلابها كي لا تتكسّر أحلام الطلبة بالفؤوس والمطارق آنفة الذكر.

■ **تمام هنيدي - قاسيون**

ماذا تقول يا صاحبي

حتى لا تتداخل الخطوط

❖ تجدر الإشارة - بداية - إلى أن حديثنا في زاويتنا الأخيرة قد فتح الباب واسعاً أمام مناقشة مفهوم «العقلية الوصائية»، تلك العقلية التي مازالت رهن الممارسة والتفعيل، على الرغم من كل ما طرأ ويطرأ من تغييرات وتطورات تركت و تترك آثارها الواضحة الكبيرة على واقع المجتمع وحياة الناس في ظل احتدام الصراع وتشكل الاصطفافات الجديدة التي أخذت ملامحها تتحدد شيئاً فشيئاً بين القوى السياسية و في ميدان العمل السياسي في الوطن.

❖❖ ما تقوله ليس بجديد، فكلنا يواكبه، وبخاصة في مجالات ظروفنا وواقعنا المعاش، حيث تستميت قوى الفساد والنهب جاهدة للحفاظ على «أماكنها» ممسكة سيف السلطة بيد، وباليد الثانية صنبور المال والغنيمة، متكيفة ومستفيدة من جو الأخطار الداهمة للمخططات العدوانية التي تهدد مصير الشعب والوطن، بل المنطقة بأسرها، ليستمر وجودها ويطول عمرها !!

❖ اتفق معك في بعض هذا الاستنتاج، وفي الوقت ذاته اختلف معك في تشخيص دور السلطة - مع إدراك الفروق بين السلطة والنظام ، وهنا مكمن الإشكالية، فالسلطة - برأيي - يحكمها هاجس الاستئثار بالحكم، فهو همها الأكبر وهدفها الأهم، وعليه تشد النواجذ والقبضات، وهذا ليس وليد الساعة، وإنما هو نتاج قانون الطوارىء واستمرار العمل بالأحكام العرفية، وبكلمة أوضح، هو آفة وجدت مناخها المناسب الملائم ففرخت بيوضها الفتاكة متحولة إلى الصفة الأمنية قبل أية صفة أخرى، تمارس القمع زارعة الرعب والخوف في قلوب الناس، كاتمة الأنفاس ليتحولوا إلى مهمشين مهشمين لا حول لهم ولا قوة، فتفرغ الساحة من العمل السياسي الشعبي ليستبدل بعمل سياسي مسبق الصنع موجه يعتمد شكل المراسم، حيث ترديد الشعارات المحنطة هو العنوان، والتصفيق المدوي هو المؤشر والمطلوب. ولست مبالغا إذا قلت إن «حشود المشاركين» في تلك المراسم كانت تؤدي الطقوس الاحتفالية بصورة تدعو إلى الأسى والرثاء والأسف.

❖❖ على الرغم من استيعابي لحقيقة ما تقول فلابد من بعض الأدلة على ذلك.

❖ سأسوق دليلاً من بعض الشواهد التي رسخت في ذهن ومخيلة الناس الذين عاشوها أو وصلتهم أخبارها - حينها- ومنها حكاية محافظ سابق لريف دمشق اشتهر بزهده وتقشفه، رعى يوماً الاحتفال بعيد الشجرة - رعاه بالعصا فعلاً - وساق المشاركين «الموظفين» ليتراكضوا أمامه هكذا جهاراً نهازا، وليس في هذا الخبر أية زيادة أو تزيد، علماً أن المحافظ كان زيوداً لا يخشى محاسبة أو مساءلة، وحتى لا تقاطعني وتقول : هذا من أحداث الماضي، وليس في الحاضر، سأسارع بالقول: إن هناك الكثيرين من الزيودين في العديد من مفاصل المجتمع ومواقع العمل والمسؤولية. وإن تلك العقلية الوصائية مازالت تفعل فعلها حسب كل ظرف وحالة وموضع بلون وشكل «يناسبه» ويتماشى معه!! وإذا كانت الأسطورة تتحدث عن علي بابا واحد، فإن حقيقة واقعنا الراهن تكشف الستار عن العديد من"العليان بابات"وغيرهم من أسماك القرش والحيتان.

❖❖ على هذا الأساس لابد إذن من المكاشفات الصريحة وتحديد الأسماء والمواقع - أي تسليط الأضواء على كبار الفاسدين والمفسدين، لمعرفة وإدراك ما يجري لنصل إلى تقييم صحيح ودقيق لواقع الأمور، ولوضع الحلول الناجعة كي نتخلص تماماً من هذه المعاناة المريرة، وحتى تعود للمواطنين مشاعر الاطمئنان والأمان والعافية، لتعود إليهم كرامتهم التي هي الأساس في كونهم مواطنين لا رعايا .

❖ نعم.. لا بد من تسليط الأضواء، حتى لا تختلط الأمور وتتداخل الخطوط، كتداخل خطوط السلطة بالمعارضة والمعارضة بالسلطة، وهذا يتطلب - أول ما يتطلب - العمل الجدي والنضال الفعلي لتتوضح معالم الاصطفاف والاستقطاب في خندقين اثنين لا ثالث لهما : خندق الشعب والوطن، والخندق المضاد حيث الفاسدون والناهبون ركائز الخارج، والخارج ذاته، وهنا ساحة المواجهة، ساحة المعركة الحقيقية. وكي يتحقق النصر للشعب وللوطن، تبذل الجهود الصادقة والسعي الحثيث الجاد ليلتئم مؤتمر وطني عام لا يستثني أحداً من أبناء الوطن، يدرس الواقع ويضع برنامج العمل لمجابهة الأخطار الخارجية والداخلية، وكي ينتصر الشعب والوطن على قوى الفساد والنهب والعمالة، وعلى حليفها الأكبر المتخندق على حدود الوطن، وفي ذلك وحده كل الكرامة للوطن والمواطن.ولا يتوهمن أحد ولا ينخدعن ب"الهدوء المخيم الآن، ففصول المخطط العدواني ستتلاحق سراعا ولن تتوقف إلا إذا هب في وجهها من يتصدى للجمها !!.

فماذا تقول يا صاحبي؟!

■ **محمد علي طه**

لماذا يا حكومة.. لماذا يا وزير المالية..

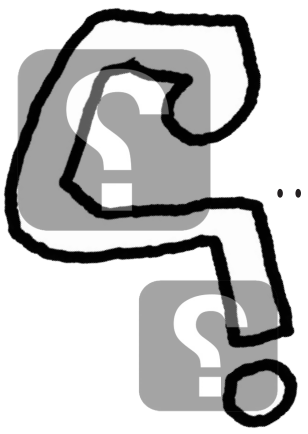

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ١٤ تاريخ٢٠٠٦/٢/١ المتعلق بزيادة الرواتب والأجور، أصدر وزير المالية بلاغاً عاماً يحمل الرقم ١٤/ب.ع تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢ حيث حرم كالعادة من سماهم البلاغ المتعاقدين بعقود استخدام من غير العرب السوريين ومن في حكمهم، من الاستفادة من هذه الزيادة.

نرى أن وزارة المالية تقوم بسحب التعليمات التنفيذية السابقة، وتعمل على تغيير أرقامها وتواريخها فقط، دون أن تكلف نفسها عناء إعادة النظر إليها بالرغم من تغيرات الظروف، وارتفاع أصوات ادعاء الإصلاح.

وهنا نسأل مع هؤلاء المحرومين: ألم يعانوا من ارتفاع أعباء المعيشة مثل بقية المواطنين وخاصة بعد ارتفاع أسعار«البنزين والاسمنت»؟ ألم يسمع السيد وزير المالية ما قاله السيد الرئيس بخصوص المجردين من الجنسيه في محافظة الحسكة: إنهم جزء من النسيج الاجتماعي السوري.

إن تشميل هؤلاء من أبناء محافظة الحسكه المجردين من الجنسية، وكذلك العاملين من أبناء الدول العربية الشقيقة بالزياده هو مطلب إنساني وحياتي قبل كل شيء، كما أنه يعزز الوحدة الوطنية.

جرت العادة، أنه بعد نهاية العام الذي يصدر فيه أي مرسوم «زيادة» أن يصدر رئيس الحكومة بلاغاً مقتبساً حرفياً من البلاغات السابقة، بأنه لايوجد ما يمنع من تعديل أجور هؤلاء المتعاقدين بعد انتهاء الأجل المحدد لعقودهم وفق قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم١٣٩٣ /لعام ١٩٨٧ الذي لايصلح للتطبيق على العاملين القائمين على رأس عملهم أثناء صدور المرسوم «الزيادة» بل محصور تطبيقه على المعينين حديثاً !!

■ **علي مظلوم**

حاصر حصارك

منذ عشرين عاماً ونيف، وحي الـ٨٦ بالمزة واقع تحت الحصار الذي لم يرفع عنه سوى أشهر قليلة، ليعود في الأيام الأولى من هذا الشهر (شباط) بشكل أشد وأعتى.

ففي اليوم الثاني بدأ الاشتباك بين قوى حفظ النظام ومجموعة من السكان، مما أدى إلى خسائر مادية مختلفة، منها حرق سيارة نجدة وسقوط عدد من الجرحى بين الطرفين.

هذا أول منجز من منجزات المحافظ الجديد حيث أمر بالحصار على هذا الحي بعد استلامه منصبه الجديد بأسبوع واحد، ويعرف القاصي والداني أن هذا الحصار تاريخياً هو جزء من الفساد القائم في البلاد، فما يميز الحي عن حزام المخالفات الجماعية بدمشق هو أن سكانه يشترون موادِ البناء بثلاثة أضعاف قيمتها الحقيقية، طبعاً فرق السعر هنا يذهب لجيوب المسؤولين عن الحصار وليس لخزينة الدولة، ولذلك فإن الحواجز الموجودة بمداخل الحي يسميها الأهالي بـ«حواجز الفساد»، أما بعرف السادة المحافظين المتعاقبين على دمشق فيسمى إصطلاحاً «تطبيقاً للقانون في ظل نهج الإصلاح» ولكي نثبت لهم أن ما يجري في الحي هو الفساد بعينه، فقد تم إشادة مئات بل آلاف المحاضر خلال العقدين الماضيين بوجود هذه الحواجز ودون أي ضابط عمراني.

وأبناء هذا الحي من حقهم أن يستفسروا لماذا يستمر الحصار عليهم دون(٢٦) منطقة مخالفات جماعية في حزام دمشق؟.

لذلك نقول إذا كانت مجالس المحافظة عاجزة منذ عقود عن وضع مخطط تنظيمي واضح، فليس من حقها محاسبة المواطن بهذه الطريقة. ألا يكفي المواطن «المعتر» في الأحياء الفقيرة هذه مشاكله الاقتصادية والاجتماعية حتى يأتي من يزيد همه هماً . إن لسان حال الجميع يقول: «حاصر حصارك لا مفر...».

■ **مراسل قاسيون**

رسالة الجزيرة

مليون ليرة لمرج حلكو

– أفادنا مصدر مطلع في مجلس محافظة الحسكة أن السيد محافظ الحسكة خصص مبلغ مليون ليرة سورية لتسوية وضع مرج حلكو... وإذا كان هذا التوجه الصائب محل تقدير، فإن ما يدعو إلى القلق هو أن يتم إجهاض هذا القرار في مستنقع فساد بلدية القامشلي، عبر التسويف والمماطلة والتأجيل أو سوء التنفيذ كما عهدنا البلدية مع كل الأسف. لذا نطالب ان يتم مراقبة تنفيذ هذه القرار وبالسرعة القصوى، وتكليف احد أعضاء المكتب التنفيذي من ذوي الأيدي البيضاء بذلك، واخذ رأي أبناء الحي في الأولويات الواجب تنفيذها، لاسيما وان لأبناء الحي قصص مأساوية مع البلدية وآخر هذه (القصص) ما صرح به الأستاذ يعقوب رئيس الدائرة الفنية لكاتب هذا السطور بان الحل الوحيد لمشكلة الحي هو (ها لحارة لازم تخرب كلها)، وذلك أثناء المطالبة بتنفيذ فوهات مطرية في مداخل الحي مع العلم أن المذكور كان رئيساً سابقاً للدائرة الفنية، وأبعد بتهمة الفساد وأوقف، ثم أعيد إلى موقعه .. وللفساد بدوره شؤون وشجون!!

مدرسة محاصرة بالوحل والقمامة

– شارعان من الشوارع الرئيسية المؤدية إلى مدرسة فيصل مجيد حسي في القامشلي، لم تصل إليهما بركات بلدية القامشلي على الرغم من أن المدرسة من مواليد الألفية الثانية، فالتلاميذ ومعلموهم من (بناة الأجيال) مازالوا يتعاركون مع الوحل كلما هطلت الأمطار للوصول إلى دوامهم ، وذلك بعد أن يتصبحوا (بأكوام القمامة) في محيط المدرسة ...مع العلم ان المدرسة تحاذي شارعاً رئيسياً (حزام المدينة) الذي يمر منه المسؤولون..

قليلا من المسؤولية أيها السادة، فنحن في الألفية الثالثة..

شركة أم سلحفاة

– شركة (استصلاح الأراضي) التي بدأت تنفيذ مشروع تجديد شبكة الصرف الصحي في مدينة القامشلي، في إحد الشوارع الرئيسية (تقاطع شارع القوتلي مع شارع الكورنيش) تسير بسرعة السلحفاة إذ لم تنفذ منذ حوالي ثلاثة أشهر أكثر من خمسين متراً، مما خلق إرباكات جدية ومتاعب لحركة الآليات والمواطنين، ويقول العارفون في هذا الشأن إن المشروع أكبر من طاقة الشركة وإمكانياتها، فالشركة العاجزة عن دفع رواتب عمالها لا تستطيع بكل تأكيد تنفيذ مشروع بهذا الحجم. وإذا كنا نقدر أهمية تأمين جبهات عمل للحفاظ على الشركة وعمالها من التسريح السافر أو المبطن (النقل إلى مناطق نائية)، فإنه لايمكن أيضاً بقاء هكذا إرباك في إحدى العقد المرورية في المدينة، لذا فإن الجهات الوصائية مدعوة وبالسرعة القصوى إلى دعم شركة استصلاح الأراضي وتأمين مستلزمات العمل، وتنفيذ المشروع بالسرعة الممكنة .

جريمة في القصر العدلي

– شهدت مدينة الحسكة خلال الشهور القليلة الماضية عددا من جرائم القتل الغامضة والتي ذهب ضحيتها عدد من الشباب، دون الكشف عن ملابسات الجريمة...

وشهد مبنى القصر العدلي في مدينة الحسكة قبل أيام جريمة مروعة أودت بحياة طبيب بيطري على مرأى ومسمع الشرطة، على خلفية عملية ثأر بين عائلتين ...

ماذا يعني عندما يحدث القتل قرب قوس العدالة؟ ماذا يعني أن تحدث عدة جرائم قتل في مدينة واحدة خلال شهور في ظل وجود أكثر من ست جهات أمنية؟ هل من معنى لذلك سوى ان لا هيبة للدولة، وهل من سبب لهذه الأخيرة سوى تفشي الفساد في الأجهزة المختصة وأن هذه الأجهزة تقوم بكل شيء عدا حفظ الأمن؟

من كان لديه جواب آخر نتمنى ان يدلنا عليه..

■ **القامشلي – مكتب قاسيون**

السجل الأسود لكابوس أمريكي يضم تاريخياً قادة الولايات المتحدة

في جامعة ييل شديدة النخبوية والتطهرية البيوريتانية، يجري في كل عام اختيار خمسة عشر ابناً لعائلات ممتازة. وهم يشكلون جمعية سرية ذات طقوس مرَضية، تدعى: «جمجمة وعظمتان». وطيلة حياتهم، يتساندون ويتعاونون في مواجهة الميول الديموقراطية لدهماء يبغضونهم. كان المرشحان للانتخابات الرئاسية الأخيرة، جورج دبليو بوش وجون كيري، بعيدين عن أن يكونا خصمين، إذ تزاملا في تلك الجمعية منذ ستة وثلاثين عاماً. وقد كرست ألكسندرا روبنز لأعضاء تلك الجمعية تحقيقاً يمثّل مرجعاً، وأصبح كتابها الآن متوافراً باللغة الفرنسية.

لجمعية «جمجمة وعظمتين» تاريخ تآمري هام، يلقي على أعضائها المسؤولية عن فضيحة ووترغيت وغزو خليج الخنازير واغتيال جون كيندي.

يعتقد أنّ قدامى طلاب جامعة ييل، عبر صلاتهم مع وسط الأعمال، ولاسيما القطاع المصرفي، يسيطرون على التمويل الدولي، لا بل على مستقبل الكوكب. كما أنهم كانوا نواة لمجلس العلاقات الخارجية واللجنة ثلاثية الأطراف والـCIA، الخ.

من غير الوارد أن نناقش في فولتير، وهي نشرة علمانية، الباطنية الممارسة في هذه المنظمة أثناء شعائر إعلان الولاء، أو الاحتفالات السنوية، بل تحليل وظيفتها الاجتماعية ودورها السياسي المحتمل. يبرز أعضاء الجمعية خصوصاً كيف تطور في الولايات المتحدة نظام إنتاج نخب عبر انتقاء ليس فيه مكانٌ للمصادفة أو للميزات الفردية، على عكس أسطورة الرجل العصامي. وبالفعل، ومثلما يبرز أنطوني ساتون، فإنّ أنشط أعضاء المنظمة ينحدرون من «نواة تضم ٢٠ إلى ٣٠ عائلة»، مرتبطين بالدفاع عنّ ميراثهم وعن سلالتهم. وهكذا تعقد زيجات عديدة بين ممثلي العائلات الأعضاء في الجمعية، على الرغم من أنّه لم يكن يسمح حتى وقت قريب سوى للطلاب الذكور بالانتساب للمنظمة.

ييل، جامعة بيوريتانية ونخبوية

ولدت جمعية «جمجمة وعظمتين» في الحرم الجامعي لجامعة ييل. وهو خيارٌ ليس فيه مصادفة، وفق التحقيق المميز للصحافية آلكساندرا روبنز، من مجلة أتلانتيك الشهرية١ .

في مطلع القرن الثامن عشر، أسس قساوسة الأبرشيات مختلف الجامعات الأمريكية، سواء تعلق الأمر بهارفارد أو دارتموث أو ويليامز أو بودوين أو ميدلبري أو أمهرست. لكنها كانت ما تزال تخضع لمنافسة الكالفانية، وقد دفع ذلك الأمر إنكريز ماثر، رئيس هارفرد، للعمل. فقد غادر في العام ١٧٠١ منصبه وأسس جامعة جديدة، «للحفاظ على مصلحة الدين، وكي تنقل الحقيقة للأجيال القادمة». وبمساعدة عشرة قساوسة، جاء تسعةٌ منهم من هارفرد، توصل لتأسيس كلية كونكتيكوت الجامعية. وفي العام ١٧١١، طلب من إسحاق نيوتن ورتشارد ستايل وإلياهو ييل نقل كتب مجموعاتهم الشخصية للمؤسسة الجديدة. وكانت الصلات مع ييل، الذي أصبح بالغ الثراء بفضل نشاطاته في شركة الهند الشرقية بوصفه حاكما لمستعمرة مادراس، مثمرةً على نحو مميز. لم يكتف ييل بتقديم كتبه، بل أغدق الأموال كذلك على الجامعة التي كرّمته باتخاذ اسمه اعتباراً من العام ١٧٢٠، فأصبح اسمها جامعة ييل.

تضمن الصلات مع الأبرشية بيوريتانية التعليم وأسلوب عمل ييل. يتوجب على الطلاب والأساتذة تقديم إعلان إيمان لدى دخولهم للمؤسسة، ويمكن أن يطردوا إذا جرى التشكيك جدياً بإخلاصهم. تضاف إلى هذه البيوريتانية نخبوية مطلقة، إذ يصنّف الطلاب منذ وصولهم إلى ييل وفق الموقع الاجتماعي لأهلهم، وليس وفق قدراتهم. يترأس الصف أبناء أو أحفاد الحكام أو نائبي الحكام. ثم يأتي أعضاء عائلات قضاة المحكمة العليا. وفي درجة أدنى من التصنيف، نجد أبناء القساوسة وقدامى الطلاب. وفي آخر السلم أبناء المزارعين والبائعين والمهنيين. يقرر هذا التصنيف المكان المخصص لكل طالب في صالات الدراسة وفي الكنيسة والمطعم. والأكثر إدهاشاً، كما تلاحظ ألكساندرا روبنز، ليس أنّ هذا التصنيف في الدخول يتعلق بالموقع الاجتماعي لعائلة الطالب، وهو أمرٌ سائد في العديد من الجامعات في القرن الثامن عشر، بل أنّه لا يتغير مع تقدم السنوات الدراسية. وهكذا أصبحت ييل مثالاً نموذجياً — نمطياً لمؤسسة تعيد إنتاج النخب وتراتبيتها الداخلية. ويحصل إلغاء التصنيف عموماً بسبب تفريط في الانضباط، وهو يعني أنّ الطالب قد لطّخ شَرف عائلته.

ينبغي أن نضيف لهذا النمط قليل الشيوع السماح الواضح للطلاب الأكبر سناً بمضايقة لا بل بإهانة طلاب الصفوف الأدنى. ويتضمن النظام سلسلةً من الإجراءات الهادفة لضمان احترام أكثر التراتبيات تعسفاً، والتي تستند إلى العمر وحسب. في كتابٍ ألفه ليمان باغ وظهر في العام ١٨٧١ دون اسم مؤلفه بعنوان: أربعة عشر عاماً في ييل، حكى عن تحليله للآليات التي أقامتها المؤسسة. في رأيه، تعكس هذه الممارسات المسموحة «السلطة الهائلة لـ "عادات" المدرسة في خلق جنون مؤقت يجعل من الرجال الضعفاء كائنات قاسيةً ومن الرجال الطيبين دواب لا رحمة لديهم».

هذا الميل للنخبوية والتراتبية الهمجية والبيوريتانية حثّ الطلاب، في أواخر القرن الثامن عشر، على إقامة عدة جمعيات موازية للجامعة. في البداية، كانت اتحادات أدبية، مثل لينونيا وبراذرز إن يونيتي (إخوة في الاتحاد). يدعى الطلاب جميعاً للانتساب إلى هذه المنظمة أو تلك. وهذا أمرٌ ليس نخبوياً بما يكفي بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في إعادة إنتاج صارمة لـ«الأرستقراطية» الأمريكية الجديدة. في العام ١٧٨٠، تأسس في ييل الفرع ألفا من منظمة في بيتا كابا. كما ازدهر العديد من الجمعيات الأخرى في ذلك الحين: جمعية بيتهوفن، نادي هكزاهدرون... شيئاً فشيئاً، فقدت الصالونات الأدبية أهميتها، وحلت محلها جمعيات سرية، أكثر نخبويةً وانغلاقاً، بلغت في منتصف القرن التاسع عشر ثلاث جمعيات أساسية: جمجمة وعظمتان، الشهادة الجامعية والمفتاح، ورأس الذئب.

بموازاة ذلك، قررت هيئة التدريس في ييل اللحاق بالحركة. فبعد ست سنوات من إنشاء «جمجمة وعظمتين»، اجتمع ستة أعضاء من النخبة التعليمية في الجامعة في«ناد» يدعى«نادي الرجل المسنّ»، نجد من ضمن أعضائه المؤسسين الستة الأساتذة جوسيا ويلارد جيبس وتيودور دوايت وولسي. سرعان ما ضمت هذه المنظمة في صفوفها ويليام هاورد تافت، الذي أصبح فيما بعد المسؤول عن العدالة في كونكتيكوت، وسيمون بالدوين، والأستاذ الجامعي توماس بيرجن، والأخصائي في الجراحة العصبية هارفي كوشنغ، ومؤسس «جمجمة وعظمتين»، ويليام راسل. وحدهما بيردن وكوشنغ لم يصبحا أعضاء في«جمجمة وعظمتين».

حرب الأفيون

كانت جامعة ييل أرضاً خصبة على نحو متميز كي تزدهر فيها جمعية سرية لا تقل نخبويتها ونفوذها عن«جمجمة وعظمتين». لكن نجاح هذه المنظمة السرية يعود أيضاً لشخصية مؤسسها، ويليام راسل، الذي ينتمي لعائلة راسل الكبيرة، ساهم أحد أعضائها، المبجل نوادا راسل، العضو البارز في الكنيسة الأبرشية، في إنشاء ييل. كما تورطت عائلة راسل في حرب الأفيون الكبيرة التي واجهت بين المملكة المتحدة والصين في النصف الأول من القرن التاسع عشر (بعد أن هدفت إلى إدخال هذا المخدر بالقوة إلى الصين).

كان صموئيل راسل، ابن عم وليام راسل، زعيماً مهماً في حرب الأفيون. وهو مؤسس شركة راسل وشركاه الأمريكية التي تنافست في عشرينات القرن التاسع عشر مع الهيمنة البريطانية على تجارة المخدرات المتوجهة للصين. كان أحد أبرز أعضاء الشركة هو وارن ديلانو الابن، جد فرانكلين ديلانو روزفلت.

من نادي «يولوجي» إلى «جمجمة وعظمتين»

هذا هو السياق الذي أسس فيه وليام راسل «جمجمة وعظمتين» في العام ١٨٣٢، لكن يصعب أن نعين بدقة الظروف المصاحبة لذلك التأسيس. يعتقد أنّ ذلك كان بدايةَ رد فعل على طرد أحد أعضاء جمعية في بيتا كابا، هو إليعازر كينسبوري فورستر. ويقال أنّ وليام راسل استنكر الإجراء ورغب في إعادة الحيوية لييل، فأدان جمعية في بيتا كابا وأخذ فورستر تحت جناحه وأسس جمعيةً أكثر سرّية وقوّةً منها مع ثلاثة عشر طالباً آخر من ييل (من بينهم ألفونسو تافت٢). ودعيت بدايةً باسم نادي يولوجي، باسم آلهة البلاغة اليونانية. وتحت تأثير رحلة كان قد قام بها إلى ألمانيا، استورد راسل عدداً لا بأس به من المرجعيات الجرمانية في الطقوس. وفي العام ١٨٣٣، تبنى الأعضاء الشبان رأس الميت والعظمتين شعارا لهم. وفي الفترة نفسها، أصبح الرقم ٣٢٢ «الرقم المفتاحي» للمنظمة. وبالفعل، ففي العام ٣٢٢ قبل الميلاد توفي الخطيب اليوناني ديموستينوس. وفق«تقليد «جمجمة وعظمتين»»، التحقت الآلهة يولوجي في ذلك الحين بالجنة، قبل أن تهبط مجدداً في العام ١٨٣٢ لتلتحق بالجمعية السرية.

في العام ١٨٥٦، أصبحت جمعية «جمجمة وعظمتين» رسمياً جزءاً من احتكار راسل، الذي يمتلكه وليام راسل، بفضل دانييل كويت جيلمان (دفعة ١٨٥٢)، الرئيس المؤسس لجامعة جون هوبكنز. وفي ١٣ آذار من العام نفسه، نقلت المنظمة مقر قيادتها إلى مبنى مهيب في حرم جامعة ييل، دعي بفخامة باسم «القبر». سرعان ما امتلأ المكان بتزيينات حربية ومرَضية من بينها عظام حيوانات وهياكل بشرية.

أما آلية عمل المنظمة فهي معروفةٌ اليوم أكثر من السابق، حيث يجري ضم خمسة عشر عضواً كلّ عام، مما يسمح بتقدير عدد الأعضاء الأحياء في المنظمة بنحو ٨٠٠ في أي تاريخ لا على التعيين. يجتمع الأعضاء الخمسة عشر الجدد، محاطين بالأعضاء الأقدم، مرتين في الأسبوع لمدة عام ويناقشون في الآن ذاته حياتهم ودراستهم ومشاريعهم المهنية. كما تجري نقاشات حول مسائل سياسية واجتماعية. ومرة في العام، تنظم الجمعية خلوةً في دير إيلاند، وهي جزيرة كبيرة تقع في نهر سانت لورنت قرب نيويورك، بني فيها نادٍ على الطريقة الإنكليزية. الأمر يتعلق حقاً بدير إيلَاند، وليس بدير أيسلاند، وذلك وفقاً لرغبة د. ميلر، العضو في الجمعية والمانح السخي للمقر٣.

تعرضت شعائر تقديم الولاء للعديد من التفسيرات من منتقدي المنظمة. ومع ذلك، فالسرّ الذي يحيط بها، مثل الشعائر الماسونية، هو عنصرها الأكثر أهمية. وإذا كان ممكناً أنّ الاحتفالات التي تجري داخل«القبر» قد تضمنت، في زمن ما، إستشهادات وثنية، لا بل شيطانية، فينبغي أيضاً التذكير بأنّ التنكيل بالطلاب الجدد في ييل كان في الماضي متميزاً في قسوته. لكن من غير المحتمل أن يطلب اليوم من الطلاب المختارين للانضمام إلى المنظمة الانسياق لألعاب جنسية مريضة أمام الآخرين.

الشبكة

الأكثر إبهاراً ليس ما يجري داخل المنظمة، بل تجانس قائمة أعضائها، الذي يكشف موهبة أعضاء «جمجمة وعظمتين» لتشكيل نخب الغد. وهكذا، فكل رئيس للولايات المتحدة مرّ بجامعة ييل كان عضواً في «جمجمة وعظمتين»، وهم: ويليام هاورد تافت، جورج بوش وجورج دبليو بوش. كذلك، فعديدة هي الشخصيات من أعضاء المنظمة والتي احتلت فيما بعد مناصب هامة في عالم السياسة والدبلوماسية والإعلام وحتى الاستخبارات.

تتوافر لدى المنظمة صلاتٌ هامة في الوسط الدبلوماسي، ولاسيما في مجلس العلاقات الخارجية. وهكذا، فإن هنري ستمسون، وزير حرب فرانكلن روزفلت، وأفريل هاريمان، سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفييتي ورتشاردسون ديلوورث، مدير مصالح عائلة روكفلر، كانوا أعضاء في«جمجمة وعظمتين»٤ .

كما لعب أعضاء في هذه الجمعية دوراً معيناً في عالم وسائل الإعلام. فكل من هنري لوس وبرايتون هيدن، وكلاهما أعضاء فيها منذ العام ١٩٢٠، قد خطرت ببالهما فكرة تأسيس صحيفة تايم أثناء أحد الاجتماعات في «القبر». من جانبه، أسس أفريل هاريمان صحيفة توداي التي اندمجت في العام ١٩٣٧ مع نشرة أخرى لتصبح النيوزويك.

وتتميز الصلات داخل الـCIA بالحجم الكبير. فويليام بكلي، العضو المحافظ للغاية في الوكالة والداعية المشهور، كان عضواً في المؤسسة، مثله مثل أخيه جيمس بكلي، نائب وزير الأمن لشؤون العلوم والتقنيات في حكومة رونالد ريغان، وهو منصبٌ كان يشرف من خلاله على منح المساعدة العسكرية الأمريكية للأنظمة اليمينية. وأمضى هاغ كننغهام (دفعة ١٩٣٤) هو أيضاً سنوات طوالاً في الأجهزة الأمريكية، من العام ١٩٤٧ إلى العام ١٩٧٣. وهذا هو حال ويليام بندي، من دفعة ١٩٣٩، ودينو بينونزيو (دفعة ١٩٥٠)، رئيس مكتب الـ CIA في سانتياغو في العام ١٩٧٠، حيث جهد لزعزعة نظام سلفادور آليندي.

إنّ كون المنظمة وسيلةً لإعادة إنتاج النخبة الاقتصادية والسياسية للبلاد وفّر لها ترحيباً غير اعتيادي من السلطات. وهكذا، استثنى نصٌ تشريعي خاص تبنته ولاية كونيتيكوت الشركاء في شركة احتكار راسل، التي تدير من بين ما تديره ممتلكات الجمعية السرية، من كتابة تقرير عن نشاطاتهم مثلما تفعل أية جمعية أخرى. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، أدار ممتلكاتها جون مادن الابن، العضو في شركة الأخوة براون هاريمان، وهي شركة ولدت من اندماج شركتي الأخوة براون وشركاؤهم وهاريمان وشركاؤهم في العام ١٩٣٣. كان مادن يعمل في ذلك الحين تحت أوامر بريسكوت بوش، والد الرئيس المقبل جورج بوش الأب وجد الرئيس الحالي للولايات المتحدة. وكلّ هذه الشخصيات هي بطبيعة الحال أعضاء في «جمجمة وعظمتين».

إليكم مصدراً آخر للتمويل: آل روكفلر. كان برسي روكفلر عضواً في الإدارة، وربط المنظمة بممتلكات شركة ستاندرد أويل. والعائلة الكبيرة الأخرى المرتبطة بـ«جمجمة وعظمتين» هي آل مورغان. صحيحٌ أنّ ج. ب. مورغان لم يكن يوماً عضواً فيها، لكنّ هارولد ستانلي، عضو الفريق المدير لشركة مورغان للتأمين، انتمى للمنظمة منذ العام ١٩٠٨. كما كان أفريل هاريمان، من دفعة ١٩١٣، عضواً في مجلس الإدارة، مثله مثل هـ. ب. ويتني وأبيه و. س. ويتني. كذلك، استفادت المنظمة على نحو مباشر من أموال عائلة فورد، ويبدو أنّ ذلك جرَى رغماً عنها. وبالفعل، ترأس ماك جورج بندي، العضو في«جمجمة وعظمتين»، صندوق فورد بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٩، بعد أن عمل مستشاراً للأمن القومي في عهد جون كندي ولندن جونسون.

الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤: المواجهة «جمجمة وعظمتين»

لم يكن لدى أعضاء «جمجمة وعظمتين» خطابٌ إيديولوجي. لكن تبجيل ممول لحرب الأفيون واستخدام الجمجمة المزعومة لآخر قادة شعب أبيد لتوه كشيء شعائري ليس أمراً عديم المعنى. وعلى العكس مما ذكرته الأدبيات التآمرية، فهي ليست نادياً للنازيين الجدد، أو لغلاة المحافظين، أو حتى للصقور. لكن، وبوصفهم يمثلون نخبة المستقبل (وهو أمر يتطلب مسبقاً الانتماء للطبقة الاجتماعية التي تحوز رؤوس أموال اجتماعية ثقافية كافية للنجاح في مختلف حقول السلطة)، فإنّ أعضاء«جمجمة وعظمتين» يتشاركون في النظرة إلى العالم وللعلاقات الاجتماعية. وهم جميعاً رأسماليون مناصرون لليبرالية كاذبة ومرتبطون بقيم الحرية التي يزعمون بأنّ الولايات المتحدة تجسدها. صحيحٌ أنهم قد غلبوا مؤخراً بصافرات «الاستقامة السياسية» حين أقروا تدريجياً وجود ممثلين للأقليات العرقية والجنسية، ثم نساءً في العام ١٩٩١ — لدهشة الرئيس السابق جورج بوش الأب وغيره — لكنّ ذلك لا يمنع من أنّ النخب المجتمعة داخل«جمجمة وعظمتين» هي تجسيدٌ شبه كامل للفكر الأحادي للطبقة الأمريكية الحاكمة.

كما لا يمكن تفسير كون المرشحين الرئيسيين لرئاسة الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٤، جورج دبليو بوش وجون كيري، عضوين في المنظمة بوصفه تعبيراً عن انتقاء مرتب مسبقاً بين شخصيتين متوافقتين. بالمقابل، يصح القلق من الطريقة التي جرى فيها الاختيار داخل المعسكر السياسي الأمريكي. فإذا كان بوسع الرجلين أن يتواجها بقسوة، فلا يمكن الشك في أنهم ينتميان كلاهما لوسط اجتماعي ضيق ومتجانس وأنّهما، بهذه الصفة، يدافعان، رغم تباينا تهما، عن مصالح متقاربة. وعلى نحو ما، وكي ننقل عبارات سياسي فرنسي، فإنّ الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤ سوف «تكون «جمجمة وعظمتين» أو «جمجمة وعظمتين».

وهذا هو السبب في أنّ الجمعية تستقطب كلّ ذلك الاهتمام، فهي تجسد جوهر الوسط الاجتماعي الأكثر رخاءً في الولايات المتحدة، والذي تبتعد رؤاه كثيراً عن المثال الديموقراطي الذي يطمح إليه باقي السكان. وعلى نحو فردي، انغمس العديد من أعضاء المنظمة في معظم «الأعمال العدوانية» التي قامت بها الولايات المتحدة في السنوات الخمسين الأخيرة، من غزو خليج الخنازير إلى تطوير العقيدة النووية، مروراً بقلب نظام سلفادور أليندي. وهم لم يتمكنوا من فعل ذلك إلاّ خارج المؤسسات الديموقراطية، داخل سرّ توافقهم وعلى أساس أخوية قديمة. لكن لم يتخذ أيّ قرار من هذا النوع أبداً داخل مؤسسة «جمجمة وعظمتين» نفسها. فهي ليست بنية تراتبية، قادرة على اتخاذ مثل تلك القرارات والدفع باتجاه تطبيقها. مهما يكن من أمر، فالجمعية السرية تبقى الواجهة الأكثر بروزاً للعيان لـ «العدو الطبقي» الذي تمثله «الأرستقراطية الإمبريالية» في الولايات المتحدة.

«جمجمة وعظمتان» نخبة الإمبراطورية

❖ كل رئيس للولايات المتحدة الأمريكية مرّ بجامعة «ييل» كان عضواً في «جمجمة وعظمتين»!!

❖ المنظمة وسيلةً لإعادة إنتاج النخبة الاقتصادية والسياسية للبلاد

● هوامش:

١. Secrets of the Tomb، بقلم ألكساندرا روبنز، ليتل، براون وشركاؤهما، ٢٠٠٢.

٢. ألفونسو تافتي، وزير الحرب في العام ١٨٧٦، ثم المدعي العام والسفير الأمريكي في روسيا، هو والد ويليام هاورد تافتي، السياسي الأمريكي الوحيد الذي كان رئيساً للبلاد ثم أصبح رئيساً للمحكمة العليا.

٣. لعبة على الألفاظ تصعب ترجمتها، فـ Deer Island تعني جزيرة الأيل، في حين تعني Dear I land أرضي أنا العزيز.

٤. أنطوني س. ساتون، America's Secret Establishment : An Introduction to the Order of Skull & Bones، ليبرتي هاوس برس، ١٩٨٦.

■■

رامسفيلد وألاعيبه الإعلامية

مسكين للغاية رامسفيلد وعصابة المافيا التابعة له داخل البنتاغون.. فهم أبرياء للغاية.. بسطاء للغاية... شرفاء للغاية صادقون للغاية وأصحاب فضيلة.. وتربكهم ، تربكهم كثيراً وسائل إعلامهم الحرة، الحرة للغاية.. والتي لاتستطيع الكذب وهم لا يستطيعون التلاعب بها.. إذ ليس لديهم لجان إعلامية، وهم لايستطيعون وضع الخطط الإعلامية كالإرهابيين.. فهل يمكن لأحدكم أن يمد يد المساعدة لقطاع الطرق السفاحين هؤلاء... أم لم يبق هناك شفقة في قلوب الناس...؟؟!!

● (قاسيون)

قال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في الأول من الشهر الجاري إن البنتاغون لم يبل حسناً في الحرب الإعلامية ضد الأعداء مثل تنظيم القاعدة مضيفاً أن الضباط الأمريكيين كانوا مرتبكين جزئياً بسبب تخوفهم من النقد الإعلامي.

وقال رامسفيلد في مؤتمر صحفي داخل وزارة الدفاع الأمريكية: «هناك حيز لا نقوم به بعملنا بشكل جيد ... ونحن نعلم أننا لا نقوم بعمل جيد..» مشيراً إلى العمليات الإعلامية والحرب النفسية الموجهة للشعوب الأخرى والأعداء، متسائلاً: «كيف يمكننا خوض هذا الصراع بطريقة يمكننا خلالها مواجهة قدرة العدو على الكذب، وهو ما لا نستطيع فعله، وقدرة العدو على عدم امتلاك وسائل إعلام حرة تنتقده؟ فأنتم لا تلاحظون وجود انتقادات كبيرة لهم في وسائل إعلامهم..»

ويدور في الولايات المتحدة جدل حول ما هو مسموح للحكومة الأمريكية القيام به لنشر رسالتها للمتلقين في الخارج في الوقت الذي تخوض فيه غمار حربين في العراق وأفغانستان مثلما تخوض ما تسميه هي الحرب الكونية على الإرهاب.

أما القيادة العسكرية الأمريكية في العراق فتجري تحقيقاتها ببرنامج عسكري كان يمد بعض الصحف العراقية بالأموال لقاء نشر مقالات مؤيدة للأمريكيين. وفي عام ٢٠٠٢ قام البنتاغون بإغلاق مكتب التأثير الاستراتيجي التابع له في أعقاب تقارير أكدت أنه خطط لضخ قصص إخبارية زائفة مع مكاتب إعلامية خارجية.

وقال رامسفيلد «لن نخسر حروباً أو معارك هناك، الاحتمال الوحيد لخسارتنا هو في حال فقدت هذه البلاد إرادتها، والعامل الحاسم في ذلك هو ما يجري تداوله في الإعلام (..) ولذلك فإن لدى الإرهابيين لجان إعلامية وهم يخططون عملهم الإعلامي وهم يتلاعبون ويتمكنون من التأثير فيما تبثه وسائل الإعلام في أرجاء العالم. وهم ينجزون ذلك بنجاح باهر. إنهم بارعون في ذلك...»

وأردف الوزير الأمريكي (المسكين) إن المجازفة والخوف من التعرض للانتقاد من جانب وسائل الإعلام الأمريكية كان له أثر محبط على الجيش الأمريكي.

«يقول عناصر الجيش الأمريكي... يا إلهي إذا قمت بأي شيء في هذا المجال فلسوف تتعرض للعقوبة لأن هناك صحافة سيئة وأخبار سيئة، وقد يوجد من لا يحب ما تقوله، وهناك جلسات استماع في الكونغرس وقد تبرزها إحدى الصحف على صدر صفحتها الأولى لأن ذلك يتعلق بالإعلام.. والإعلام يرغب بالكتابة عن الإعلام...» (..) «والناس لدينا محافظون وصموتون وغير مرتاحين..»

وقد أقرت وثيقة وقعها رامسفيلد وكشف النقاب عنها مؤخراً أن المعلومات التي ينشرها البنتاغون للتأثير بالجمهور في الخارج تتسرب باطراد إلى الداخل «ويتلقاها جمهورنا في الداخل». علماً بأنه يحظر على البنتاغون استهداف الجمهور الأمريكي بهذه «العمليات النفسية» .

ويقول البنتاغون إن المعلومات الواردة في «العمليات النفسية» صادقة وحقيقية، غير أن هيئة الأبحاث التي حصلت على الوثيقة من خلال مرسوم حرية المعلومات وصفتها بأنها دعاية سياسية مزروعة فيما وراء البحار ووجدت طريقها في نهاية المطاف للعودة إلى داخل الولايات المتحدة.

■ **ويل دونهام / واشنطن**
ترجمة عن وكالة رويترز

واشنطن تستعد لمهاجمة إيران.. ونجاد يتحدي

كشفت تقارير صحفية أن خبراء إستراتيجيين أمريكيين يعكفون حالياً على وضع خطط لشن هجوم على إيران ليكون حسب قولهم السبيل الأخير لثنيها عن سعيها لامتلاك سلاح نووي.

وذكرت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية أن القيادة الأمريكية وواضعي الخطط الإستراتيجية حددوا أهدافا معينة وهم يعملون على المسائل اللوجستية بهدف شن عملية عسكرية.

وأوضحت الصحيفة أن الإستراتيجيين المرتبطين بمكتب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يدرسون خيارا عسكريا إذا لم تتوصل الطرق الدبلوماسية إلى منع إيران من امتلاك السلاح النووي.

ونقلت الصحيفة البريطانية عن مسؤول كبير في البنتاغون قوله إن هذا الأمر هو أكثر من مجرد تقييم روتيني، وقد احتل الأولوية القصوى خلال الأشهر الماضية.

ويشير خبراء إلى أن الإستراتيجية الأكثر ترجيحاً تتمثل في اللجوء إلى القصف الجوي بواسطة القاذفات بي- ٥٢ البعيدة المدى والمزودة بصواريخ بالغة الدقة والتي يمكنها الإقلاع من قواعد جوية في ميسوري بالولايات المتحدة.

ورغم أن المواقع النووية الإيرانية منتشرة في مواقع متباعدة وبعضها مدفون تحت الأرض ومحاط بدفاعات جوية فعالة، فإن خبراء البنتاغون يعتقدون أن الغارات الجوية يمكن أن تحدث ضررا بالغا بالبرنامج النووي الإيراني.

رد الصاع الإيراني

تسريب هذه الخطط ليس بجديد في سياق الحرب النفسية والإعلامية التي تشنها واشنطن وتل أبيب والأوساط المرتبطة بهما وهو لا يعني أن التصعيد العسكري الأمريكي والإسرائيلي غير وارد وهو ما دفع بالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى التهديد بوقف تطبيق البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الذي يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية.

ووصف نجاد قرار الوكالة الذرية بإحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي بأنه مضحك.

وقال نجاد أمام مئات الآلاف من الإيرانيين في ساحة الحرية للاحتفال بالذكرى السابعة والعشرين لثورة ١٩٧٩ "إن الغرب يمكنه إصدار ما شاء من القرارات من هذا النوع ويمكنه اللهو بها لكن لا يمكنهم منع تقدم إيران"، مشيرا إلى أن الشعب الإيراني لا يحتاج إلى الغربيين بل على العكس هم من يحتاجون إليه.

وأكد أن على الغرب أن يعرف أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا بما أن زمن الترهيب ولى وأنه عليه قبول واقع العالم اليوم.

وقد رددت الحشود الإيرانية هتافات تطالب بعدم التراجع والتمسك بحق إيران في إنتاج الطاقة النووية، وأكدت استعدادها للتضحية بأرواحها من أجل تحقيق هذا الهدف. ■■

الحياة داخل الولايات المتحدة

لم يكن النظام السياسي فاسداً وهو يعمل بفاعلية كما هي الحال دائماً..

ولم تكن هناك أخطاء استخباراتية فيما يتعلق بالعراق ولم يكن الغزو خطأ وكذلك لم يكن الحال بالنسبة للتعذيب، بل على العكس فقد تصرف الناس اللامعون والعقلاء على تمثيل أفضل تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية منذ ولادة أمتنا العظيمة والتي اعتبرت أصحاب البشرة الحمراء (الهنود الحمر السكان الأصليين) أول الأجانب.

حاول أن تخبر الأمريكيين أن بلادهم تستخدم القوة العنيفة دون أي وازع أخلاقي في انتزاعها من البلدان الأضعف ما تريده تماماً ليتحول الجو حولك إلى صقيع. ومع ذلك فهناك سجل، وكما اعتاد أن يقول كايسي ستينج الأول «يمكنك أن تبحث عنه»..

إن إعلان الحرب هو تكتيك يحظى بشعبية، وبفضل التقنية الحديثة فلدينا إجراء يدوي لاستشرائه في ثقافتنا.

إن البحث في محرك غوغل في الانترنت على عبارة «الحرب على الجوع» يعطيك ٢١.٩٠٠ ألف مرجع، وعلى عبارة «الحرب على الفقر» ٦٤٦.٠٠٠ ألف نتيجة، و«الحرب على المخدرات» ٤.٣١٠٠٠٠ ملايين مرجع، ومن ثم هناك «الحرب على الإرهاب» الذي يعطيك البحث عنها ٢٥.١٠٠.٠٠٠ مليون مرجع.

ويفترض بنا أن نقبل إخلاص هذه الحروب وصدقها في ظل كل الجدية التي تتضمنها عناوينها. ولكن النظر إلى الممارسة العملية فإن الحرب على الجوع هي أشبه بالحرب على الجياع، والحرب على الفقر هي حرب على الفقراء، والحرب على المخدرات هي حرب على الذين يتعاطونها. وهنا يأتي السطر الذي يفقأ العيون وهو ليس مسلياً، فالحرب على الإرهاب هي أقرب لحرب تبتغي إرهابنا واستعدادنا نحن البشر.

نعم بمقدورهم أن يخططوا ويشنوا حرباً عدوانية، وهي «الجريمة الدولية العظمى» حسب قوانين نورنبرغ.

■ **جيمس روزنبرغ**
كاتب وناشط أمريكي منشق

ياباني في مدرسة أمريكية

أول يوم في الدراسة في مدرسة أمريكية انضم إلى الفصل طالب جديد اسمه سوزوكي ابن رجل أعمال ياباني.

تسأل المدرسة : دعونا نبدأ اليوم بمراجعة شيء من التاريخ الأمريكي، من قال «اعطني الحرية او اعطني الموت؟»

تطلعت المدرسة في بحر من الوجوه الفارغة، ماعدا سوزوكي الذي رفع يده وقال: «باتريك هنري ١٧٧٥ »

قالت المدرسة: «عظيم! ومن قال «حكومة الشعب بالشعب وللشعب لن تنتهي في هذه الأرض»، مرة أخرى لم يكن هناك استجابة سوى من سوزوكي الذي قال: «ابراهام لنكولن ١٨٦٣ »

وبخت المدرسة الفصل قائلة: أيها الطلاب يجب أن تخجلوا. سوزوكي وهو جديد في هذه البلاد يعرف عن تاريخها أكثر منكم «وهنا سمعت شخصا يهمس: «اللعنة على اليابانيين» فصاحت بحزم: «من قال هذا؟» رفع سوزوكي يده وقال: «لي ايوكوكا ١٩٨٢ .»

وهنا قال طالب يجلس في الخلف: «سوف اتقيأ». غضبت المدرسة وهتفت: «حسنا! من قال هذا؟»

أجاب سوزوكي: «جورج بوش لرئيس الوزراء الياباني ١٩٩١ »

وهنا صاح طالب آخر وهو بقمة الغضب: «حقا؟ سوف (....) في فمك!» قفز سوزوكي من مقعده وهو يلوح بيده ويقول بأعلى صوت: «بيل كلنتون مخاطبا مونيكا ليونسكي ١٩٩٧ »

وهنا ازداد هياج الطلاب وأصابتهم هستريا، فقال أحدهم: «أيها القذر الحقير. إذا قلت أي شيء آخر سوف أقتلك.» صرخ سوزوكي بأعلى صوت: جاري كوندت مخاطبا شاندرا ليفي ٢٠٠١ »

وهنا أغمي على المدرسة.

وفي حين كان الطلاب يتجمعون حولها قال أحدهم: «اوه ياللجحيم . إننا في ورطة!»

فقال سوزكي: إنهم الأمريكان في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ...

■ **نقلاً عن موقع كلنا شركاء**

شافيز لبلير: لستَ مؤهلاً لتوجيه الانتقادات..!

اتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير بالانصياع لمصالح واشنطن ووصفه بأنه وقح وفاسق.

وردا على مطالبة طوني بلير فنزويلا بأن تلتزم مبادئ الديمقراطية، قال شافيز موجها خطابه لبلير "اذهب إلى الجحيم، وابق في مكانك يا سيد بلير.. لست شخصا لديه الأخلاقيات التي تتيح له انتقاد أحد". وأضاف: "فنزويلا بلد حر. هل تعتقد أنك ما زلت في زمن الإمبريالية والاستعمار".

كما وصف شافيز بلير بأنه الحليف الرئيسي لخطر هتلر، في إشارة إلى اللقب المفضل الذي يطلقه على بوش وهو "السيد خطر".

ويبدو أنه تخوفاً من الانتصارات المتتالية لقوى اليسار في أمريكا اللاتينية فقد دعا رئيس الوزراء البريطاني خلال جلسة برلمانية فنزويلا إلى احترام ما اسماه قواعد المجتمع الدولي، قائلا إنه يود أن يرى في كوبا أيضا ديمقراطية حقيقية. وجاءت تصريحات شافيز الموجهة لبلير بعد أن ازدادت علاقات بلاده تدهورا مع الإدارة الأمريكية مؤخراً بعد

أن طرد شافيز ملحقاً عسكريا بحرياً أمريكيا بسبب قيامه بالتجسس لصالح واشنطن، وردت الولايات المتحدة بطرد مسؤولة في السفارة الفنزويلية في واشنطن.

وكانت مصادر فنزويلية وأخرى قانونية أمريكية أكدت أن قوات خاصة أمريكية تسللت إلى فنزويلا عبر الحدود الكولومبية في إطار خطط لزعزعة نظام شافيز.

وقالت المحامية الأمريكية إيفا غولنجر إن لديها براهين على وجود تلك القوات الخاصة على الأراضي الفنزويلية، وهي مكلفة بتنفيذ عمليات نفسية وغيرها ضد الحكومة الثورية الفنزويلية.

وكشفت المحامية غولنجر، صاحبة كتاب قانون شافيز الذي يدين المساندة المالية الأمريكية للمعارضة الفنزويلية، أنّ الاعتداءات الأمريكية على فنزويلا قد تكررت.

■■

واشنطن تمنع جوزيه بوفيه من دخول أراضيها

جوزيه بوفيه شخص غير مرغوب به في الولايات المتحدة. فقد استدعي المناضل الفرنسي المناهض للعولمة لدى وصوله لمطار كندي في نيويورك مؤخراً ورفضت السلطات الأمريكية منحه سمة دخول ووضعته في طائرة وجهتها باريس.

وفي محاولة تبريرذلك قالت جانيت رابابور، الناطقة باسم الخدمات الجمركية وحماية الحدود، إنه لم يسمح لجوزيه بوفيه، المدعو للمشاركة في حدث ترعاه جامعة كورنيل في ولاية نيويورك، بالاستفادة من الإعفاء من سمة الدخول، وهو إعفاء، ساري المفعول منذ العام ١٩٨٦ ، يسمح لمواطني ٢٧ بلداً، ومن بينها فرنسا، بالذهاب إلى الولايات المتحدة دون سمة دخول بهدف السياحة أو للأعمال ولإقامة تقل عن ٩٠ يوماً . وفق الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، يجري تفحص حالة أولئك المسافرين قبل السماح لهم بدخول البلاد .

أما في باريس، فقد قدمت وزارة الخارجية روايةً مختلفة عن الحادث. فوفق دوني سيمونو، الناطق باسم الوزارة، فإنّ جوزيه بوفيه "منع من دخول الولايات المتحدة لخطأ في فهم بطاقة الاستعلامات في خدمات الهجرة". وتابع الناطق الرسمي: "حين سئل إن كانت العدالة قد أدانته أم لا، أجاب السيد بوفيه بالنفي، معتقداً بأنّ هذا السؤال يتعلق بوضعه تجاه العدالة الأمريكية وحدها."

لدى وصوله، استدع مفتشو الجمارك بوفيه واستجوبوه، ثم وضعوه في طائرة وجهتها إلى باريس. وأوضح سين سويني، مدير المعهد الدولي للعمل في كورنيل، بأنّه كان من المفترض أن يتحدث بوفيه في نيويورك في إطار حدث ترعاه جامعة العلاقات الصناعية والعمل في جامعة كورنيل.

وقال السيد سويني: "لقد خاب أملنا بمرارة. لقد بذلنا الكثير من الوقت والطاقة لجعله يأتي." ■■

الإساءة إلى النبي الكريم: الأدوار الخفية والأسئلة المحرجة

لا يختلف اثنان أن نقطة الانطلاق في قراءة ومناقشة قضية نشر الصور المسيئة لمقام النبي الكريم تتمثل في إدانة هذا التجاوز الذي لا يمكن قبوله أو تسويغه ضمن أي قالب أخلاقي أو سلوكي أو فني أو حتى في سياق حرية التعبير كما يزعمون. وهي إدانة يعززها التعنت الدانماركي الذي بات واضح الأهداف بخصوص الإصرار على عدم تقديم اعتذار تحت مسوغات زائفة، وما تلاه من إعادة نشر منهجية ومبرمجة للصور في عدد كبير من الصحف الأوربية (وفي بعض الصحف العربية) وما نجم عنه ورافقه من غضب واحتجاج تعددت أشكاله لدى حكومات وشوارع البلدان العربية والإسلامية.

وتثير جملة تفاصيل القضية جملة من الأسئلة الموضوعية والمتشابكة حول غايات هذا التحرك الاستفزازي الآن وحول أي اتجاه سار ويسير عليه رد الفعل العربي والإسلامي:

١. الصحيفة الدانماركية لم تنشر عملياً صورة واحدة أو صورتين كاريكاتوريتين للنبي (ص) بل نشرت قرابة عشر صور حملت عشرة تواقيع ما يعني أنها نظمت هذه العملية بإعلان مسبق ومقصود.

٢. نشر الصور جرى قبل أشهر عدة، فلماذا تفجرت القضية الآن، من يقف وراء ذلك؟ وأين هي أصابع واشنطن وتل أبيب؟

٣. تلكؤ الجهات الدولية الحيادية افتراضاً مثل أمين عام الأمم المتحدة في إصدار أي رد فعل على الإساءة، بما يعزز استفزاز الشارعين العربي والإسلامي من ازدواجية المعايير.

٤. السعودية كانت أول من أجج المواقف الرسمية من خلال إعلانها مقاطعة البضائع الدانماركية، وليست دمشق وطهران كما زعم بوش لغاياته السياسية مبدياً تضامنه مع الدانمارك بعد أن كانت وزيرة خارجيته قد أبدت في لعبة مكشوفة تعاطفها وتفهمها لمشاعر المسلمين.

٥. أليس من الأولى مقاطعة البضائع الأمريكية وسحب السفراء من هناك للتشاور أو احتجاجاً على اعتبار أن واشنطن كانت سباقة في إهانة جميع المسلمين في أفغانستان والعراق وغوانتانامو عندما قام جنودها بوضع المصحف الشريف وهو كلام الله في المراحيض؟

٦. لماذا تشهر سورية، وهي دولة علمانية في حكمها، ركوباً لموجة الاستفزاز الإسلامي على قضية حساسة فعلاً، ويجري في عاصمتها حرق السفارتين الدانماركية في حي أبو رمانة والنرويجية في استراد المزة، بينما «تتمكن قوات الأمن من منع المتظاهرين من الوصول إلى السفارة الفرنسية» ولا يجري الاقتراب من السفارة الأمريكية؟

٧. ألا يشكل إحراق السفارات، ونيران ذاك الاستفزاز الذي كاد ينقلب إلى فتنة خطيرة في لبنان، وما وازاه من استفزاز دانماركي آخر يصف المحتجين بعصابات تحظى بدعم حكوماتها، ألا يشكل تأجيجاً لما تسميه واشنطن بصراع الحضارات ويبرر لها وللحكومات الغربية المتواطئة معها، أمام شعوبها، شن حملة مسعورة ومخطط لها مسبقاً لإبادة المسلمين، ضمن ما تسميه الإدارة الأمريكية توسيع الحرب على الإرهاب؟ أي يجري تصوير المحتجين المستائين والمستفزين أصلاً وهم شعوب بأكملها في هذه الحالة إلى حفنة من الرعاع والإرهابيين الذي ينبغي وضع حد لهم بسبب ما يشكلونه من خطر على «الحضارة الإنسانية» بمفهوم النخب الغربية الحاكمة والتي تبيح التطاول على المقدسات وخاصة الإسلامية.. ولكن خلف ذلك تكمن خدمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والتي تستهدف إيران وسورية حالياً، أي أن واشنطن وتل أبيب تسعيان من خلال ذلك إلى ضمان سكوت الشارع الغربي عموماً عن أي مغامرة جديدة تفكر بها تجاه هذين البلدين.

٨. إن ما جرى غطى إلى حد كبير من ناحية التعاطي الإعلامي على الجرائم التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي بحق كوادر المقاومة الفلسطينية العاملين ميدانياً على سبيل المثال، مثلما سيغطي في حال استمراره على احتلال العراق وأفغانستان وتهديد إيران وسورية وهي جميعها دول إسلامية.

٩. وبالنتيجة فإن هذا الاستفزاز المبرمج من جانب بعض الحكومات الغربية والذي تقف خلفه الولايات المتحدة بمختلف أدواتها وأجهزتها الاستخباراتية والإعلامية والاقتصادية يبتغي حرف بوصلة الرؤية لدى الشارع العربي والإسلامي بخصوص تحديد العدو الرئيسي، وبالتالي تغيير الجبهات وتبديد سبل المواجهة.

وفيما نعرض جملة من القراءات من مصادر مختلفة التي تتقاطع مع هذه الاستنتاجات الأولية الأساسية بشكل أو بآخر، وللملف بقية...

المحرر

الأزمة الدانمركية بين الدين والسياسة

بدأت الأزمة الدانمركية في سبتمبر الماضي بكاريكاتير ساخر نشره الرسام إدجار كوك فولد في صحيفة "يولاند بوستن" صور فيه النبي (ص) داعية للإرهاب على رأسه عمامة في شكل قنبلة، مع رسم آخر للنبي (ص) واقفا عند أبواب الجنة قائلاً إنه لم تعد هناك من العذارى ما يكفي «للانتحاريين»!

وبداية فإن الرسوم الدانمركية عمل سياسي في المقام الأول يحتاج إلي رد سياسي أكثر مما هو بحاجة إلى رد ديني. والرسالة الوحيدة لتلك الرسوم هي المساهمة في ترويج فكرة سياسية تقول بوجود "الإرهاب الإسلامي"، وهي الفكرة التي يحاولون بها منذ زمن تشويه كل مقاومة تتصدى للاحتلال الأمريكي الإسرائيلي في فلسطين والعراق (حيث توجد للدانمرك قوة عسكرية مشاركة)، ولبنان، وبلدان أخرى، ولا أعتقد أن القصد الأساسي كان السخرية من الدين أو الرسول، بل تشويه مبدأ مقاومة الاحتلال، وتحقير الفدائيين الباذلين أرواحهم من أجل بلادهم بتصويرهم كأنهم مجرد انتحاريين باحثين عن عذارى في عالم آخر. لكن رد الفعل عندنا كان دينيا، وليس سياسيا، وهكذا ساهمنا نحن في تعميق الحفرة التي حفروها لنا حين جعلوا الأمر كأنه معركة بين الأديان. والاستعمار هو وحده المستفيد الأول والأخير من طرح قضية الاحتلال والتحرر بوصفها صراعا بين الأديان.

وإذا كانت القضية قضية سياسية في الأساس، فهل يعني ذلك أن نقبل بالإساءة إلى الأنبياء سواء أكان الرسول (ص) أو السيد المسيح؟ وهل يندرج نشر تلك الرسوم في حرية التعبير حقا؟ في الحقيقة أن حرية التعبير لم تكن أبدا مفهوما معلقا في فراغ، بعيدا عن الاعتبارات المحددة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية. ولا أعتقد أن الحكومة الدانمركية الحريصة على حرية التعبير ستقبل بنشر صور عارية أو جنسية لوالدة فخامة الملكة مارجريت التي تفضلت فتحدثت عن "الإسلام المتطرف"، فالحكومة قبل غيرها تعلم تمام العلم أن هناك "حدودا" لا ينبغي تجاوزها! وهي مستعدة للتكشير عن أنيابها الديمقراطية إذا تطاول أحد على والدة فخامة الملكة برسم إباحي.

لا يمكن لمواطن مصري أن يقبل بالإساءة إلى الأنبياء، أو العقائد الدينية. هذا أمر مفروغ منه . لكن تحويل المعارك السياسية إلى معارك دينية أمر آخر، بحاجة إلى نقاش، لأن معنى ذلك أنهم قد نجحوا في خداعنا، وصرف أنظارنا عن طبيعة الصراع الفعلية. وقد سحبت السعودية وسورية سفيريهما، وأغلقت ليبيا سفارتها، وأدان وزراء الخارجية العرب حكومة الدانمرك، واحتجت جهات عربية أخرى على ما جرى، فلماذا لم نشهد مثل هذه الإجراءات مع استمرار احتلال العراق؟ وعلى العكس من ذلك نحن نرى كيف تبذل كل الحكومات العربية جهوداً مستميتة لفتح سفاراتها في بغداد تحت مظلة الاحتلال الأمريكي لمباركة ذلك الاحتلال وإضفاء الشرعية عليه؟ ولماذا تظهر الحكومات العربية غير دينية غير مسبوقة وهي التي تقف صامتة إزاء المساعي المستمرة لتهويد المسجد الأقصى والتنقيب تحته عن هيكل سليمان المزعوم؟! ولماذا تواصل تلك الحكومات التعاون بكل أشكاله مع إسرائيل التي تغتصب أرض فلسطين على مرأى من الجميع؟ حين أعادت صحيفة "دي فيلت" الألمانية نشر الرسوم على صدر صفحتها الأولى كان تعليقها: "كان بالإمكان أن تؤخذ الاحتجاجات في العالم الإسلامي على محمل الجد، لو أنه لم يكن بها شيء من النفاق". والحق أن الصحيفة تشير ولو من دون قصد إلي جوهر المسألة، أي إلى التناول الديني لموضوع سياسي، الأمر الذي جعلنا نصب كل جهودنا على مقاطعة البضائع الدانمركية، مغفلين تماما مقاطعة البضائع الأمريكية، بل والإسرائيلية التي أغرقت أسواقنا المحلية، علماً بأن أمريكا وإسرائيل هما المستفيد الأول من إضفاء الطابع الديني على قضية سياسية (..) كما حاولا من قبل التمويه على تلك الدوافع بالحديث عن العدو "الشيوعي".

ومن الطبيعي أن تختلط الأقدام والأهداف في الملعب حين تتحول القضية السياسية إلي موضوع ديني، يمكن له أن ينتهي بسلام مع اعتذار رسمي من الدانمرك. لكن أحدا خلال ذلك لم يفكر في مطالبة الدانمرك بسحب قواتها التي تشارك بها في احتلال العراق! الاحتلال إذن على عيني ورأسي، أما إهانة مقدساتنا، فأمر مرفوض! تفضلوا واستبيحوا ثرواتنا، وأراضينا، وحدودنا، وأغرقوا أسواقنا بالكوكاكولا، والماكدونالدز، وسنرسل بدورنا الغاز والأسمنت لإسرائيل، لكننا لن نسمح لأحد بإهانة مقدساتنا!

رحم الله أمير الشعراء أحمد شوقي حين كتب:

«ويا وطني لقيتك بعد يأس
كأني لقيت بك الشبابا»

■ أحمد الخميسي
كاتب مصري

الطريق إلى محرقة إسلامية

«يتحدانا الإسلام هذه السنين على المستويين العالمي والمحلي على حد سواء، وهو تحد ينبغي علينا أخذه على محمل الجد. ولقد تساهلنا في هذا الأمر طويلاً أكثر من اللازم لأننا متسامحون وكسالى. ينبغي علينا إظهار معارضتنا للإسلام وينبغي علينا أحياناً أن نجازف بتلقي مسميات غير ودودة لأن هناك أشياءً لا ينبغي أن نظهر التسامح إزاءها. وعندما نكون متسامحين ينبغي علينا أن نعرف ما إذا كان مرد ذلك هو الراحة أم القناعة» (تصريح لملكة الدانمارك مارغريت الثانية في ١٥ نيسان ٢٠٠٥).

إن التسامح هو زيف ينطق بصعوبة غالباً في المجتمعات الغربية جميعها. وإن البلدان الصغيرة مثل الدانمارك وبلجيكا وهولندا والنمسا والنرويج تقود الركب في شن حرب على المسلمين في أوطانهم وربما على الطريق نحو تشجيع قيام محرقة ضد الإنسانية.

ففي الوقت الذي تشكل فيه هذه البلدان جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والمسؤول عن جرائم جماعية بحق العراقيين، فإنها، أي هذه الدول، قد أدخلت قوانين لا تمييزية ووحشية موجهة خصيصاً ضد المسلمين الهاربين من الحروب والمشقات الاقتصادية. أما الذرائع فهي دائماً شبح «الحرب على الإرهاب».

تاريخياً كان المسلمون عند الطرف المتلقي للعنف الغربي الفرنجي طيلة عقود. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول انضمت أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة في حملتها على المسلمين. وعلى الرغم من أن الحادي عشر من أيلول ما زال لغزا إلا أنه يجري استخدامه لشرعنة نمط جديد من الفاشية المسيحية الغربية. الناقدون الإعلاميون من أمثال كريستوفر هيتشينز ودانيال بايبس اللذين يتبنيان فكرا معاديا للمسلمين باتوا ينتشرون كالفطر في أرجاء أوروبا الغربية. وتحت يافطة «حرية التعبير» يقومون بتغذية حرب شرسة وعنيفة ضد المسلمين في أنحاء العالم.

إن الصور التجديفية للنبي محمد ليست سوى حملة تبتغي تعزيز العنصرية والعنف.

إن الإسلام دين مسالم والمسلمين ليسوا «إرهابيين»، وإن إهانة النبي محمد الذي يدين بدينه أكثر من مليار ونصف مسلم في العالم لا تمت بصلة إلى «حرية التعبير». فلو كان رسام الكرتون الدانماركي قد أظهر عوضا عن ذلك جورج بوش وطوني بلير وهما يذبحان مئات آلاف الأطفال والنساء العراقيين الأبرياء لكان فقَد عمله فوراً ولكان أدين من جانب نفس من ينبحون تشدقاً بحرية التعبير. وهل هناك صحيفة في أوروبا تتجرأ على مناقشة القوانين الأوروبية الصارمة والخاصة بمناقشة ما يسمى بالمحرقة اليهودية؟

قبل شهر تقريباً، أي في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٦، أخبر فليمينغ روز، محرر الشؤون «الثقافية» في صحيفة غيلاند بوستن التي نشرت الصور المسيئة، آخبر دان بيلفسكي الصحفي لدى انترناشيونال هيرالد تريبيون أنه «لن يقوم بنشر رسم كرتوني يصور أرييل شارون يعلق رضيعاً فلسطينياً لأن ذلك يمكن تفسيره رسما «عنصرياً» (..) وهكذا فإنها «حرية التعبير» فقط إذا قبل الغربيون وإلا كانت «استفزازية» أو «معادية للسامية»...

وفي فرنسا لا يختلف الوضع كثيراً، فالفرنسيون يستطيعون الافتخار بكراهيتهم المعروفة للمسلمين والعرب. ولقد تبنى الرئيس جاك شيراك سياسة (الزعيم اليميني) جان ماري لوبين المتطرفة والمعادية للمسلمين والتي زادت من وتيرة العنف بحقهم وحرمت المسلمات (المحجبات) من حق التعلم والعمل. وطبقاً لبعض التقارير فإن الجبهة الوطنية الفرنسية (بزعامة لوبين) قالت في بيان رسمي لها إن المسلمين في فرنسا «يدينون بالولاء لمجتمع أوسع من المؤمنين بما يهدد السيادة الوطنية».

من جانبها قارنت المستشارة الألمانية الجديدة أنجيلا ميركل الإسلام «بصعود الفاشية»، ويبدو أن هذه السياسية، المتجذرة من ألمانيا الشرقية والتي انتخبت لحل مشاكل ألمانيا من البطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية، وجدت في الحرب على المسلمين قضية أكثر سهولة...

وفي استراليا يجري تصميم قوانين «مكافحة الإرهاب» الوحشية تحديداً لاستهداف المسلمين وجعلهم ضحايا. وعلى ارض الواقع تم زج الشباب من المسلمين في سجون أشبه بمعتقل غوانتانامو ليس بسبب ارتكابهم جرائم ولكن بسبب كونهم مسلمين.

ومن باب توضيح شيء واحد يبدو أنه فات الغربيين، فإن المسلمين لا يجهلون الثقافات الغربية أو الديانة المسيحية التي لم تشكل يوماً جزءاً من الحضارات الغربية بأي حال من الأحوال، وبالأساس لم يولد المسيح في الدانمارك أو النرويج. وإن حقيقة وجود العديد من المسلمين في الجامعات الغربية والأمريكية وأن العديد منهم تبنى أجزاءً من الثقافة الشعبية الغربية لهي دليل على قابلية المسلمين وانفتاحهم. وفي المقابل فإن سوء الفهم هذا للمجتمعات الإسلامية التي عانت كثيراً في ظل الإمبريالية الغربية يعود في جذوره لجهل الغرب وتفوقه المتخيل والمستمر إلى اليوم.

❖ محرر مشارك في نشرة غلوبال ريسيرتش، مقيم في بيرث غرب استراليا

■ بقلم: غالي حسان
مقاطع مطولة، ترجمة: قاسيون

هناك عفونة تتجاوز الدانمارك: مهزلة الناتو بخصوص حرية التعبير وحلفاؤه في حركة السلام

من الناحية الفكرية فإن العنصرية التي تنضح بها الرسوم الدانماركية سيئة الصيت واضحة للغاية. وإن استنكار هذه العنصرية يتنامى وهو أمر مؤكد. لكن وفيما يتعلق بالقوى التي تنظم وتحشد فعلياً لشيء مظلم تماماً من خلال ما يزعم بأنه رسم كاريكاتوري عن نية طيبة ويتعلق بـ «حرب» بين رسامي الكاريكاتور، فإنها تلزمنا جميعاً وبجدية للنفاذ إلى دلالاتها السياسية.

إن ما يجري تنظيمه من خلال الإعلام الدانماركي ليس أقل من رافعة للرأي العام الذي لا يعد متعصباً دينياً في عنصريته. إنه رافعة للرأي العام تتجاوز البعد الهتلري في مسعاها لتبرير القضاء عملياً على المليارات من أقراننا من بني البشر على وجه البسيطة. ولقد كان هذا الأمر على جدول أعمال القوات العسكرية الغربية منذ زمن، وحتى أن القوى السياسية التي طالما حسبت على خانة «حركة السلام» دخلت في تسوية لخدمة هذا الموضوع أو أنها يجري إدخالها في تلك التسوية.

قبل أشهر عدة وبعد ظهورها الأول وبروز ردود الأفعال عليها من جانب المسلمين في أوربا، بدت الرسوم الكرتونية الدانماركية مشاحنة عنصرية لا شأن لها كثيراً.

غير أنه وخلال الفترة الفاصلة منذ ذاك التاريخ وحتى الآن، طلب من حلف الأطلسي توسيع جدول أعماله القائم على المحق والإبادة في أفغانستان على اعتبار أن ذلك سيمكن الولايات المتحدة جزئياً من سحب أربعة آلاف من جنودها من أفغانستان لزجهم على جبهة العراق. ومن الواضح أن هناك خطة يجري تطبيقها لإعادة طبع تلك الرسوم ونشرها على أوسع نطاق في دول الناتو تحت مسمى «حرية الصحافة»، واستغلال الإساءة للمسلمين وردة أفعالهم الشفهية لتسويغ ذاك النشر من خلال إعادة الطبع.

ويبرز هذا الموضوع بوصفه قضية أساسية بالنسبة لأنصار الحقوق الفلسطينية والحركة المناهضة للحرب على حد سواء.

إن الناتو والولايات المتحدة هما مصدر هذه الهستيريا وأساسها وهما الهدف الأكثر استحقاقاً لغضبة الشعوب. ولا يوجد في هذه القضية ما يمكن الدفاع عنه، ولكن من أجل الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والسياسية للجميع فإنه من الواجب فضح وإدانة «حرية التعبير» بالنسبة للصهاينة الذين يبيدون الفلسطينيين أو بالنسبة للجيوش الأطلسية التي تنزع نحو ممارسة الإبادة الجماعية والقضاء على العالم الإسلامي.

■ غاري زاتسمان
www.dissidentvoice.org

ركوب الدبابة الأمريكية

لأول وهلة يبدو ركوب الدبابة الأمريكية سهلاً ومغرياً. سهلاً، إذ يكفي أن يضع المرء نفسه في خدمة المخابرات المركزية الأمريكية، وهذه تقوم بالباقي، ومغرياً لأن المرء يعود إلى بلده منتصراً، محاطاً بالأمجاد، هذا عدا مختلف المنافع المادية لكن لابد من أن يكتشف المرء عاجلاً أو آجلاً، أن المسألة صعبة وقد تكون صعبة جداً. في العراق يجب أن يقول المرء، إن استخدام الفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضب وغير ذلك هو لمصلحة الديمقراطية والتحالف وضد الإرهاب. ويجب أن يقول المرء في الباكستان، إن القرية التي قصفت في ١٣ أو ١٤ /١/ ٢٠٠٦ جميع أطفالها وشيوخها الذين قتلوا هم ظواهري، ويجب أن يعاد قصفها من أجل إبادة كل ظواهري فيها. أيضاً اعتقال الصحفيين أو (قتلهم) واختطاف الصحفية التابعة لمانيفستو، وزعم المختطفين (الأمريكيين) أنهم إسلاميون، وكسر باب غرفة صحفي في الولايات المتحدة وسرقة شريط فيديو منه، كل ذلك هو لمصلحة حرية الصحافة والرأي.

وعندما يدافع المرء عن كل أمثال تلك القذارات ويبررها، فإنه يتناقض قبل كل شيء مع نفسه، لأن الإنسان مهما بلغ به الانحطاط، تبقى لديه ردة فعل غريزية ضد الجريمة. ولكن هذا لايهم

ويبتلعه صاحب العلاقة في سبيل «الأمجاد» ولكنه يتناقض مع جميع القوى الوطنية في شعبه، ولايصبح مهدداً في اعتباره الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً في حياته. لذلك تحاط حياته «الثمينة» بالحراسة القوية. ويصبح سجين تلك الحراسة، فلايستطيع أن يتصرف بشكل طبيعي ولا أن يخلو لنفسه، لأنه، إذا لم يكن الموت يترصده في كل زاوية فإن الخوف يلازمه في نومه وفي يقظته، والأسوأ من ذلك أن سادته يلفظونه بعد انتهاء مهمته، يجب أن يبقى مفيداً دوماً، وإذا ماضعفت قدرته على الإفادة يصبح مجرد حذاء بال.

تلك هي حال من ركبوا الدبابة الأمريكية وأتوا إلى العراق، وكذلك من يملؤون بلدانهم صراخاً في سورية أم في لبنان أم في مصر أم في الباكستان، أم في أي مكان آخر. قادة كبار ذلوا، وسوهارتوا أندونيسيا وماركوس الفيليبين، وشاه إيران، بل أين هو غورباتشوف! صحيح أنه لايزال لديه مصروف جيب، ولكنه مهمش، بعدما كان قائد أكبر دولة عظمى، لقد باع نفسه وبلده بثمن بخس . . .

وإذا تركنا جانباً مايصيب عملاء الإدارة الأمريكية المتفرعين من ظروف حسنة أو سيئة، فيجب القول، إنهم سلاح في يد تلك الإدارة، مضاف إلى الترسانات الأخرى العسكرية والإعلامية والمالية. ذلك أنه منذ بداية تكون المجتمعات وحتى الآن لايستطيع أي مجتمع على الإطلاق السيطرة على مجتمع آخر، إلا بأدوات من نفس المجتمع المسيطر عليه.

وهؤلاء قد يأتون قبل الغزو، أو بعد الغزو، أي قبل أن يقوم واقعياً المجتمع المعتدي بالعدوان على المعتدي عليه، فيمهد الأول لعدوانيته بشراء عناصر من المجتمع المستهدف، أو بعد أن يقوم المجتمع المعتدي بعدوانه، فيساعد على استتباب الأمر بتجنيد أدوات من أبناء المجتمع الثاني.

طبعاً القول إن مجتمعاً ما يعتدي على مجتمع آخر فيه خطأ كبير تجاوزناه مؤقتاً من أجل إيصال فكرة تجنيد العملاء. إن قيادات المجتمع طائفياً كان أم قبلياً، أم مجتمع دولة بالمعنى الحديث، هي التي تعتدي، ولكن تجد بطبيعة الحال مجتمعها للمشاركة في العدوان، وقيادات المجتمع المعتدى عليه هي التي تنطوي على نقاط الضعف التي من خلالها تتعاون هي أو بعض عناصرها مع العدوان ضد مجتمعها. طبعاً القيادة لاتعني فقط الإدارة القائمة، وإنما أيضاً مجمل التشكيلات الاجتماعية الموجودة في ظل الرأسمالية الدولية تستخدم الاحتكارات الدولية ملايين البشر في مؤسساتها الإنتاجية والمالية والإدارية بل والمافوية، وإدارات البلدان المتطورة هي من الإنتاج الاجتماعي لتلك الاحتكارات. أيضاً الامتدادات التاريخية لتلك الاحتكارات في العالم الثالث أنتجت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تضمن لها (أي للاحتكارات) استمرار الاستنزاف والتبعية والاستقرار الأمني. وهذا يعني وجود شبكات ثالثية واسعة مغذاة ثقافياً ومالياً واجتماعياً لضمان الأوضاع المذكورة. وهذه الشبكات لاتدخل بمجموع عناصرها تحت لافتة العمالة، قد تكون قيادات الشبكات عميلة، أما مجموع أفرادها، فهم جزء من وضع، من آلة ضخمة تخدم الاحتكارات، أرادوا ذلك، أم لا، عرفوا ذلك أم لا.

والاستقرار في ظل الرأسمالية الدولية لايستمر لأن التناقض الكبير الذي ينطوي عليه الاستغلال يفجر الأوضاع بأشكال مختلفة بثورات عمالية، بثورات الفقر، بثورات تحرر وطني، بسياسات وطنية تحررية هنا أو هناك، الثورات العمالية لها إطار خاص، لسنا في صدده الآن، أما ثورات الفقر، فتقمع بضراوة، أينما حدثت، وفي أي وقت تحدث، وثورات التحرر الوطني استطاعت خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وبمساعدة الاتحاد السوفييتي السابق أن تحقق انتصارات سياسية في مختلف القارات، و أن تحول المستعمرات السابقة إلى دول مستقلة سياسياً، والسياسات الوطنية التحررية استطاعت في الستينات وحتى مطلع السبعينات من القرن الماضي أن تحقق مدا دولياً هاماً، إن على صعيد الأمم المتحدة، أم على صعيد المنظمات الدولية الإقليمية. ثم انهار الاتحاد السوفييتي، وبقيت الإمبريالية الدولية مقودة بالإدارة الأمريكية قطباً وحيداً، هنا أصبح البند الوحيد في جدول أعمال تلك الإدارة، هو إعادة أمور العالم إلى ماقبل الاتحاد السوفييتي، أي إلى أيام الاستعمار القديم. طبعاً هذا غير ممكن موضوعياً فالتاريخ في أي مجال أخذ لايرجع إلى الوراء، ولكن بالنسبة للإدارة الأمريكية وبالنسبة للعالم، لايهم إن كان ذلك ممكناً أم غير ممكن، المهم أنه مثقل بالكوارث العالمية والإنسانية، التي قد تصل إلى تدمير العالم، احتلال أفغانستان، احتلال العراق، إبادة الفلسطينيين، تهديد إيران، تهديد سورية، التدخل الفظ في لبنان، التنصت المخالف للدستور على الشعب الأمريكي، نشر السجون السرية في أنحاء أوروبا، اختناق السجون الأمريكية بالأمريكيين، لجرائم وهمية، أو لجرائم تافهة مضخمة في كثير من الأحيان، بينما الجرائم الكبرى تؤلف كابوساً رهيباً على الشارع الأمريكي، كل ذلك ليس سوى مقدمة لكوارث هي اكبر بكثير.

الإدارة الأمريكية مستغرقة أكثر فأكثر في المستنقعات الدولية، التي تخلقها لنفسها، لايهمنا هنا إن كانت ستنجح هنا، أو هناك أم ستفشل. طبعاً نتمنى أن تفشل. مايهمنا هو أنها في مخططاتها القذرة تحتاج العملاء، وتفتش عنهم في كل مكان، هؤلاء يتميزون عن الشبكات المربوطة بالرأسمالية الدولية والتي ذكرناها أعلاه بأنهم يجب أن تصل وقاحتهم إلى درجة تمجيد الأسلحة الفوسفورية، وتمجيد كل ماهو غير وطني باعتباره انفتاحاً أو ديمقراطية أو خلاصاً أو أي شيء آخر. يتميزون بأنهم يركبون الدبابة الأمريكية ضد بلدانهم.

■ **محمد الجندي**

ملامح انكسار المشروع الأمريكي الشرق أوسطي

❖ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية واختلال موازين القوى لصالح الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية المتوحشة تحول العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى غابة . حيث لم يعد من ضابط لحركتها ومنظم لاندفاعاتها سوى مصالحها ومصالح من تمثلهم من شركات ومؤسسات. وخاصة مؤسساتها العسكرية.

❖ بدأت تتصرف وكأنها القوة التي تقهر الجميع، أمماً وشعوباً وحكومات دون أن تقهر.

❖ صحيح أن الشعب الأمريكي طيب محب للسلام شأنه شأن جميع الشعوب المحبة للسلام والأمن غير أن الطغمة الحاكمة بما تملك من دعاية ووسائل إعلام تمكنت وفي أكثر من مرحلة تاريخية من تضليله وزجه في متاهات إنسانية لامصلحة للشعب الأمريكي بها.

❖ إن أصحاب القرار في البنتاغون ومجلس الشيوخ والبيت الأبيض وفي أماكن أخرى من صنع القرار هم المسؤولون عن مآلت إليه الأمور في العالم من اضطراب وخوف وقلق من إرهاب وفوضى لاتحمد عقباها ومن آثار ستضر بالحضارة الإنسانية وتهدد أمن واستقرار الشعوب في المنطقة والعالم وخاصة أولئك الذين تبنوا المشروع الصهيوني العالمي وجعلوه قدس أقداسهم مبرراً لوجودهم أي (جورج بوش. ديك تشيني. كوندا ليزا رايس) وغيرهم وأخضعوا المنطقة لمعايير الصهيونية وجعلوها مقياساً لتطور الأمم والشعوب ورقيها ومبرراً لبقائها أو فنائها إذا اقتضى الأمر.

❖ إن الصهيونية العالمية ورأس مالها المالي المعولم الحاقد يريد تدمير كل من حوله والانتقام منه بجميع الوسائل الممكنة.

❖ إن مصالح الصهيونية العالمية وتناغمها وتكاملها مع الإمبريالية الأمريكية جعلت السياسة الأمريكية رأس حربة في وجه كل من يقف بوجه إسرائيل الممثل الصغير في المنطقة لمصالح الصهيونية ويبرر فعل أي شيء حتى لو اقتضى الأمر إبادة شعوب بكاملها وقتل أمم وتغيير أنظمة وقد يستخدمون في سبيل تحقيق أهدافهم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل وقد فعلتها سيدتها ومولاتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وكذلك في حربها ضد الشعب الفيتنامي البطل لأنه حتى حظر استخدام الأسلحة المحظورة دولياً يصبح مسموحاً لأن هذا الحظر مرهون بقوة الممانعة الدولية وبما أن الممانعة الدولية غير موجودة وبحدودها الحالية غير قادرة على الردع إذا صار كل شيء بالنسبة لهم ممكناً ومباحاً.

وما أسهل تبريره وتبرير أفعالها عندئذ. ألاتستحق الديمقراطية مثلاً - إبادة الشعب المتخلف المعادي للديمقراطية . . .؟

نعم تستحق الديمقراطية هذا وأكثر . . . .؟!!

وسيقبل العالم هذا المنطق شاء أم أبى !!!!

هذه هي الرسالة التي حملتها وتبنتها الولايات

المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مزيداً من الانتقام مزيداً من الانتقام مزيداً من التمدد . . . هذه هي الحضارة والمدنية التي تروج لها الولايات المتحدة!!!

طبعاً من دون رتوش تذكر لأن الرتوش من مهام قوى تعمل معها من الأطراف وقوى أكثر ظلامية وعدائية على شعوبها مقابل فتات تقدم له أو مقابل إبقائهم في أماكنهم.

وهذا مايصح على الإمبريالية الأوروبية الدائرة في فلك الولايات المتحدة والتي تستجدي منها مكاناً لشركاتها ولممثليها.

❖ تلك هي رسالة أمريكا بكل وضوح.

❖ فما هي رسالة شعبنا وشعوب العالم . . . ؟؟؟

❖ لقد أصبحت الشعوب القطب الآخر المواجه للمشروع الأمريكي الصهيوني العالمي حيث أن الشعوب وحدها تتمنع من الدخول في حظيرة الولايات المتحدة أو تتحول في أحسن الأحوال إلى مزرعة وهي غير مملوكة أو برسم بيع.

إن عهد الوصاية والعبودية قد ولى وماتقبله النظم لاتقبله الشعوب وإنها هي القادرة على تحقيق نصرها بيدها من خلال قدرتها على العمل والتضحية والتفاني في خدمة أوطانها.

حيث يصبح الوطن أسرة واحدة متحابة متجانسة موحدة الإرادة والعمل في مشروع وطني نضالي شعبي يلتقي مع جميع أحرار العالم ويتكامل معهم في وحدة إنسانية تحمي الإنسان وتاريخه وحضارته من هؤلاء الأشرار الذين حولوا العالم إلى أرقام والدول إلى مزارع والإنسان إلى عبد سيده ومولاه هذا الدولار القذر الذي سيكون سرطاناً في جسد الإنسانية لفنائها.

إن استمرار الصمود والتلاحم الشعبي سيجعل من انكسار المشروع الأمريكي الصهيوني حقيقة واقعية.

إن القوى الحية في شعبنا السوري لن تعيبها الوسيلة لإيجاد أشكال ووسائل مختلفة من النضال لإلحاق الهزيمة بأعداء الوطن.

■ **راتب أحمد سعيد**

منظمات (لا) إنسانية

احتلت منظمات حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة مكانة أجبرت الشرائح المتنفذة في القرار السياسي في البلد المعني إيلاء اعتبار خاص لها، خاصة و أن هذه المنظمات تستهوي شرائح من الشعب والمجتمع المدني، وبعضها العصا الخارجية. تختلف هذه المنظمات عن بعضها تبعاً لمدى استقلاليتها أو ارتباطها بحكومة ما (خارجية أو داخلية) أو بحزب أو مؤسسة ما وكذلك تبعاً لمدى اندماجها بمصالح وهموم المجتمع المحلي والوطني أفراداً وجماعات.

تقسم هذه المنظمات بشكل عام إلى ثلاث مجموعات، الأولى هي تلك المنظمات التي تدافع حقيقة عن حقوق الإنسان وهو المكون الأساسي لأي شعب وبالتالي لا تناقض في منظورها بين حقوق و مصالح الإنسان كفرد و كجماعة، فهي تدافع عن حقوق الشعب أو فلنقل الأغلبية الساحقة لأي شعب، كونها تتناقض مع مصالح فئات من البرجوازية. فبالنسبة لهذه المجموعة، حقوق الفرد التي تصب في حقوق الشعب عامة هي الجديرة بالدفاع عنها قبل غيرها. هذه المجموعة تعاني من الحكومات الداخلية و الخارجية، و ذلك كونها تتمرد على سلطات كليهما و التي تحاول فرض نوع من المساومة لغض البصر ،في عدة أماكن، عن انتهاكات تتنوع في بشاعتها.

المجموعة الثانية هي تلك المرتبطة بالحكومة (الداخلية) أو بما يسمى بوزارة حقوق الإنسان. و هذه المنظمات نفسها تثير الشفقة وتتطلب من يدافع عن حقوق أعضائها فعملها موجه لما هو في صالح تلك الحكومة التي أوجدتها لغاية في نفسها، و تلك الحكومات تكون إما شمولية أو رأسمالية أو ثيوقراطية دينية. وتشكل هذه المنظمات الغطاء الحريري لممارسات حكومية حديدية على الشعب والصحافة والأحزاب والمجتمع المدني وتحاول زوراً إثبات أن هذه الممارسات(إن وجدت، فهي ليست لا إنسانية)!

أما المجموعة الثالثة، وهي الأكثر انتشاراً، فهي مرتبطة بحكومات خارجية أو بمنظمات غير حكومية خارجية، ويكون الدعم الذي تتلقاه مشروطاً للتحرك بما يتوافق مع مصالح تلك الجهات. هذه المجموعة، والممولة من الرأسمالية الغربية، تقوم ببرجزة حقوق الإنسان، فهي تتعامل بطبقية بشعة مع الإنسان. هي تتكفل بمتابعة بعض الأفراد وبالمطالبة بحقوقهم الإنسانية والمدنية في الوقت الذي تتغاضى فيه عن حقوق الملايين من الأفراد في البلد ذاته. و تصدف دائماً أن ذلك (المدلل) تكون له علاقة ما مع تلك الجهات، فإنسان ما لا يجب أن يغبَر على حقوقه وآخر لا يعبر!

هذه المنظمات لا تلتفت إلى الإنتهاكات (بالجملة) الممارسة على فئة واسعة من الناس أو الإضطهاد الجماعي (للدراويش) إن كان من حكومة أو ميليشيات ، إلا إذا استشعرت بفائدة سياسية أو اقتصادية (للبيغ بوس). هذه المجموعة لا تلمح ،حتى، إلى السياسات الرأسمالية الجشعة التي تمارسها تلك الحكومات الخارجية من نهب و حصار و سطو مسلح على بلدان الجنوب وجموع شعوبه. هذه المنظمات (الإنسانية) تتنكر لوجود الصراع الطبقي، بين مستغل (بكسر الغين) ومستغل (بفتحها) إن كان ذلك في علاقات الدول أو الطبقات داخل الدولة. فهي، تبريراً لسلوكها، ترفع شعار الإنسان اللامنتمي إلى طبقة، الإنسان بشكل عام، وهي تدعي الحياد وأنها تقف على مسافة واحدة من كل إنسان، ولكنها تسعى لتغطية المصالح الطبقية البرجوازية برفضها لحقيقة الصراع الطبقي. كان من الأصدق لها لو أطلقت على نفسها اسم منظمات حقوق الإنسان البرجوازي.

لم توجد الإنسانية حتى الآن في أي مجتمع، فالتناقضات التي تمزق المجتمع لا يمكنها أن تخلق ظاهرة اجتماعية لا طبقية أو فوق الطبقات، وإلى أن نصل إلى المجتمع اللاطبقي يكون فيه النداء و العمل لحقوق الإنسان بشكل عام مرادف لحقوق كل إنسان بشكل خاص، وتتبلور لتصبح حقوق الشعب، إلى ذلك الحين، أرى أن تقوم منظمات حقوق الإنسان بإعطاء الأولوية للحقوق الإنسانية والمدنية للأغلبية الساحقة والمسحوقة في أي مجتمع وهم الفقراء، وألا تمايز بين إنسان وآخر على أسس (لا إنسانية).

■ **سليم البيك**

«قاسيون» 2006

تعلن قاسيون عن استمرار حملة الاستراكات لعام ٢٠٠٦

قيمة الاشتراك (٣٠٠) ل.س

يتم الاشتراك عبر موزعي «قاسيون»

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن. فوق كل اعتبار»!

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/2/14

ملوحيات

متى تصبح الأحكام قضائية لاسياسية؟

مرت بسورية فترة عصبية كان الحكام يتدخلون فيها في كل موضوع، ولم تكن نشاطاتهم مقتصرة على الدولة والحكم، ومن هذه النشاطات تدخلهم في القضاء وفرض أحكامهم عليه أو تأثر القضاة بالجو السياسي.

ولا نشك أن الأحكام التي صدرت على د. عارف دليلة وعلى أعضاء مجلس الشعب: رياض سيف، ومأمون الحمصي، ثم على حبيب عيسى ووليد البني وزملائهم لم تكن أحكاما قضائية صرفا، وإنما هي أحكام سياسية أصدرها القضاة.

أرجو أن تكون تلك الفترة العصيبة قد مرت بسلبياتها وإيجابياتها في سلام، وأن تصبح الأحكام أحكاما قضائية فحسب.

ولذلك فمن الضروري أن يفرج فوراً عن كل أولئك الذين اعتقلوا وحوكموا وسجنوا في تلك الفترة العصيبة لنكون على بينة من أننا دخلنا عهداً جديداً يتصف ببعض صفات الديمقراطية.

دمشق ٢٠٠٦/٠٢/٠٧

■ **عبد المعين الملوحي**
«**شيوعي مزمن**»

فيلم «وادي الذئاب» يرعب الأمريكيين

دعت السفارة الأمريكية جميع رعاياها في تركيا إلى الحذر وعدم الذهاب إلى فيلم "وادي الذئاب" وعدم الاقتراب من دور السينما التي تعرض هذا الفيلم والدخول في أي نقاشات مع المواطنين الأتراك حوله، كما ناشدت رعاياها العاملين في قاعدة أنجرليك القريبة من مدينة أضنة عدم التجول ليلا في الشوارع خصوصا خلال ساعات خروج المواطنين من دور السينما.

وجاء هذا التحذير بعد تصاعد الشعور العدائي للولايات المتحدة بمناسبة فيلم "وادي الذئاب" الذي يحكي قصة الانتقام من الجيش الأمريكي الذي أسر ١١ من الجنود الأتراك في مدينة السليمانية شمال العراق في الرابع من تموز (يوليو) ٢٠٠٣ ردا على قرار البرلمان التركي الذي رفض في الأول من آذار (مارس) ٢٠٠٣ نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان الحرب على العراق.

وكان العديد من المسؤولين الأتراك وفي مقدمهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وزوجته أمينة ورئيس البرلمان بولنت أرينج وصفوا الفيلم بأنه "رائع ويعكس الحقيقة كاملة" بعد أن حقق الفيلم رقما قياسيا من حيث الدخل وعدد المشاهدين الذين زاد عددهم على مليون و٥٠٠ ألف خلال أسبوع من عرض الفيلم في عدد كبير من دور السينما التركية.

ويتوقع علماء النفس أن يزيد الفيلم من عداء الشارع التركي للولايات المتحدة حيث نقل الفيلم العديد من مشاهد القتل والتعذيب التي تقوم بها قوات الاحتلال الإمبريالية ضد الشعب العراقي.

يذكر أن الممثل السوري الشهير غسان مسعود والأمريكي بيلي زين مثلا في الفيلم إلى جانب الممثل التركي نجاتي شاشماز الذي لعب دور البطولة في المسلسل التلفزيوني الشهير والذي سمي أيضا "وادي الذئاب" ويحكي قصة المؤامرات التي تحاك ضد دول الشرق من القوى الماسونية والصهيونية العالمية والمتحالفين معهما شرقا وغربا.

❖ لمن يريد تصفح بعض الصور حول الفيلم: /http://www.kurtlarvadisi.net

■■

فرانز فانون وثقافة التحرير

■ **سعدي يوسف**

بعد أن أمسى العراق مستعمرةً، بالفعل، وعلى الطريقة الكلاسيكية جداً (احتلال عسكريّ دائمٌ ، واستيلاء على الثروات، وتنصيب عملاء)، تجد الثقافة الوطنية نفسَها في وضع غير مساعد في الأقل ، إزاء ثقافة المحتلين ومشاريعهم في الهيمنة الفكرية عموماً ، إضافةً إلى الهيمنة العسكرية والإقتصادية.

ومن النافع أن نتابع نماذجَ من المقاومة الثقافية في أرجاء شتى من العالم ، وأن نتعلّم ، ونتلمّس طريقاً لثقافتنا الوطنية المهددة، سعياً لتطويرها من ثقافة مهدَّدة بالضمور والانطمار، إلى ثقافة تحرير.

في هذا السياق يأتي فرانز فانون .

وفرانز فانون (١٩٢٥ – ١٩٦١) طبيب نفسانيّ وفيلسوف اجتماعي، من مواليد المارتنيك . عمل في مستشفى البُلَيدة بالجزائر يومَ كانت الجزائر مستعمرةً ، ثم التحق بالثورة الجزائرية ، وصار رئيس تحرير " المجاهد " حين كانت تصدر من تونس، وفي ١٩٦٠ صار سفير الحكومة الجزائرية الموقتة في غانا. نُشِرَ له باللغة العربية كتابه الشهير " معذّبو الأرضَ " عن " دار الآداب " كما أتذكر.

يرى فانون أن الحكم الاستعماري، باعتباره شاملا، وميّالا إلى تبسيط الأمور، يُفلِحُ بسرعة ومهارة في تمزيق الحياة الثقافية للشعب المغلوب. ويتحقّق هذا المحوُ الثقافي عن طريق نفي الواقع الوطني، عبرَ علائق قانونية تقدمها سلطة الاحتلال، مبعدةً المحليينَ وعاداتهم، مستوليةً على أملاكهم، ومستعبدةً الرجالَ والنساءَ استعباداً منهجياً.

لكنّ المضطهدَ لا يستطيع إقناع نفسه بموضوعية غيابَ الشعب المضطهَدِ وثقافته. لقد فعل المضطهدُ كل شيء ليجعل الشخصَ المستعمَرَ يُقِرُّ بدونيّة ثقافتِه وغرَزية سلوكه، ويعترف بلاواقعية أمّته، ثم بالطبيعة المشوَّشة غير المكتملة لبنيته البيولوجية.

إزاء هذه الحالة ، لا تكون ردود الفعل المحلية ذاتَ إجماع ؛ فبينما يظل سواد الناس يتابعون تقاليدهم الراسخة المختلفة تماماً عن تقاليد الحالة الاستعمارية، ويظل الحرفيّون يتابعون شكليات صناعاتهم، نرى المثقف يندفع محموما للأخذ بثقافة السلطة المحتلة، منتهزاً أي فرصة لانتقاد ثقافته الوطنية، أو أنه يبالغ في مزاياً ثقافته الوطنية بصورة حماسية سرعانَ ما تنطفيء، ويخبو نفعُها .

الواقعُ أن الوضع الاستعماري يسبب توقفاً للثقافة الوطنية في كل مجال تقريبا .

الثقافة الوطنية تحت الحكم الاستعماري هي موضعُ تساؤل، ينبغي تدميرها بشكل منهجيّ. وهي تمسي، سريعا، ثقافة محكومة بالسرّيّة.

فكرةُ ثقافة سرية تتلقّاها فورا ردودُ أفعال السلطة المحتلة، مفسرةً الارتباطَ بالتقاليد تمسُكا بروح الأمّة، ورفضا للاستسلام .

الاستمرارُ في متابعة أشكال ثقافية محكومة بالانطفاء، هو نوعٌ من التمسُّك بالوطنية، لكنّ هذا لن يقدِّمَ كثيراً، فهو تشبُّثٌ بالنواة الصلبة لثقافة تغدو أكثرَ فأكثرَ، جامدةً، ذاويةً، خاويةً.

الوضع الاستعماري، ذاتُه، سيكون المساعِدَ في التحوّل.

فالاستغلال الاستعماري والبؤس والجوع سوف تدفع الناسَ، أكثر فأكثرَ، نحو التمرد المكشوف المنظم.

الحاجة إلى اختراق حاسم تأتي بالتدريج، وبدون أن يُحسَبَ لها حسابٌ، وهي تأتي ليحسّ بها معظمُ الناس .

التوترات المستجدة، وهي من طبيعة الحكم الاستعماري، ستكون لها نتائجها على الساحة الثقافية.

تبلورُ الوعي الوطني سيغيّر الأساليبَ والموضوعات، ويخلق أيضا جمهوراً جديداً تماماً في البداية ألف المثقف المحليّ أن ينتج أعمالاً ليقرأها المضطهدُ خاصّةً، سواءٌ كانت هذه الأعمال لإرضائه أو لاستنكاره. الآن يتوجه الكاتب المحلي بالتدريج إلى بني جلدته. من هذه اللحظة يمكننا الحديث عن أدبٍ وطنيّ . هنا، على مستوى الإبداع الأدبي ، تُثبَتُ المواضيعُ الوطنية الخالصة. قد يمكن أن يسمّى هذا أدباً نضالياً، بمعنى أنه يدعو شعباً كاملاً للنضال من أجل وجوده كأمّة. وهو أدبٌ نضالي لأنه يصوغ الوعي الوطني، مأنحا إياه الشكل والتضاريسَ، مفتتحا آفاقاً جديدةً لا تحَدُ . وهو أدبٌ نضالي لأنه يتحمل المسؤولية ، ولأنه إرادةُ التحرر معبَّراً عنها في الزمان والمكان .

وعلى مستوىً آخر، هنالك التقليد الشفاهي: الحكايات وملاحم البطولة والأغاني الشعبية، التي كانت مستبعَدةً، أخذت تتغيّر. فالحكّاؤون الذين اعتادوا روايةَ قصص جامدة صاروا يمنحونها حياةً ويعدِّلون فيها تعديلاتٍ تصير أساسيةً بالتدريج. الصراعات يجري تحديثها، كذلك الأسماء والأسلحة. أمّا " كان يا ما كان في قديم الزمان"، فقد استبدل بها : كان ياما كان، ويكون اليوم، ويكون بُكرة.

■■

أوراق خريفية

يقول (بريخت): "إنها لجريمة أن تتحدّث عن الزهور وإلى جانبك بشر يُقتلون"

وعذراً من المبدع الكبير ومن القرّاء الأعزاء إذا ما غرّدتُ خارج السرب قليلاً في هذا العدد، وكتبتُ في زاويتي هذه عن (عيد الحبّ) فكل عام وجميع العشاق في هذا الكوكب الجميل بألف خير.

قبلة شرعية

بعد فراغي من قراءة كتاب في علم النفس يبحث في قضايا الأبناء وأفضل السبل لمعالجة مشاكلهم... اتجهتُ إلى غرفة ابنتي وفتحتُ بابها ودخلتُ، وجدتها مستلقية على السرير حاضنة وسادتها وهي مغمضة العينين وملامح السعادة تخيّم على وجهها . ولدى سماعها صرير الباب، فتحتْ عينيها مبتسمة، ثم سرعان ما تداركتْ وأبعدت الوسادة وجلست عاقدة الحاجبين عابسةً.

أدهشني تحوّل سحنتها المفاجئ! بادرتها مستوضحاً عن أحوالها وسرّ عبوسها... فأجابتني بعد تنهيدة عميقة بأنها زعلانة كثيراً من خطيبها لأنه غافلها وخطف منها قبلة بمناسبة عيد الحب!

قلت في نفسي (هون حطّنا الجمّال) يجب أن أكون حضارياً في التعامل مع ابنتي وأطبّق ما قرأته في الكتاب، لا سيما وأن هذا الموقف يعدّ امتحاناً جدّياً لي!

اقتربتُ منها متظاهراً بدور المواسي، متخذاً صفة الأب الذي لا تربطه بالمجتمع الشرقي أية رابطة، مقاوماً كل ما صبّته شلالات التربية المحافظة على سنين عمري من قيم وخصال تدعو إلى نقيض ما قرأته في ذلك الكتاب. وأجبتها بعد أن حمحمْتُ: لكنه خطيبك يا ابنتي ومن الطبيعي في هذه المناسبة أن يتبادل معك الكلمات اللطيفة والهدايا الرمزية وأشياء أخرى... ثم إنه بصراحة لا يبدو عليك الزعل إطلاقاً ؟!! بل أستطيع القول إنني أراك في غاية السعادة!؟

فأجابتني كمن تريد دفع التهمة عنها: بابا! إن هذه القبلة لا يمكن أن تكون يتيمة من الآن فصاعداً، وأخشى ما أخشاه أن يكرر فعلته ويغافلني مرة أخرى!

قلت لها وقد بلغتُ حدّاً من تحمّل النفاق يصعب على ابن باريس من ألف جدّ وجدّة تحمّله: قومي صفي لي كيف تمت هذه القبلة اللعينة لأتأكد من نوايا خطيبك هذا، هيّا!

نهضتْ عن سريرها واتجهت صوب طاولتها وأمسكت مجموعة من الكتب وجلست على حافة السرير مطأطئة. وبعد أن وضعت كتبها في حضنها بدأت تمثل الحادثة وبصوت أقرب إلى البكاء:

– والله العظيم يا بابا! كنت أجلس هكذا إلى جانب خطيبي على المقعد في الحديقة، تطلعت إليه بحياء، ألفيته ينظر إلي بحب، وما كان منه إلا أن سحب يده من خلف ظهره وقدم لي هدية، ثم التفت إلى جميع الجهات مستطلعاً، وعندما أيقن من خلو المكان ضمّني إلى صدره و.. إهئ.. إهئ.. طبعاً بابا لم أستسلم، وذكرته بأننا مانزال خطيبين، ويجب عليه ألاّ ينسى ذلك أبداً...! إلا أنه كان أشطر، أقصد أسرع من أن يسمح لي بتكملة حديثي وحصل ما حصل..! إهئ.. إهئ..

وبدأت تتظاهر بالبكاء..

بلعْتُ ريقي وقد استبدّت بي مشاعر مختلطة من كظم الغيظ والتوتر ومحاولات إطفاء البراكين التي تغلي في داخلي، تمكّنتُ خلالها وبقدرات خرافية الاستمرار في تطبيق ما ورد في ذلك الكتاب من وصايا وتعاليم وقلت لها:

– لا مانع لديّ من أن تعيشي حياتك كما تحلو لك.. هذا من حقك تماماً، ولكن عليك يا ابنتي التحلّي بالأخلاق الشرقية ومراعاة عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا... فمن غير المستحب ممارسة الحب، أقصد القبل، في الحديقة العامة وعلى مرأى من الناس، لسنا في أوروبا يا حبيبتي!

أجابت على الحارك وهي تمسح دموعها:

– والله يا بابا لم يرنا أحدٌ... صدّقني!

أسبلتُ جفنيّ وشفطتُ نفساً عميقاً من منخريّ محاولاً إخفاء العروق الحمراء التي نبقتْ في عينيّ وأجبْتُ:

– ما اختلفنا يا بابا! ولكن من المعلوم أن المرء يكون مغمض العينين أثناء أدائه للقبل، وقد يمرّ أحدٌ ما بهذه اللحظة ويجدكما وأنتما على هذه الحالة...! يرضى عليك يا ابنتي لا نريد شوشرة! ثم إنه ومن خلال تجربتي وخبرتي، أرى أن الفتاة يجب أن تكون شحيحة في عطائها لحبيبها لكي يبقى مشدوداً إليها، متمسكاً بها، متلهفاً للقائها...

أجابت باستنكار:

– أرجوك بابا! تحدثني وكأنني أكاد أطير من الفرح لتصرّف خطيبي ذاك؟!!

نظرْتُ إلى الأعلى باتجاه السقف متمالكاً مدارياً جحافل الغضب التي بدأت تفور متصاعدة في كافة أنحاء جسدي، واكتفيتُ بأن ضربْتُ قبضة يدي اليمنى براحة كفي اليسرى وأجبتُ من بين أسناني:

– يا بابا يا حبيبتي أرجوك افهمي ما سأقوله لك...

(وهنا وبصعوبة بالغة استحضرْتُ أهمّ ما اكتنزته في حياتي من معلومات تؤيد موقفي، وأطعمتها محاضرة مرتبة عن الأخلاق التي حضّتْ عليها كل الأديان والشرائع، وضرورة التمسك بها.. وأنهيتها بسؤالي: مفهوم بابا؟)

أجابت بصوت متكلّف ناعس:

– مفهوم بابا..

مسّدتُ شعرها مداعباً وخرجْتُ.

وما إن غادرْتُ غرفتها حتى سارعتْ وقامت برمي كتبها باتجاه الطاولة. وقفزتْ عائدةً إلى السرير لتحضن وسادتها من جديد، وأغمضت عينيها حالمة، وقد أشرق طيف ابتسامة على وجهها وغرقت بالسعادة.

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskander@mail.sy

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org